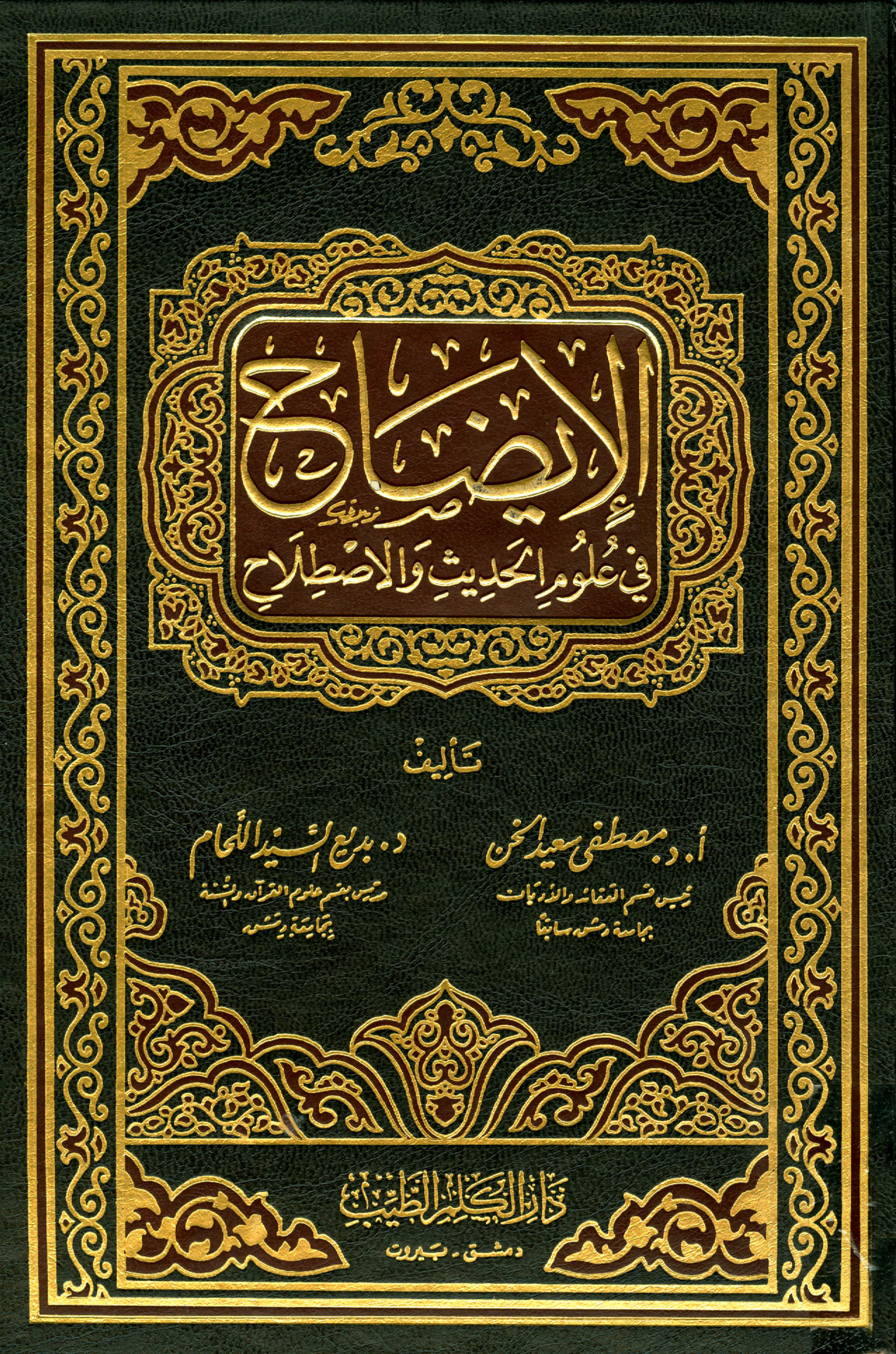

الإيضاح
في علوم الحديث والاصطلاح
تأليف
أ. د. مصطفى سعيد الخن
رئيس قسم العقائد والأديان
بجامعة دمشق سابقاً
د. بديع السيد اللحام
مدرس بقسم علوم القرآن والسنة
بجامعة دمشق
دار الكلم الطيب
دمشق - بيروت



في علوم الحديث والاصطلاح

(طبعة مُصحَّحة ومُنقَّحة)

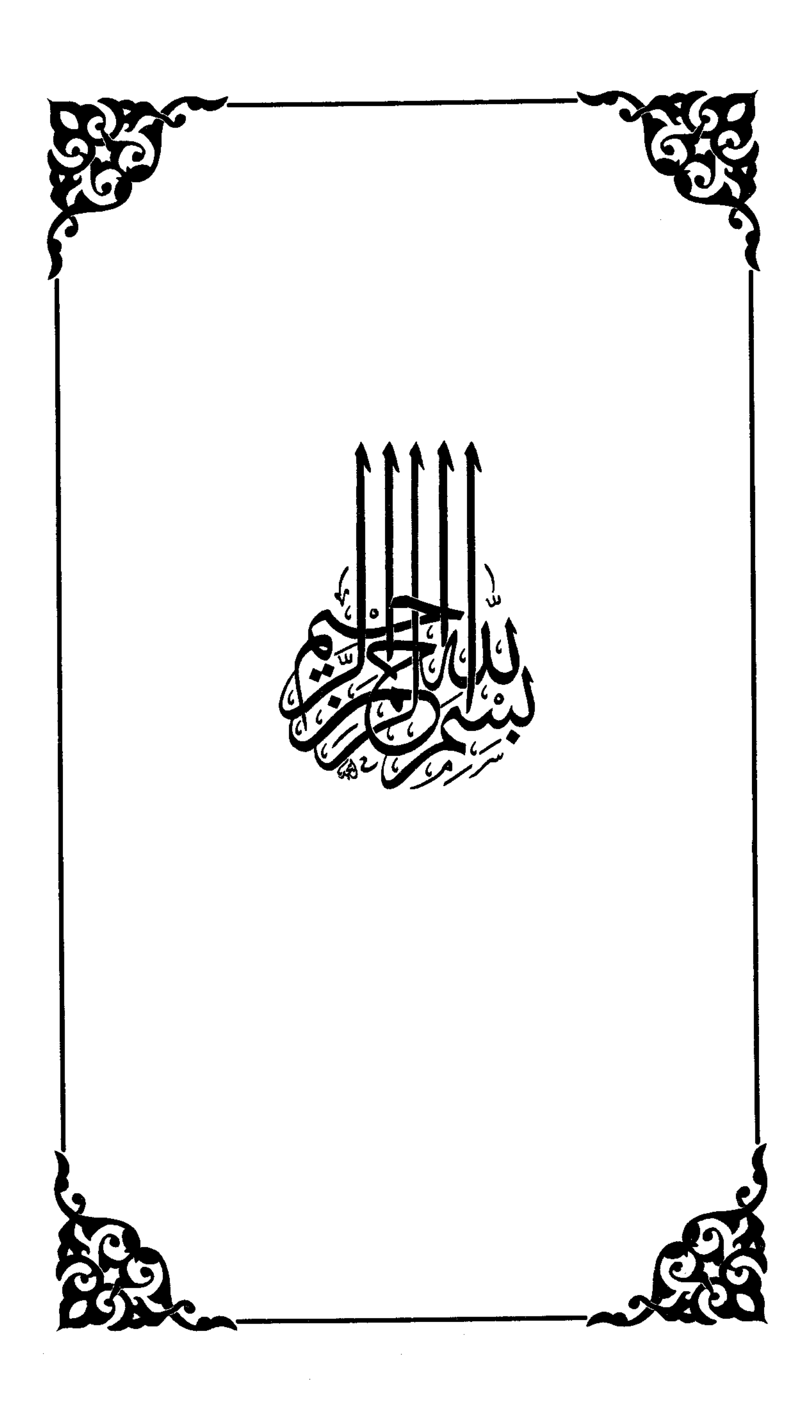
تأليف

أ. د مصطفى سعيد الخن
رئيس قسم العقائد والأديان
بجامعة دمشق سابقًا

د. بديع السيد اللحام
مدرس بقسم علوم القرآن والسنة
بجامعة دمشق



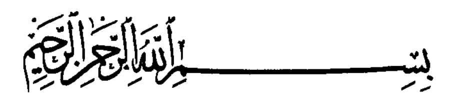
بيروت


بسم الله الرحمن الرحيم

الطَّبْعَةُ الخَامِسَةُ
١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م

دار الكلم الطيب
للطباعة والنشر والتوزيع

دمشق - حلبوني - شارع مسلّم البارودي - هاتف ٢٢٢٩٨٨٦ ص.ب ٣٠٥٥٢
بيروت ص.ب : ١١٣/٦٢١٨



مقدمة الكتاب

الحمد لله الذي تفضَّل علينا بنعمه الظاهرة والباطنة، وأجلّها نعمة الإيمان.

والصلاة والسلام على الرسول الأمين الذي أنقذنا الله به من الضلالة، وهدانا به إلى كتابه الكريم ودينه القويم، وعلى آله المُطهَّرين، وصحابته أجمعين الذين جاء تعديلهم بنصِّ الكتاب المبين ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُۚ﴾ [المائدة: ١١٩]. وعلى من تبعهم بإحسان من المؤمنين الصادقين والأئمة المجدِّدين، والعلماء العاملين، لا سيما من كانوا من حفظة الكتاب الكريم، والمحدّثين الذين ميزوا لنا الصحيح من السقيم، صلاةً وسلاماً تامَّيْن إلى يوم الدِّين.

أما بعد:

فإنَّ للسنَّة النّبوية المُطَهَّرة المكانة السَّامية التي لا تخفى على ذي لُبٍّ، ولذلك فقد اعتنى بها المسلمون منذ فجر الرسالة المحمدية حفظاً وتدويناً، ونقلاً وتبليغاً، وشرحاً وتفصيلاً، عملاً بتوجيهه عليه الصلاة والسلام حيث قال:

«نَضَّرَ اللهُ امرأً سمعَ منا حديثاً فحفظه حتى يبلِّغه، فربَّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه، وربَّ حامل فقه ليس بفقيهٍ»(١).

---

(١) أخرجه أبوداود في العلم، باب: فضل نشر العلم، رقم [٣٦٦٠]، والترمذي=

وقوله عليه الصَّلاة والسلام لوفد عبد القيس:

«احفظُوه وأخبروه مَنْ وراءَكم»[1]

وقد التزم الصَّحابة الكرام ومن تبعهم من أئمة المسلمين المحدِّثين مناهج دقيقة وقواعدَ سديدة في نقل الأخبار والتثبت منها، حتى أضحت تلك القواعد والمناهج إحدى مفاخر هذه الأمة التي تُباهي بها غيرها من الأمم.

ومن خلال الكتب التي تحدَّثت ووضحت تلك المناهج والقواعد تتجلَّى عبقرية علماء هذه الأمة في ضبط المرويات وحفظها ومن ثم التعامل معها والعمل بها.

وكتابنا هذا لبنة في صرح هذا العلم الشامخ، حاولنا من خلاله أن نفرغ خلاصة تجربتنا في تدريس هذا العلم وتقريبه إلى طلابه، حيث بسَّطنا العبارة جهدَ المستطاع، مع عدم الإخلال بالمادة العلمية، وبذلنا وسعنا في توضيح المسائل من خلال الأمثلة التطبيقية المشروحة، والمنتقاة من المصادر الأصلية، وقد دعَّمنا كلامنا في كثير من المباحث بنقولٍ من كتب المتقدِّمين الذين صنَّفوا في هذا الفن ليكونَ كتابنا صلة وصل بين تراثنا التليد والأصيل، وطارفنا الواضح والمجدد.

هذا وقد أطنبنا قليلاً في المباحث الأكثر غموضاً، رجاء التوضيح،

= في العلم، باب: ما جاء في الحث على تبليغ السَّماع، رقم [٢٦٥٦]، وابن ماجه في المقدمة، باب من بلغ علماً رقم [٢٣٠]. كلهم عن زيد بن ثابت، وللحديث روايات وألفاظ أخرى، وبالجملة فهو حديث متواتر كما نصّ على ذلك السيوطي وغيره.

(١) أخرجه البخاري في العلم، باب: تحريض النبي ﷺ وفد عبد القيس على أن يحفظوا الإيمان... رقم [٨٧].

وأوجزنا في المباحث التي رأينا أنها واضحة لا يحتاج فهمها إلى كبير عناء.

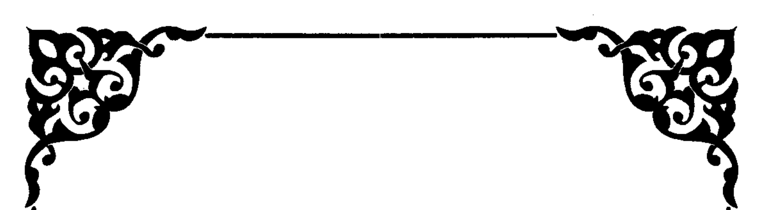
وعُنينا ببيان وجه ارتباط بعض أنواع علوم الحديث ببعض، مما يُساعد على إعطاء تصور شمولي لهذا العلم.

نسأل الله عزَّ وجل أن ينفعنا بما قدَّمنا، وينفع به، ويجعل ذلك في صحائف أعمالنا ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿٨٩﴾﴾ [الشعراء: ٨٨ ـ ٨٩]، والحمد لله رب العالمين.

المؤلفان

د. مصطفى سعيد الخن   د. بديع السيد اللحام





مدخل تاريخي يتضمن:

أ ـ تطور تدوين الحديث الشريف (مراحله).

ب ـ نشوء علوم الحديث وتطورها.



أ ـ تطور تدوين الحديث الشريف (مراحله)

مرَّ الحديث الشريف في طريقه إلينا بمراحل عدَّة ساعدت على تخليصه من الشَّوائب، ونستطيع أَنْ نحصر هذه المراحل في أربع مراحل هي:

المرحلة الأُولى ـ الحفظ في الصدور:

واستمرت هذه المرحلة في الصَّدر الأَول من الإسلام، أي: في عهد النبي ﷺ وعهد الخلفاء الراشدين ومطلع الخلافة الأُموية.

ويرجع الاعتماد في حفظ السُّنة النَّبوية على حفظ الصَّدر في هذه المرحلة لعدة أسباب هي:

السبب الأول: أَنَّ الأُمة العربية التي وُجِد فيها رسول الله ﷺ ـ وكان واحداً منها ـ أُمَّة أميّة لا تُحسن القراءة ولا الكتابة إلا النزر اليسير منهم، وقد وصفهم الله سبحانه وتعالى بذلك في معرض الامتنان عليهم فقال عز من قائل: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ ﴾ [الجمعة: ٢٠] وقال رسول الله ﷺ: «إنَّما نحن أُمَّة أُميّة لا نحسب...»[١].

لكنها إلى جانب ذلك كانت مضْرِب المثل في الذَّكاء وصفاء الطبع وقوة الذاكرة وسرعة الحفظ، وإنك لتجد ذلك في حفظهم لأَنسابهم

---

(١) أخرجه البخاري في الصوم، باب: قول النبي ﷺ «لا نكتب ولا نحسب» رقم [١٨١٤].

وشعرهم وتواريخ وقائعهم وأيامهم مع الإحاطة والدقة.

السبب الثاني: عدم توفر وسائل الكتابة عند من يسْتطيع الكتابة منهم، لأَنَّ الحضارة آنذاك لم تكن قد مدَّت رواقها مدّاً صحيحاً في قلب الجزيرة العربية، فقد كانوا يكتبون على ما يتوفر لديهم من حجارة صالحة لذلك، أَو عظامٍ، أو سُعُف نخلٍ، أوجلود ماشية، وقليلاً ما كانت تتوفر لديهم.

السبب الثالث: انشغالهم بكتابة القرآن الكريم وعنايتهم به وانصرافهم إليه دون ما عداه. وهذا السبب له ارتباط بالسبب التالي.

السبب الرابع: ما ورد من نهي النَّبي ﷺ عن كتابة أَي شيء غير القرآن مخافة أَن يلتبس بالقرآن الكريم، فقد قال رسول الله ﷺ: «لا تكتبوا عني، ومن كتب غير القرآن فليمْحُه»[1] اللَّهم إلاّ ما أَذِن به رسول الله ﷺ لعبد الله ابن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، فقد قال عبد الله: كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله ﷺ، فنهتني قريش، وقالوا: أتكتب كل شيء تسمعه من النبي ﷺ، ورسول الله ﷺ بشر يتكلَّم في الغضب والرضا؟ فأَمسكْتُ عن الكتاب، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فأَومأ بأُصبعه إلى فيهِ فقال: «اكتب فوالذي نفسي بيده لايخرج منه إلا حقٌّ»[2].

وإلاَّ ما أذن به أَيضاً لأَبي رافع وأَبي شاة، وما كتبه إلى الملوك يدعوهم إلى الإسلام، وما كتبه من عهود ومواثيق... وغير ذلك[3].

المرحلة الثانية ـ مرحلة التدوين:

وهي مرحلة تدوين السنة وكتابتها مخافة الاندراس والضياع، وخشية الاختلاط بغيرها أو الوضع والدّس فيها.

---

(١) أخرجه مسلم: في الزهد، باب: التثبيت في الحديث، رقم: [٣٠٠٤].

(٢) أخرجه أبو داود: في العلم، باب: في كتاب العلم، رقم: [٣٦٤٦].

(٣) استوعب ما عُرف من المدونات في زمن النبي ﷺ الدكتور إمتياز أحمد في كتابه «دلائل التوثيق المبكر للسنة والحديث» وهو مطبوع.

ففي رأس المائة من الهجرة رأى خليفة المسلمين: عمر بن عبد العزيز (ت: ١٠١هـ) رحمه الله أن يحمل العلماء على أن يدوّنوا السُّنة، فكتب إلى أُمرائه على الأمصار الإسلامية يأمرهم بذلك.

فكتب إلى واليه على المدينة أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم (ت: ١٢٠هـ): «انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبه، فإنِّي خفت دروس العلم وذهاب العلماء، ولا تقبل إلاّ حديث رسول الله ﷺ»(١).

وكذلك كتب إلى سائر ولاة الأمصار(٢).

هذا وقد امتثل الولاة والعلماء هذا الأمر، فكان ممن بادر إلى الكتابة الإمام محمد بن مسلم بن شهاب الزهري (ت: ١٢٤هـ) عالم الحجاز والشام، وكذلك فعل أبو بكر بن حزم وغيره، ولكن المنية عاجلت أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز قبل أن يجتمع لديه نتاج ما قام به هؤلاء العلماء الأفذاذ.

وفكرة التَّدوين للسُّنة هذه كانت تراود سيدنا عمر بن الخطاب (ت: ٢٣هـ) رضي الله عنه من قَبْل، إلاَّ أنَّه بعد التَّروي والتَّشاور صرف النظر عنها خشية أن يؤدي ذلك إلى الانصراف عن كتاب الله تعالى.

أخرج الهَرَوي في كتابه «ذم الكلام» من طريق الزهري قال: أخبرني عروة بن الزبير أَنَّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه أراد أن يكتب السنن، واستشار فيه أصحاب رسول الله ﷺ فأشار عليه عامتهم بذلك، فلبث شهراً يستخير الله في ذلك شاكاً فيه، ثم أَصبح يوماً وقد عزم الله له، فقال: إنِّي ذكرت لكم من كتابة السنن ما قد علمتم، ثم تذكَّرت فإذا أُناس من أهل

---

(١) انظر تقييد العلم للخطيب البغدادي (١٠٥) وتقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي (١/ ٢١).

(٢) انظر: فتح الباري لابن حجر (١/ ١٩٥) جامع بيان العلم لابن عبد البر (١/ ٣٦) الرسالة المستطرفة للكتاني (٤).

الكتاب من قبلكم قد كتبوا مع كتاب الله كتباً، فأكبّوا عليها وتركوا كتاب الله، وإني والله لا أَلبس كتاب الله بشيء. فتركَ كتابةَ السنن[1].

هذا وقد نهج العلماء في ظل الخلافة العباسية ـ في القرن الثاني الهجري ـ نهج سيدنا عمر بن عبد العزيز في تدوين السنة، وزادت العناية والاهتمام بها في هذا القرن، كما شجع الخلفاءُ العلماءَ على التَّقصي والجمع. فقد طلب أَبو جعفر المنصور ثاني خلفاء بني العباس مثلاً من الإمام مالك بن أنس (ت: ١٧٩ هـ) إمام أهل المدينة أن يجمع له كتاباً في الحديث، فدَوَّن الإمامُ مالك كتابه «الموطأ» في مقبول الحديث وصحيحه.

وامتاز التَّدوين في هذه المرحلة بالجمع والمزج بين السنن والأحاديث المرفوعة للنبي ﷺ وبين أَقوال الصحابة وفتاوي التابعين وأقاويلهم.

ومن كتب هذه المرحلة التي وصلتنا سوى «الموطأ» للإمام مالك:

«المصنَّف» لأَبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي (ت: ٢٣٥ هـ)

و«المصنَّف» لأبي بكر عبد الرزاق بن همَّام بن نافع الحميري الصَّنْعاني (ت: ٢١١ هـ).

وهذه الكتب مرتبة على الأبواب.

المرحلة الثالثة ـ مرحلة تجريد الحديث النبوي:

وفي هذه المرحلة قام العلماء الحفاظ بتدوين السنة النبوية فقط، وذلك بتخليصها مما كان ممتزجاً بها من آثار الصحابة وفتاوي التابعين، وهذه المرحلة ترجع إِلى أَثناء القرن الثالث والقرن الرابع الهجريين.

---

(١) انظر: تنوير الحوالك على موطأ الإمام مالك للسيوطي: (١/ ٥) وجامع بيان لابن عبد البر: (١/ ٦٤) تقييد العلم والعمل به (٤٩) تذكرة الحفاظ للذهبي: (١/ ٥).

وفي هذه المرحلة كَثُر تدوين الحديث على طريقة المسانيد[1] ومن أشهر من صنَّف على هذه الطريقة:

الإمام أحمد بن محمد بن حنبل (ت: ٢٤١ هـ)

والإمام أبو داود الطيالسي سليمان بن الجارود (ت: ٢٠٣ هـ) ومسنده أَول مسند وصلنا.

وأَبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم التميمي المروزي المعروف بابن رَاهوْيَه (ت: ٢٣٨ هـ).

كما ظهرت في هذه المرحلة الأصول الستة التي عليها التعويل عند جمهور أهل السنة والجماعة، وهي: صحيح البخاري وصحيح مسلم، والسنن لأبي داود، والجامع للترمذي، والسنن للنسائي، والسنن لابن ماجه[2].

ولم يكد القرن الرابع الهجري ينتهي حتى كاد الحديث النبوي أن تحصى متونه وتُستوعب أَسانيده في مصنَّفات حديثية ما فاتها إلا ما شذَّ وندر.

المرحلة الرابعة ـ مرحلة الترتيب والتهذيب:

وقد ابتدأت هذه المرحلة مع أواخر القرن الرابع الهجري وهي مستمرة إلى يومنا هذا، فكان كل جيل من أئمة المسلمين يقوم بترتيب تلك السنن وتنسيقها وتهذيبها وشرحها وتنميقها في مؤلفات تتناسب وأَذواق أَهل عصورهم، يستلهمون حاجة تلك العصور فيما يُعَنْونون ويُبوِّبون ويجمعون ويفرقون.

---

(١) جمع مسند وهو الكتاب الذي يرتب الأحاديث على أسماء الصحابة فيذكر تحت اسم كل صحابي ما يرويه هذا الصحابي من الأحاديث عن النبي ﷺ. الرسالة المستطرفة: (٦٠).

(٢) سيأتي التعريف بهذه الكتب في مبحثي الصحيح والحسن.

ومن ألوان التَّصنيف التي ظهرت في هذه المرحلة:

ـ الجمع بين عدد من كتب المتقدمين مع شيء من التصرف والاختصار والترتيب على الأبواب، مثل كتاب «جامع الأصول» لأبي السعادات المبارك بن محمد بن الأثير الجزري (ت: ٦٠٦هـ) الذي جمع بين الأصول الستة: «البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وموطأ مالك».

ـ الجمع بين كتب المتقدمين على طريقة الأطراف، أي ترتيب الأحاديث على أسماء الصحابة الرواة، وترتيب الصحابة على حروف المعجم، وأشهر الكتب على هذه الطريقة: «تحفة الأشراف في معرفة الأطراف» للحافظ أبي الحجاج المزي يوسف بن عبد الرحمن (ت: ٧٤٢هـ) جمع فيه أطراف الكتب الستة وملحقاتها.

ـ وهناك من جمع بين كتب المتقدمين على طريقة الزوائد، فيذكر ما زادته بعض الكتب على الكتب الستة، ومن المؤلفات على هذه الطريقة «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» للحافظ نور الدين علي الهيثمي (ت: ٨٠٧هـ) الذي جمع زوائد مسند أحمد وأبي يعلى والبزار ومعاجم الطبراني الثلاثة على الكتب الستة.

* * *

ب ـ نشوء علوم الحديث وتطورها

يقصد بعلوم الحديث مجموعة القواعد والقوانين التي يُتوصل من خلالها إلى تمييز مقبول الحديث من مردوده، ومعرفة آداب روايته، وكيفية فهمه.

نشأ هذا العلم مع نشوء رواية الحديث في عهد الصحابة رضوان الله عليهم، فقد راعى الصَّحابة أُصول وقواعد الرواية التي تشكَّل منها هذا العلم فيما بعد، وذلك أثناء نقلهم وروايتهم لحديث رسول الله ﷺ، حيث طبَّقوا أُصول المنهج القرآني المبني على:

١ ـ تحريم الكذب.

٢ ـ رفض وردّ خبر الفاسق.

٣ ـ اشتراط العدالة لقبول خبر الراوي.

٤ ـ التَّثبت من كل قضية.

٥ ـ تحريم نقل الخبر المكذوب.

كما قلَّلوا من الرِّواية، وتثبَّتوا من صحتها عند تحمُّلها وأدائها، ونقدوا الرِّوايات بِعَرْضها على نصوص وقواعد التشريع[١].

حافظ الصَّحابة ومَنْ بعدهم من كبار التابعين على هذه القواعد والقوانين في أثناء تحملهم للحديث وأثناء أدائهم له، وإن لم تكن هذه القواعد قد دوِّنت بعد، إذ أن أُولى قواعد هذا الفن المكتوبة ظهرت في

---

(١) انظر تفصيل ذلك في كتاب «السنة المطهرة والتحديات» للدكتور نور الدين عتر(٩ـ٢٨).

طيات كتاب «الرسالة» للإمام الشافعي (محمد بن إدريس ـ ٢٠٤ هـ) حيث تكلَّم عن:

١ ـ قبول حديث الواحدوالمرأة.

٢ ـ وصِفَةِ من تُقبل روايته.

٣ ـ وقبول العنعنة من غير المدلِّس.

٤ ـ وقبول رواية المدلِّس إن صرَّح بالتَّحديث.

٥ ـ وردِّ خبر من كَثُرَ غلطُه.

٦ ـ وكيف تعرف عدالة الراوي؟ . . إلخ.

كما جاءت بعض قواعد هذا الفن مدوَّنة في أثناء كتب الرواية، كتلك التي جاءت في تراجم بعض أبواب صحيح البخاري (محمد بن إسماعيل ت: ٢٥٦هـ) حيث تقرأ في كتاب العلم التراجم التالية:

١ ـ باب قول المحدث: حدثنا وأخبرنا.

٢ ـ باب مايُذكر في المناولة.

٣ ـ باب متى يصح سماع الصغير؟

٤ ـ باب الخروج في طلب العلم.

٥ ـ باب الحرص على الحديث.

٦ ـ باب كتابة العلم. . . وغيرها.

كما أشار رحمه الله إلى بعض مسائل هذا الفن في مواضع متعددة من صحيحه كمسألة: زيادة الثقة، والمتابعات، وبيان غريب بعض الألفاظ، واختلاف الرِّوايات.

وأما الإمام مسلم بن الحجاج (ت: ٢٦١هـ) فقد أورد في مقدمة صحيحه جملة من المسائل منها:

١ ـ تقسيم حمَلة الأخبار إلى طبقات.

٢ ـ كيفية معرفة المنكر في حديث المحدّث.

٣ ـ زيادة الثقة.

٤ ـ آداب الرّواية.
٥ ـ منزلة الإسناد من الدين.
٦ ـ جواز الجرح وأنه ليس من الغيبة.
٧ ـ الحديث المعنعن وصحّة الاحتجاج به.

كما تناثرت بعض المسائل في ثنايا جامع ـ سنن ـ الإمام الترمذي (محمد بن عيسى ت: ٢٧٩هـ)، إضافة إلى مادوّنه في «العلل الصغير» الملحق بالجامع، وما كتبه أبو دواد (سليمان بن الأشعث السجستاني، ت: ٢٧٥هـ) في رسالته إلى أهل مكة والمعرِّفة بكتابه «السُّنَنْ».

وفي هذه المرحلة ظهرت بعض الكتب المفردة في نوع من أنواع علوم الحديث، ككتب غريب الحديث، ومُشكله، وناسخه ومنسوخه، وعلله، ومعرفة الرواة.... مثل:

١ ـ غريب الحديث لأَبي عُبيد القاسم بن سلاّم (ت: ٢٢٤هـ).
٢ ـ الثِّقات لأَبي حاتم محمد بن حِبَّان البُستي (ت: ٣٥٤هـ).
٣ ـ الضعفاء للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ).
٤ ـ الضعفاء والمتركون للإمام النسائي أحمد بن علي بن شُعيب (ت: ٣٠٣هـ).
٥ ـ الطبقات الكبرى لمحمد بن سعد كاتب الواقدي (ت: ٣٣٠هـ).
٦ ـ الناسخ والمنسوخ لأبي بكر محمد بن الأثرم (ت: ٢٦١هـ).
٧ ـ مختلف الحديث للإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت: ٢٠٤هـ).
٨ ـ مشكل الآثار للإمام أبي جعفر أحمد بن سلامة الطحاوي (ت: ٣٢١هـ).
٩ ـ العلل للإمام علي بن عبد الله بن المديني (ت: ٢٣٤هـ).
١٠ ـ العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن محمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ).

وهذه القائمة غيض من فيضٍ يصعبُ حصره من الكتب التي عُنيت بتدوين علوم الحديث المفردة حيث:

«أصبح التصنيف أَمْراً متَّبعاً لا ينفك عنه إمام في الحديث»[1].

ولعل أول من حاول جمع مباحث هذا الفن وجعله عِلْماً مستقلاً له شخصيته الاعتبارية هو القاضي أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن الرَّامَهُرْمُزِي (ت: ٣٦٠هـ) في كتابه الذي سماه «المحدِّث الفاصل بين الرواي والواعي» تكلّم فيه عن: آداب الرَّاوية، وطرق التحمل والأداء . . . . . وغيرها.

ثمَّ تلاه في هذا المضمار الإمام الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله ابن البيع النَّيْسابوري (ت: ٤٠٥هـ)في كتابه «معرفة علوم الحديث»حيث نوَّع مسائل هذا الفن إلى اثنين وخمسين نوعاً.

وأمَّا الإمام أبو نُعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني (ت: ٤٣٠هـ) فقد خطى في هذا العلم خطوات شيخه الحاكم فعمل مستخرجاً على كتابه.

وجاء مِنْ بعدِهم الإمام الخطيب البغدادي (أحمد بن علي ـ ٤٦٣هـ). فأَلَّف في أغلب أنواع الحديث كُتباً مفردة[2] ووضع أيضاً كتابين مستوعبين:

خصص أحدهما لقوانين الرواية، وقواعدها، وأصولها العامة، بعنوان: «الكفاية في قوانين الراوية».

وخصص الثاني منهما في آداب الراوية وتدوين الحديث وحفظِه وتوثيقه، والرحلة في طلبه، بعنوان: «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع».

---

(١) منهج النقد للدكتور نور الدين عتر(٦٢).

(٢) فصنَّف كتباً في: المبهمات، والرحلة في طلب الحديث، والمُدْرج، ومن حدَّث ونسي، والمتشابه في الرَّسم. . . وغيرها.

وعلى كتب الخطيب أصبح تعويل المشتغلين والكاتبين في علوم الحديث، حتى قال ابن نقطة: «كلّ من أنصف عَلِم أنَّ المحدّثين بعد الخطيب عيال على كتبه».

فكلٌ من أتى بعده وكتب فإنّما أخذ من هذا العلم بنصيب، كالقاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت: ٥٤٤هـ) الذي أَلَّف في فنون الرواية وآدابها وقوانيها كتاباً مفيداً عنوانه: «الإلماع في ضبط الرواية وقوانين السَّماع».

بقي الأمر على هذا المنوال إلى القرن السَّابع الهجري حيث قام الإمام ابن الصلاح أبو عمرو تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن الشَّهْرَزَوْري نزيل دمشق (ت: ٦٤٣هـ) بإملاء كتابٍ[1] جامعٍ لتصانيف الخطيب البغدادي ومن سبقه، فهذَّب فنون الحديث، وجمع شتات مقاصدها وضمَّ متفرقاتها، فحوى كتابهُ ما تفرق في غيره. وقد كان كتاب ابن صلاح تحولاً جديداً في هذا الفنِّ، فقد قسَّم علوم الحديث إلى خمسة وستين نوعاً تناولت جوانب هذا العلم كافَّة قدَّمها في شكل مصطلحات وتعاريف محرَّرة منظمة ودقيقة غالباً. ومن ثمَّ فقد عكف عليه العلماء شرحاً ودرساً وتدريساً ونظماً واختصاراً ومعارضة وانتصاراً، وإليك أمثلة من تلك الجهود:

اختصره كلٌّ من:

الإمام النَّووي: يحيى بن شرف: (ت: ٦٧٦هـ) بكتابه: «إرشاد طلاّب الحقائق»[2] ثمَّ اختصر هذا الكتاب بكتابه: «التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير والنذير»[3].

---

(١) أملاه بعد ما ولي تدريس الحديث بدار الحديث الأشرفية بعصرونية دمشق، وعنوان كتابه الأصلي «علوم الحديث» وقد اشتهر فيما بعد بـ«مقدمة ابن الصلاح».

(٢) طبع بتحقيق الدكتور نور الدين عتر.

(٣) وهو الذي شرحه السيوطي (ت: ٩١١هـ) بكتابه الجامع الماتع: «تدريب =

ـ الرضيّ الطبري: أبو إسحاق إبراهيم بن محمد المكي (ت: ٧٢٢هـ) وله: «الملخص في علوم الحديث» لخص فيه كتاب ابن الصلاح.
ـ التَّاج الأردبيلي: أبو الحسن علي بن عبد الله الشافعي (ت: ٧٤٦هـ).
ـ بدر الدين بن جماعة: محمد بن إبراهيم بن سعد الله الكناني (ت: ٧٣٣هـ) وله «المنهل الرّوي في علوم الحديث النبوي» لخصه من كتاب ابن الصلاح وغاير في ترتيبه.
ـ العلاء التّركماني: علي بن عثمان المارديني الحنفي (ت: ٧٥٠هـ) وله: «مختصر ابن الصلاح».
ـ ابن كثير: عماد الدين إسماعيل بن عمر الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ) وله «اختصار علوم الحديث»[١].

ومن علّق عليه منكتاً ومستدركاً:
ـ الشَّرف الدمياطي: أبو محمد عبد المؤمن بن خلف الشافعي (ت: ٧٠٥هـ).
ـ مُغْلَطاي بن قليج الحنفي (ت: ٧٦٢هـ) في «إصلاح ابن الصلاح».
ـ البدر الزَّركشي: محمد بن بهادر الشافعي (ت: ٧٩٤هـ) في «النكت على ابن الصلاح».
ـ البُلقيني: أبو حفص عمر بن رسلان الشافعي (ت: ٨٠٥هـ) في «محاسن الإصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح».
ـ الزَّين العراقي: أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين (ت: ٨٠٦هـ) وله:

= الراوي شرح تقريب النواوي» ووضع على التقريب الدكتور مصطفى الخن شرحاً وجيزاً نافعاً سمَّاه: «المنهل الرَّاوي» طبعته دار الملاح بدمشق.

(١) الذي علّق عليه الشيخ عبد الرزاق حمزة، ومن بعده أحمد شاكر، وطُبع بعنوان «الباعث الحثيث». كما علّق عليه الدكتور بديع السيد اللحام، وإلى طبعته تم العزو في هذا الكتاب.

«النُّكت على ابن الصلاح» أو «التقيد والإيضاح لما أطلق وأُغلق من كتاب ابن الصلاح».

- ابن حجر: أحمد بن علي العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ) وله: «الإفصاح بتكميل النكت على ابن الصلاح».

وغيرهم.

وقد نظمه كلٌّ من:

- الشّهاب الخويِّي: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن سَعادة الشافعي (ت: ٦٩٣هـ) بأرجوزة سماها «أقصى الأمل والسول في علوم أحاديث الرسول ﷺ» في «١٦٠٠ بيت»

- والزين العراقي: أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين (ت: ٨٠٦هـ) في أَلفيَّه المشهورة[1] التي قال فيها:

نظمتها تبصرة للمبتدى ... تذكرة للمنتهي المسندِ

لخصت فيها ابن الصلاح أجمعه ... وزدتها علماً تراه موضعه

- وجلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) في ألفيته المشهورة بعنوان: «نظم الدّرر في علم الأثر»[2] التي يقول في مطلعها:

وهذه ألفية تحكي الدُّرر ... منظومة ضمنتها علم الأثر

فائقة ألفية العراقي ... في الجمع والإيجاز واتساق

وجلّ الذين كتبوا بعد ابن الصلاح ساروا على سَيْره في الترتيب،

---

(١) وهذه الألفية شرحها العراقي نفسه، ثم شمس الدين السخاوي (ت: ٩٠٢هـ) وشرحه بعنوان: «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» وهو أشهر شروحها وأكثرها فوائد، وللشيخ زكريا الأنصاري الشافعي (ت: ٩٢٣هـ) «فتح الباقي على ألفية العراقي».

(٢) شرحها السيوطي نفسه بكتاب سماه: «البحر الذي زخر شرح نظم الدرر».
وعليها شرح للشيخ محمد محفوظ الترمسي بعنوان: «منهج ذوي النظر في شرح ألفية علم الأثر» مطبوع.

ومنهم من خالفه في طريقة التَّصنيف والتبويب. كابن جماعة (ت: ٧٣٣هـ) في «المنهل الرَّوي». وابن حجر (ت: ٨٥٢هـ) في متن «نخبة الفكر» الذي شرحة بـ «نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر».

ووضع محمد بن إبراهيم الوزير الصنعاني (ت: ٨٤٠هـ) متناً دقيقاً محكماً وجامعاً سماه «تنقيح الأنظار» الذي شرحه محمد بن إسماعيل الصنعاني (ت١١٨٢ : هـ) بكتابه «توضيح الأفكار».

ولاننسى أَنْ نتحدَّث في هذا المقام أن بعض العلماء سلك في التفنن مسلكاً غريباً ألا وهو مسلك التَّغزل، فقد نظم الحافظ شهاب الدين أحمد بن فرج الأندلسي (ت: ٦٩٩هـ) قصيدة غرامية تسمى «غرامي صحيح» عدد فيها أنواع الحديث على طريقة التغزل، قال في مطلعها:

غرامي (صحيحٌ) والرَّجا فيك (مُعضَل)

وحزني ودمعي (مرسل) و(مسلسل)

وصبري عنكم يشهد العقل أنه (ضعيف) و(متروك) وذلي أجمل

ولا(حسَنٌ) إلا استماع حديثكم ... ...

وهذا النَّظم شرحه عدد من العلماء آخرهم علامة دمشق ومحدثها الأكبر وشيخ شيوخها محمد بدر الدين بن يوسف الحسني (ت: ١٣٥٤هـ) وقد طبع.

كما ألفَّ أَبو الحسن الجرجاني (ت: ٨١٦هـ) كتابه «مصطلح الحديث النافع» الذي شرحه أبو الحسنات محمد عبد الحي اللَّكنوي (ت: ١٣٠٤هـ) بكتاب سماه «ظَفَر الأماني».

ولعمر بن محمد فتُّوح البيقوني (ت: ١٠٨٠هـ) منظومة في (٣٠ بيتاً) مختصرة تناولت أنواع الحديث الرئيسية، وقد كُتب عليها عدة شروح آخرها شرح فضيلة الشيخ عبد الله سراج الدين حفظه الله.

وفي العصر الأخير نهض أهل العلم، فأعطوا دفعاً جديداً إلى هذا العلم اقتضاه عوامل منها:

١ - ظهور المنهج الأكاديمي المعاصر في تقعيد العلوم والتأليف فيها، حيث كثرت الجامعات والكليات الشرعية التي تؤهل طالب العلم الشرعي ليكون واعياً لظروف عصره، وبالتالي كان من الواجب تقديم علوم الشرع ومنها علم مصطلح الحديث بقوالب عصرية واضحة.

٢ - الشبهات الكثيرة التي بدأت تلقي بظلالها على السنة وعلومها من قبل بعض المستشرقين وأتباعهم من المستغربين وأنصاف المثقفين وأرباع المتعلمين مما اقتضى أن تتضمن المصنفات المعاصرة في هذا الفن أبحاثاً جديدة في كشف الشبهات والرد عليها ودفع الافتراءات والأكاذيب.

وإليك أهم هذه المصنفات:

١ - توجيه النَّظر إلى علوم الأثر: للشيخ طاهر الجزائري (ت: ١٣٣٨هـ).

٢ - قواعد التحديث: للشيخ محمد جمال الدين القاسمي (ت: ١٣٣٢هـ).

وقد كانا قدوة للكثير من الكاتبين المعاصرين في هذا الفن ممن أتى بعدهما

٣ - المنهج الحديث في علوم الحديث: للشيخ الأستاذ الدكتور محمد محمد السماحي رحمه الله.

٤ - منهج النقد في علوم الحديث: للأستاذ الدكتور نور الدين عتر حفظه الله.

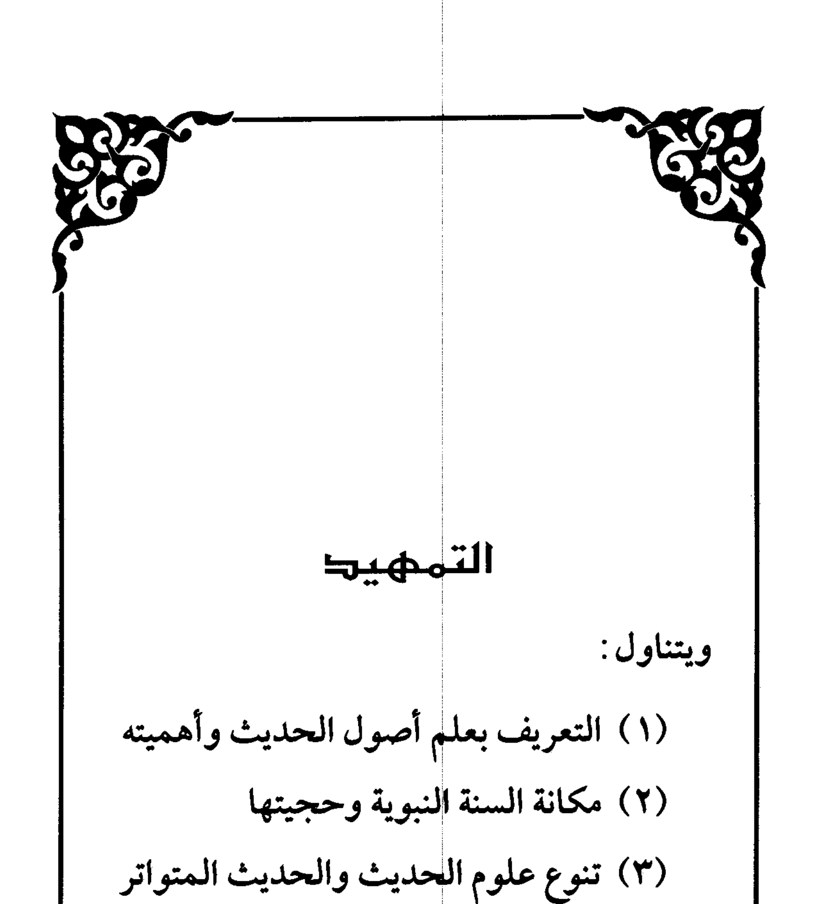
وقد كان لهما الفضل في ابتكار ما يمكن بتسميته «الطريقة المنهجية» في التأليف في هذا العلم، حيث قسَّما علوم الحديث إلى أقسامٍ، بين أَفراد كل قسم من هذه الأقسام قاسم مشترك، فقسْمٌ في علوم الرُّواة، وقسْم في علوم الرِّواية، وقسْم في أنواع الحديث من حيث القبول والرد، وقسْم في علوم المتن . . وهكذا.

هذا ولاننسى في هذا المقام المؤلفات القيمة النافعة التي قام بتأليفها أساتذة أكارم، ككتاب «علوم الحديث ومصطلحه» لمؤلفه الدكتور الشهيد

صبحي الصالح، وكتاب «أصول الحديث: علومه ومصطلحه» للأستاذ الدكتور محمد عجاج الخطيب، و«الوسيط في علوم الحديث» للأستاذ الدكتور الشيخ محمد محمد أبو شهبة رحمه الله، و«لمحات في أصول الحديث» للأستاذ الدكتور محمد أديب الصالح . . وغيرهم.

هذا ويحتاج من يود العودة إلى هذه المصنفات أن يكون على إلمام ومعرفة بمسائل هذا الفن، ونرجو أن يكون كتابنا هذا كافلاً بتبسيط مسائل هذا الفن على الطريقة التقليدية التي سَنَّها الإمام ابن الصلاح. والله الموفق.

* * *



التمهيد

ويتناول:

(١) التعريف بعلم أصول الحديث وأهميته

(٢) مكانة السنة النبوية وحجيتها

(٣) تنوع علوم الحديث والحديث المتواتر

(١)

التعريف بعلم أصول الحديث وأهميته

أولاً: الحديث[١]: عند علماء هذا الفن هو «ما أضيف إلى رسول الله ﷺ من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ أو صفةٍ خِلْقيةٍ أو خُلقية، أَو أُضيف إلى الصحابي أو التابعي».

و«السُّنة» عندهم بمعنى الحديث أيضاً وكذلك «الأثر» «والخبر» كلّها بمعنى واحد.

وقد فرّق بعض العلماء بينها فقالوا:

السنة: ما أضيف إلى النبي ﷺ خاصة.

والخبر: ما أضيف إلى غير النبي ﷺ.

ومن ثمَّ قيل لمن يشتغل بالسنة «محدّث» ولمن يشتغل بالتواريخ «إخباري»

والأثر: ما أضيف إلى الصحابي خاصة وعليه فالخبر أو الحديث هو ماكان « مرفوعاً» والأثر ماكان «موقوفاً».

وإليك أمثلة موضِّحة لهذا التعريف:

مثال ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول: قوله عليه الصلاة والسلام:

---

(١) على الدارس أن ينتبه إلى أننا سنتناول الإصطلاحات التي سار عليها أهل الحديث دون غيرهم من المؤرخين أو الأصوليين أو الفقهاء فإن هذه التعاريف تتفاوت عند أصحاب هذه الاختصاصات كل حسب قواعد فنه.

«لاضرر ولاضرار»[1].

ومثال ماأضيف إليه عليه الصلاة والسلام من فعلٍ: قول السيدة عائشة رضي الله عنها:

«كان عليه الصلاة والسلام يصوم حتى نقول: لايفطر، ويفطر حتى نقول: لايصوم[2]».

ومثال إقراره عليه الصلاة والسلام حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه عندما أرسله النبي ﷺ إلى اليمن حيث قال عليه الصلاة والسلام لمعاذ: «كيف تقضي إذا عَرض لك قضاء؟» قال بكتاب الله، قال: «فإن لم تجد في كتاب الله»؟ قال: فبسنة رسول الله ﷺ قال: «فإنْ لم تجد في سنَّة رسول الله ولافي كتاب الله؟» قال: أجتهد رأيي ولاآلو، فضرب رسول الله ﷺ صدره وقال: «الحمد لله الذي وفَّق رسولَ رسول الله لما يُرضي رسول الله[3]».

فقد أقرَّه عليه الصلاة والسلام على طريقته في القضاء ولم ينكر عليه.

ومثال ماأضيف إليه عليه الصلاة والسلام من خُلُق مارواه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه:

«كان رسول الله ﷺ أشدَّ حياء من العذراء في خِدرِها، وكان إذا كره شيئاً رأيناه في وجهه»[4].

---

(١) أخرجه أحمد (١/ ٣١٣) وابن ماجه في الأحكام، باب: من بنى في حقه ما يضرُّ بجاره، رقم [٢٣٤١].

(٢) رواه البخاري في الصوم، «باب شعبان» رقم: [١٩٦٩] ومسلم في الصيام، باب: صيام النبي ﷺ في غير رمضان، رقم [١١٥٦].

(٣) أخرجه أبو داود في الأقضية، باب اجتهاد الرأي في القضاء، رقم: [٣٥٩٢] والترمذي في الأحكام، باب: ما جاء في القاضي كيف يقضي، رقم: [١٣٢٧] وقوله: «لا آلو» معناه لا أقصِّر في الاجتهاد.

(٤) أخرجه أحمد (٣/ ٧١) والبخاري في المناقب، باب: صفة النبي ﷺ، رقم =

ومثال ماأضيف إليه عليه الصلاة والسلام من وصف خِلْقي:

«كان رسول الله ﷺ أحسن الناس وجهاً، وأحسنه خلقاً، ليس بالطويل البائن، ولابالقصير»[1].

ثانياً: تعريف «السَّند، المتن، الإسناد، المسند»:

- **السند**: هو الطريق الموصل للمتن.

أي: هو رواة الحديث الذين وصلنا متن الحديث عن طريقهم.

- **المتن**: ماانتهى إليه السند من ألفاظ الحديث الدَّالة على معانيه.

- **وإسناد الحديث**: هو رفع الحديث إلى قائله، وقد يطلق على «السَّند».

- **والمُسنِد**: هو الذي يرفع الحديث إلى قائله.

أو هو: من يروي الحديث بسنده، ويسمى «راوياً» أيضاً.

ونُمثِّل لك لبيان ما تقدم بمايلي:

قال الإمام البخاري في افتتاح «صحيحه»:

(حدثنا الحميدي عبد الله بن الزبير قال: حدثنا سفيان قال: حدثنا يحيى بن سعيد الأنصاري قال: أخبرني محمد بن إبراهيم التَّيْمي: أنَّه سمع علقمة بن وقاص اللّيثي يقول: سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المنبر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول:

«إنَّما الأعمال بالنيات، وإنَّما لكل امرىء مانوى، فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو إلى امرأة ينكحها، فهجرته إلى ماهاجر إليه»).

= [٣٥٦٢] وابن ماجه في الزهد، باب: الحياء، رقم: [٤١٨٠] والترمذي في الشمائل، باب: ما جاء في حياء رسول الله، رقم: [٣٥١].

(١) رواه البخاري في المناقب، باب: صفة النبي ﷺ، رقم: [٣٥٤٩] ومسلم في الفضائل، باب صفة النبي ﷺ، رقم: [٢٣٣٧].

فقول البخاري: «حدثنا الحميدي . . . ـ إلى ـ سمعت رسول الله ﷺ يقول». يسمى «سنداً».

وقوله: «إنما الأعمال . . . إلخ الحديث» يسمى «متناً».

فالحديثُ «مُسْنَد» أي: مروي بسنده.

والبخاريُّ «مُسِندٌ» أي: يروي الحديث بسنده.

وفعل البخاري يسمى «إسناداً».

ثالثاً: الألقاب العلمية للمشتغلين بالحديث الشريف:

ـ **الراوي**، وهو «المُسْنِد» وقد مرَّ تعريفه قريباً.

ـ **المحدِّث**: من تحمَّل الحديث رواية، واعتنى به دراية، وذلك بحفظ جملة مستكثرة من المتون ومعرفة الرجال جرحاً وتعديلاً وتأريخاً. . .

ـ **الحافظ**: هو الذي يكون مايعرفه من الأحاديث رواية ودراية وفهماً أكثر مما يجهله.

ـ **الحجّة**: أرقى درجة من المحدث والحافظ، فيكون مايفوته من الأحاديث نادراً وقليلاً.

ـ **الحاكم**: من أحاط علماً ومعرفةً بجميع ما يُروى من الأحاديث متناً وإسناداً، رواية ودراية، وفهماً.

وقد حدَّد بعض العلماء عدد الأَحاديث التي يجب أن يعرفها ويحفظها صاحب كل مرتبة من المراتب الأربع السابقة، وتفاوتت أقاويلهم في ذلك ممالا نرى طائلاً تحته والله أعلم.

ـ **أمير المؤمنين في الحديث**: من فاق أقرانه في المعرفة والعلم بالحديث بحيث يصبح مرجع أهل عصره، وأطبقوا على أهليته دون مخالف.

وقلَّ من نال هذه المرتبة من المحدثين، فممن أُطْلِق عليه هذا اللَّقب[1]:

- شعبة بن الحجاج بن ورد أبو بسطام العتكي (ت: ١٧٠هـ).
- سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي (ت: ١٦١هـ).
- سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي المكي (ت: ١٩٨هـ).
- عبد الله بن المبارك بن واضح المروزي (ت: ١٨٢هـ).
- البخاري محمد بن إسماعيل (ت: ٢٥٦هـ).
- مسلم بن الحجاج النيسابوي (ت: ٢٦١هـ).
- علي بن عمر بن أحمد أبو الحسن الدارقطني الشافعي (ت: ٥٨٣هـ).

ولعل آخر من أُطلق عليه هذا اللَّقب من المحدِّثين الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ).

و أَمَّا الحافظ جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) فلا يبعد عن هذه المرتبة.

رابعاً: تعريف علم الحديث بالمعنى الإضافي:

- علم الحديث: «علْم يُعرف به أَحوال السَّند والمتن من حيث القبول والرَّد، وآداب روايته، وكيفية فهمه».

ويسمَّى هذا العلم أيضاً: «علم مصطلح الحديث» و«علم مصطلح الأثر» و«علم أصول الحديث».

وينقسم علم الحديث بهذا المعنى الإضافي إلى قسمين:

١ ـ علم الحديث رواية.

٢ ـ علم الحديث دراية.

---

(١) هناك منظومة للشنقيطي جمعت أسماء من لُقِّب بلقب «أمير المؤمنين في الحديث» مطبوعة بعنوان: «هدية المغيث في أمراء المؤمنين في الحديث».

أمَّا علم الحديث رواية: فهو علم يقوم على نقل الأحاديث، وروايتها بدقة، وتحرير ألفاظها وضبطها.

وأما علم الحديث دراية: فهو علم يتضمن تمحيص ونقد هذا المَرْوي لتمييز المقبول من المردود، ثم فهم هذا المَرْوي.

وعليه فعلم الرِّواية يحقق مجرَّد النَّقل مع الضَّبط والإتقان، وعلم الدِّراية يُحقق معرفة القواعد وتطبيقها للوصول إلى الحكم على الحديث، كما يهدف إلى فهم المتن فهماً صحيحاً.

يقول النووي في شرحه على صحيح مسلم: «إنَّ المراد من علم الحديث تحقيق معاني المتون، وتحقيق علم الإسناد والعلل... وليس المراد من هذا العلم مجرد السَّماع ولاالإسماع ولاالكتابة بل الإعتناءُ بتحقيقه، والبحثُ عن خفيِّ معاني المتون والأسانيد والفكر في ذلك، ودوامُ الإعتناء به، ومراجعةُ أَهل المعرفة به، ومطالعة كتب أهل التحقيق فيه، وتقييدُ ما حصَّل من نفائسه وغيرها، فيحفظُها الطالب بقلبه، ويقيِّدها بالكتابة، ثمَّ يُديم مطالعة ما كتبه، ويتحرّى التحقيق فيما يكتبهُ ويتثبَّت فيه، فإنَّه فيما بعد يصير معتمِداً عليه، ويذاكرُ بمحفوظاته من ذلك من يشتغل بهذا الفن سواء كان مثله في المرتبة أوفوقه أو تحته، فإنَّ بالمُذاكرة يثبتُ المحفوظ ويتحرَّر ويتأكَّد ويتقرَّر...».

أهميـة هـذا العلم وفائدتـه:

لهذا العلم فوائد كثير منها:

أولاً ـ معرفة ما يُقبل من الحديث وما يُردّ:

فالمقبول يُؤْخذُ به ويعوَّل عليه في الا ستدلال والاستنباط، وتجتمع به كلمة الأمة.

والمردود يُطرح وينبذ ويُحارب ولاسيما في ميدان الإجتهاد، أو في ميدان المقارنة بين الاتجاهات الفقهية على الأقل.

ثانيا ـ إيجاد الثِّقة في نفوس المسلمين واطمئنانهم إلى الأحاديث التي يثبت إسنادها وتُعرف صحتها.

ثالثاً ـ تكوين ملكة عند الدَّارس لهذا الفن يتمكَّن بها من تمحيص الأَخبار الواردة من حديث وتاريخ وغيرهما.

هذا وقد قامت في هذا العصر دعوة إلى إيجاد منهج ضابط يُستعمل في تمحيص الأخبار والحوادث التاريخية، ولقد بيَّن عددٌ من المؤرخين غير المسلمين أهمية المنهج الذي اتبعه المحدثون من خلال علم مصطلح الحديث[1].

رابعاً: الإكبار لهذا الخضم من علماء المسلمين الذين سَعَوا لإبراز هذه القواعد الضابطة مما لايوجد له نظير في أي أمَّة سالفة، حيث حفظت بواسطة هذه القواعد الضابطة سُنَّة النَّبي ﷺ التي هي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي.

* * *

---

(١) انظر على سبيل المثال كتاب (مصطلح التاريخ) للدكتور أسد رستم.

(٢)

مكانة السُّنَّة النَّبويّة وحُجّيتها

من المقرر لدى جمهور المسلمين أَن السُّنَّة النَّبوية هي المصدر التشريعي الثاني في الإسلام بعد القرآن الكريم.

ومن المقرر أيضاً أَنَّ تقديم القرآن على السنة النبوية هو تقديم اعتباري لأنَّه الأصل وهي الفرع:

فالقرآن أَصل لأَنه ثابت ومقطوع به على الجُملة والتَّفصيل.

والسُّنة مقطوعٌ بها على الإجمال فقط.

والقرآن أَصل لأنَّ السُّنة إِنَّما استندت في حجّيتها على ما قرَّره الكتاب الكريم.

ومعلوم أَنَّ وظيفة القرآن الأساسية هي: هداية الخلق وإرشادهم لما فيه خيرهم في الدنيا والآخرة.

وأما الوظيفة الأساسية لسنَّة النبي ﷺ فهي «البيان والتفصيل».

قال تبارك وتعالى مخاطباً نبيه عليه الصلاة والسلام: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤].

ولو أَردنا أَن نستوفي أوجه بيان السُّنَّة للقرآن لتشعبت بنا المسالك وطالت علينا الدروب، ومع ذلك عدنا غير مستوعبين لها على الوجه المرضي، ولكن ما لايدرك كلّه لايترك جلّه، فلذا نرى من المناسب هنا أَن نوجز أَهم هذه الأَوجه بإشارات دالَّة وكافية للقارىء النبيه فنقول وبالله التوفيق:

أوجه بيان السنة للقرآن:

١ ـ ما جاء في السُّنَّة موافقاً لما جاء في القرآن الكريم ومؤكداً له:

مثال ذلك: ما رواه ابن عمر رضي الله عنهما عن النَّبي صلى الله عليه وسلم قال: «بني الإسلام على خمس: شهادة أن لاإله إلا الله وأنَّ محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحجّ البيت، وصوم رمضان»(١).

فهذا الحديث جاء مؤكداً وموافقاً لكلِّ الآيات التي نصَّت على وجوب هذه الأركان دون أن يزيد عليها تفصيلاً أَو إيضاحاً.

وقولهﷺ: «إنَّ الله ليُملي للظَّالم فإذا أَخذه لم يُفْلِتْه»(٢) موافق لقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَآ أَخَذَ ٱلْقُرَىٰ وَهِىَ ظَٰلِمَةٌ﴾ [هود: ١٠٢].

٢ ـ ما جاء في السُّنَّة النَّبوية مُفصِّلاً لمجمل القرآن ومخصِّصاً لعامِّه أَو مقيداً لمطلقه أَو موضحاً لمُشْكِله أو مبيِّنا لمُبْهِمِه:

وذلك كبيانه للصَّلوات الخمس بتحديد مواقيتها وكيفيتها وسائر أَحكامها.

وكذلك بيانه لمقادير الزكاة المفروضة وأَوقات وجوبها وأَنواع الأموال الزكوية.

«وأَغلب السُّنَّة من هذا النَّوع ولهذه الغَلبة وصِفَت بأَنَّها مبيِّنة للكتاب»(٣).

---

(١) أخرجه أحمد (٢/٢٦) والبخاري في الإيمان ـ باب قول النبيﷺ بني الإسلام. . رقم: [٨] ومسلم في الإيمان ـ باب: الإيمان بيان أركان الإسلام رقم: [١٦].

(٢) أخرجه البخاري في التفسير، باب سورة هود، رقم: [٤٦٨٦] ومسلم في البر والصلة والآداب، كتاب تحريم الظلم، رقم: [٢٥٨٣].

(٣) حُجيَّة السَّنة للدكتور عبد الغني عبد الخالق (٤٩٧).

روي أَنَّ رجلاً قال لسيدنا عِمْران بن حُصيْن رضي الله عنه: يا أبا نُجيد إنكم تُحدثونا بأحاديث لم نجد لها أصلاً في القرآن؟! فغضب عمران رضي الله عنه، وقال له: قَرأتَ القرآن؟ قال: نعم قال: فهل وجدت فيه صلاة العشاء أَربعاً؟ قال: لا، قال: فمِمن أَخذتم ذلك؟ أَلستم أَخذتموه عنَّا وأَخذناه عن النَّبي ﷺ ؟!

ثم ذكر أَشياء أُخرى وردت في القرآن مُجملةً وبيَّنتها السُّنة النبوية . . .

ثم قال له: أَما سمعتم الله تعالى قال: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧]، فقد أخذنا عن رسول الله ﷺ أَشياء ليس لكم بها علم[١].

وتتبُّع مفردات هذا النوع من أَنواع البيان النبوي للقرآن الكريم يجعلنا نوافق قول من قال: «القرآن أَحوج إلى السُّنة من السُّنَّة إلى الكتاب»[٢].

قال الإمام السيوطي: معنى احتياج القرآن للسُّنَّة أَنَّها مبيّنة، ومفصّلة لمجملاته، لأَنَّ فيه لوجازته كنوزاً يُحتاج إلى أمين يعرف خباياها فيبرزها، وذلك هو المُنزَّل عليه ﷺ.

ومعنى كون السّنة قاضية على القرآن وليس القرآن مبيناً للسُّنة ولا قاضياً عليها لأَنَّها بيّنة بنفسها إذ لم تصل إلى حدّ الإعجاز والإيجاز، لأَنَّها شرح وشأنُ الشرح أَن يكون أَوضح وأَبين وأَبسط من المشروح والله أعلم[٣].

٣ ـ السنة المُقَرِّرة لحكم سكت عنه القرآن:

وهذا النوع من البيان هو المعبَّر عنه بـ«استقلال السُّنة بالتشريع» وقد أفاض الإمام ابن قيم الجوزية بذكر الأمثلة الموضِّحة لهذا الوجه من وجوه بيان السنة المطّهرة لحكم سكت عنه القرآن الكريم في كتابه القيّم «إعلام

---

(١) مفتاح الجنة في الإحتجاج بالسنة للسيوطي (٥ـ٦).

(٢) أخرجه سعيد بن منصور من كلام مكحول رحمه الله.

(٣) مفتاح الجنة للسيوطي (٣٠).

المُوَقِّعين عن ربّ العالمين» فمما قاله في كتابه هذا: «كيف يمكن أحداً من أهل العلم ألاَّ يقبل حديثاً زائداً على كتاب الله فلا يقبل:

حديث تحريم زواج المرأة على عمَّتها وعلى خالتها.

ولاحديث تحريم الرَّضاع لكلِّ ما يحرم من النَّسب.

ولاحديث خيار الشرط.

ولاأحاديث الشُّفعة.

ولاحديث الرَّهن في الحضر.

مع أنّه زائد على ما في القرآن الكريم[1]».

وما مرّ من كلام يُسْلِمنا إلى البحث في أدلّة حجيّة السُّنة النبوية.

أدلة حجيّة السّنة النبويـة:

إنَّ حجيّة السنّة النبوية أَمرٌ لايحتاج إلى بحث واستدلال عند من خالَطَتْ بشاشة الإيمان قلبه، ولكن العلماء عرضوا هذه الأدلة ووجهوها عندما ظهر على ساحة المجتمع الإسلامي وفي عصور مختلفة من يحاول أَن يُشكِّك بهذه البدهية التي لايختلف عليها اثنان من عقلاء المسلمين، هذا وقد استدل العلماء على حجيّة السُّنة النبوية من الكتاب الكريم، والحديث الشريف، والعقل، ونحن سنقتصر على ذكر الأدلة من القرآن الكريم وذلك لأنَّ الذين يُنازعون في هذا الأَمر إِنّما يبنون رأيهم على أساس أنّهم لايعملون إلاّ بما جاء في كتاب الله، فهذه الأَدلة من كتاب الله توجب عليهم العمل بسنة رسول الله ﷺ.

وإليك بعضاً من تلك الأدلة القرآنية نسردها عليك مراعين في إيرادها سبيل التَّدرج:

أَـ الآيات الآمرة بالإيمان بالرّسول ﷺ:

---

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن قيم الجوزية (٢/ ٢٦٠).

فقد استنبط العلماء من الآيات الموجبة للإيمان برسول الله ﷺ وجوبَ اتباع ماجاء به، فكلُّ آية أمَرتْ بالإيمان به هي في الحقيقة آمرة بمتابعته ومن ذلك قوله تبارك وتعالى:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ ﴾ [النساء: ١٣٦].

وقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَإِذَا كَانُواْ مَعَهُۥ عَلَىٰٓ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُواْ حَتَّىٰ يَسْتَـْٔذِنُوهُ ﴾ [النور: ٦٢].

يقول ابن قيم الجوزية: «فإذا جَعَل من لوازم الإيمان أنَّهم لايذهبون مذهباً إذا كانوا معه إلاَّ باستئذانه، فأولى أنْ يكون من لوازمه أن لايذهبوا إلى قولٍ ولامذهب علميٍّ إلاَّ بعد استئذانه، وإذنه يُعرف بدلالة ما جاء به على أنَّه أَذِن فيه»[1].

ويكفي التَّمعن في هاتين الآيتين لنتبين أنَّه لايعدُّ المؤمن مؤمناً بالله إلاَّ إنْ آمن برسوله، وكما أنَّ من لوازم الإيمان بالله أن نستسلم لأَحكامه وآوامره وأن نجتنب نواهيه، فكذلك الإيمان بالرسول ﷺ يستلزم اتباعه وطاعته.

٢ ـ الآيات الآمرة بطاعة الرَّسول ﷺ مقرونة بطاعة الله تعالى:

وهي آيات كثيرة منها قولة تعالى:

﴿ قُلْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ [آل عمران: ٣٢].

ولعلّ خير ما نفسِّر به هذه الآية ما رواه أَبو هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنَّه قال: «كلُّ أُمتي يدخلون الجنَّة إلاَّ من أبى» قالوا: ومن يأبى؟ قال: «من أَطاعني دخل الجنَّة ومن عصاني فقد أَبى»[2].

---

(١) إعلام الموقعين (١/ ٥١).

(٢) أخرجه البخاري في الاعتصام، باب: الاقتداء بسنن النَّبي ﷺ، رقم: [٧٢٨٠].

قال ابن كثير: «دلّ على أنَّ مخالفته في الطريقة كفر، والله لايحب من اتَّصف بذلك وإن ادَّعى وزعم أنَّه محبٌّ لله ومتقرِّب إليه حتى يتابع الرسول النَّبي الأُمي خاتم الرُّسل ورسول الله إلى جميع الثَّقلين. . »[1].

وفي عطف الأَمر بطاعة الرسول ﷺ على الأَمر بطاعة الله تعالى تنبيه إلى أَنَّ كمال طاعته سبحانه لايتمّ ولايتحقق إلاّ بطاعة رسوله.

فإن قال قائل: إنَّ هذه الآية وأَمثالها إنَّما تأْمر بطاعة رسول الله ﷺ تبعاً لطاعة الله، وبالتَّالي فنحن مأمورون بأَنْ نُطيعه فيماله أَصلٌ في كتاب الله فحسب.

نجيبه: إنَّ هذا الوهم مردود بما في كتاب الله حيث يقول:

﴿قُلْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُواْ﴾ [النور: ٥٤].

فقد ذكر العلماء أَن الحكمة من تكرار لفظ «الطاعة» هي الدلالة على عموم طاعة الرسول ﷺ في جميع ما يصدر عنه، في حياته وبعد وفاته، وكأَنَّ الله تعالى يُقرر في أَذهان متَّبعي كتابه الكريم وجوب طاعة الرسول ﷺ فيما يأمر به سواء أَكان قرآناً يُتلى أَم كان غير قرآن، إذ لو كان المراد مجرد طاعته فيما أتى به من وحي متلو متمثل بالقرآن لما كان هناك من داعٍ لتكرار قوله: ﴿أَطِيعُواْ﴾.

وإليكم ما قاله شيخ المفسرين عند قوله تعالى:

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩].

حيث قال: «هو أَمرٌ من الله بطاعة رسوله في حياته فيما أَمر ونهى، وبعد وفاته في اتّباع سنته، وذلك أَنَّ الله عمّ بالأمر بطاعته ولم يُخصِّص ذلك في حال دون حال، فهو على العموم»[2].

---

(١) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (١/ ٣٥٨).

(٢) تفسير الطبري «جامع البيان» (٥/ ١٤٧).

وقال ابن القيم عند الكلام على هذه الآية ما نصّه: «فأَمر الله بطاعته وطاعة رسوله، وأَعاد الفعل إِعلاماً بأَنَّ طاعة الرَّسول تجب استقلالاً من غير عَرْض ما أَمرَ به على الكتاب، بل إِذا أَمر وجبت طاعته مطلقاً سواء كان ما أَمر به في الكتاب أَو لم يكن فيه، فإِنَّه أُوتي الكتاب ومثله معه ولم نؤمر بطاعة أُولي الأَمر استقلالاً بل حذف الفعل وجعل طاعتهم في ضمن طاعة الرسول إِيذاناً بأَنْهم إِنَّما يطاعون تبعاً لطاعة الرَّسول، فمن أَمر منهم بطاعة الرسول وجبت طاعته ومن أَمر بخلاف ذلك فلا سَمْع له ولاطاعة»(1).

ويؤكد ما نحن بصدده هنا الآيات الواردة في الفقرة التالية.

٣ ـ الآيات الآمرة بطاعة رسول الله ﷺ على الإنفراد:

وذلك في مثل قوله تعالى:

﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ [آل عمران: ٣١]

فهذه الآية مصرِّحة بأَنَّ محبة الله تعالى من غير اتباعنا لرسوله عليه الصلاة والسلام والاقتداء به دعوى كاذبة عارية عن الصّحة.

ولو تأملنا قوله عز وجل:

﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴾ [النساء: ٦٥].

لرأينا أَنَّ المولى سبحانه يأْمر باتّباع أَحكام رسوله عليه الصَّلاة والسلام التي لم يرد لها أَصل في كتاب الله تعالى، ويحكم على مخالفي تلك الأَحكام بالكفر، بل إن الآية تذهب إلى أَبعد من ذلك حيث تحكم على من ينفذ حكم الرسول ﷺ بعدم الإيمان إن لم ينفذ ذلك الحكم مقروناً بمطلق

---

(1) إعلام الموقعين (١/ ٤٨).

التَّسليم والرِّضا المنبعث من القلب بحيث لايخالطه أدنى شكٍّ أو ريبٍ، حيث أَقْسَم سبحانه بربوبيته أنَّهم لن يكونوا مؤمنين إلاَّ إذا سلَّموا لأحكام رسول الله ﷺ أتمّ التسليم.

يقول ابن قيم الجوزية: «أَقسم سبحانه وتعالى بنفسه على نفي الإيمان عن العباد حتى يحكِّموا رسوله في كلّ ما شَجر بينهم من الدقيق والجليل، ولم يكتف في إيمانهم بهذا التحكيم بمجرده حتى ينتفي عن صدورهم الحرج والضيق من قضائه وحكمه، ولم يكتف منهم أيضاً بذلك حتى يسلِّموا تسليماً وينقادوا انقياداً»(١).

٤ ـ الآيات الدالة على وجوب التأَسي به عليه الصلاة والسلام:

لم يكتف القرآن الكريم بأَمرنا بإتباع رسول الله ﷺ في الأَحكام بل أرشدنا إلى الاقتداء به في كلِّ شؤون حياته حيث قال عزّ من قائل:

﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْـَٔاخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢١].

والأُسوة تشمل الأَقوال والأَفعال، والأَحكام والأَخلاق، والسِّير، لقد جعل الله تعالى نبيه ﷺ أُسوة حسنة وقدوة للمؤمنين جميعاً وأَمرهم باتباعه والتأسي به، وأَشار الله عز وجل بهذه الآية إلى أَنَّ شأْن من يرجو ثواب الله عز وجل هو اتخاذ النَّبي ﷺ قُدوة وأَنَّ من لايرجو الله واليوم الآخر ولم يذكر الله كثيراً شأْنه أَن لايتخذ الرَّسول ﷺ أُسوة وقدوة، كما علم من كتاب الله أَنَّ المؤمن هو الذي يتَّصف بصفات التأسي بالنَّبي ﷺ والمنافق هو الذي لايذكر الله إلا قليلاً ولايرجو ثواب الله ولقاءه.

علّة وجوب طاعة النَّبي ﷺ:

والعلَّة في وجوب طاعة الرسول ﷺ وما جاء به أن سنته عليه الصلاة

(١) إعلام الموقعين (١/ ٥٧).

والسلام وحي إلهي ولكنَّه غير متلو، وهذا ما ذهب إليه جمهور المسلمين أَخذاً من قوله تبارك وتعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣ ـ ٤] وقوله تعالى: ﴿إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ﴾ [يونس: ١٥][١]، وقوله: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ﴾ [النساء: ١١٣] و«الحكمة» هي: السُّنة، على ما عليه جمهور المفسرين، ففي الآية تصريح بأَنَّ «الحكمة» مُنزَّلة من عند الله كما الكتاب الكريم.

قال حسان بن عطية: «كان جبريل عليه السلام ينزل على رسول الله ﷺ بالسُّنة كما ينزل عليه بالقرآن، ويعلِّمه إيَّاها كما يعلمه القرآن»[٢].

يقول ابن حزم في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ﴾: «صحَّ لنا بذلك أَنَّ الوحي ينقسم من الله عز وجل إلى رسوله ﷺ على قسمين:

أَحدهما: وحي مَتْلو مؤلّف تأليفاً معجزَ النَّظام، وهو: (القرآن).

والثاني: وحي مروي، منقول غير مؤلف ولامعجز النظام ولامتلو، ولكنَّه مقروء، وهو: الخبر الوارد عن رسول الله ﷺ»[٣].

ولايَرِدُ على ما مرَّ أَحكام النَّبي الاجتهادية لأَنَّه: إما أَنْ يُصيب في اجتهاده فيقرّه الله عز وجل عليه فيصبح بمثابة الوحي غير المباشر، وهو الذي يسميه جمهور علماء الحنفية بـ«الوحي الباطن» أَوْ أن لا يصيب فيما اجتهد فيه وعندها ينبهه الله تعالى بواسطة الوحي.

ومما يزيدنا يقيناً أَنَّ كلّ ما أتى به النَّبي ﷺ هو من عند الله قوله تبارك وتعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ۝٤٤ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ۝٤٥ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ﴾

---

(١) والأحقاف: ٩.

(٢) رواه الدارمي في المقدمة باب: السنَّة قاضية على كتاب الله، رقم: [١١٤٥] دون الجملة الأخيرة.

(٣) إحكام الأحكام لابن حزم الظاهري (١/ ٨٧).

[الحاقة: ٤٤ ـ ٤٦](1) فظهر من ذلك أَنَّ جميع ما صدر عن النَّبي ﷺ من أَقوال أَو تصرفات أَو تقريرات هو وحي من عند الله أَو بمنزلة الوحي. والله أعلم.

عاقبة مخالفة الرسول ﷺ:

إِنَّ الآيات التي مرّت سابقاً وغيرها كثير مما في كتاب الله تعالى تُورثنا يقيناً صادقاً بوجوب طاعة النَّبي ﷺ ومتابعته ولذا فقد حكم جماهير العلماء بكفر من ينكر: حُجِّية السُّنَّة ووجوب العمل بها.

قال ابن حزم: «ولو أَنَّ امرأً قال: لانأْخذ إِلاَّ ماوجدنا في القرآن لكان كافراً بإجماع الأُمة، ولكان لايلزمه إِلاّ ركعة ما بين دلوك الشمس إلى غسق الليلِ، وأُخرى عند الفجر، لأن ذلك أَقل ما يقع عليه اسم الصلاة ولاحدّ للأَكثر في ذلك».

قال: «وقائل هذا كافرٌ مشرك حلال الدَّم والمال وإِنَّما ذهب إِلى ذلك بعض الغالية من الرافضة ممن اجتمعت الأُمة على كفرهم. وبالله التوفيق»(2).

هذا وقد أخبر الله تعالى بأَنَّه أَعدَّ لمن أَعرض عن الرسول ﷺ وخالفه عذاباً أَليماً فقال:

﴿ وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ يَقُولُ يَٰلَيْتَنِى ٱتَّخَذْتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلًا ﴾ [الفرقان ٢٧].

وقال عز وجل ﴿ يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِى ٱلنَّارِ يَقُولُونَ يَٰلَيْتَنَآ أَطَعْنَا ٱللَّهَ وَأَطَعْنَا ٱلرَّسُولَا۠ ﴾ [الأحزاب: ٦٦].

فبينت هذه الآية أن سبب عذاب هؤلاء مخالفتهم لله تعالى وعصيانهم لرسوله ﷺ.

---

(١) الوتين: عرق في القلب إذا انقطع مات الإنسان.

(٢) إحكام الأحكام لابن حزم الظاهري (٢/ ٨٠).

وفي آية أخرى يقول الله تعالى: ﴿ يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَعَصَوُا۟ ٱلرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا ﴾ [النساء: ٤٢].

يعني أَنَّ الكافرين والذين عَصَوا الرَّسول يودّون لشدَّة عذاب جهنم أَن تُسوَّى بهم الأرض ليتخلَّصوا من العذاب الأَليم، فبيَّنت الآية أَنَّ العذاب الشديد لمن خالف الرَّسول ﷺ في الآخرة، وبيَّن لنا إِجماع الأُمة أَنَّ متعمِّد المخالفة للرسول عليه الصلاة والسلام والمنكر لحجيَّة سنته مرتد حلال الدم فينبغي ـ والحالة هذه ـ أن يكون الإنسان المؤمن مسارعاً للعمل بما في كتاب الله وسنّة رسوله وأَن يجعل متابعتهما دَيْدنه في حياته الدنيا حتى يفوز بالنعيم السرّمدي ﴿ يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ۝٨٨ إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴾ [الشعراء: ٨٨ ـ ٨٩].

اللهم وفقنا لطاعتك ومرضاتك ومرضاة رسولك يارب العالمين.

* * *

(٣)

تنوع علوم الحديث والحديث المتواتر

نظر العلماء إلى علوم الحديث من نواح مختلفة، فقد نظروا إليها:

- من ناحية: قبول الحديث وردّه.
- ومن ناحية: اتّفاق الرُّواة واختلافهم.
- ومن ناحية: اتّصال الأسانيد وانقطاعها.
- ومن ناحية: إضافة الحديث لقائله.
- ومن ناحية: توثيق الرُّواة وجرحهم.

وغير ذلك، فنتج عن هذا النَّظر أنواع كثيرة لعلوم الحديث منها:

الصَّحيح، والحسن، والضَّعيف، والمُسْنَد، والمنقطع، والمُعضل، والمرفوع، والموقوف، والمقطوع، والجرح والتعديل، . . . . . إلخ.

وقد عدَّ ابن الصلاح في كتابه «علوم الحديث» خمسة وستين نوعاً، وعدَّ السيوطي في «تدريب الراوي» ثلاثة وتسعين نوعاً، وقال الحازمي: «علم الحديث يشتمل على أنواع كثيرة تبلغ مئة، كل نوع منها علم مستقل. .».

والحاصل ـ كما قال ابن الصلاح ـ: «وليس ذلك بآخر الممكن في ذلك، فإنَّه قابل للتنويع إلى ما لايحصى، إذ لا تُحصى أَحوال رواة

الحديث وصفاتهم، ولأَحوال متون الحديث وصفاتها. . . . »[1]

هذه هي طريقة التنويع عند أَهل الحديث، وقد زاد الأُصوليون في التنويع طريقة أخرى، وهي التنويع بالنَّظر إلى طُرق ورود الحديث إلينا فنوَّعوه على هذه الطريقة إلى: حديث متواتر، وحديث آحادي.

ثم قسموا الآحادي إلى: مشهور، وعزيز، وفرد ـ غريب[2] ـ.

الحديث المتواتر

تعريفه: «هو ما رواه جماعة غير محصورة بعدد في كل طبقة من طبقاته، تُحيل العادة تواطؤهم أَو تَوافقهم على الكذب، ويكون مستندهم الحِسّ».

شروط الحديث المتواتر:

يؤخذ من التعريف شروط المتواتر وهي:

١ ـ أَن يكون رواته في كل طبقة من طبقات إسناده جمع كبير من الرّواة، وقد اختلف العلماء في عدّة هذا الجمع فمنهم من قيّده بـ«عشرة»، ومنهم من قيّده بـ«أَربعين» ومنهم من قيّده بأكثر من هذا العدد حتى أَوصله بعضهم إلى أكثر من «ثلاثمئة».

وقد قَرَّر الحافظ «ابن حجر»[3] رحمه الله أَنَّ القول الصحيح عدم تعيين العدد وأَنَّ العبرة بإفادة العلم، فكلُّ عددٍ يفيد العلم بنفسه معتبرٌ والله أعلم.

٢ ـ استحالة اتفاق جميع الرُّواة على الكذب، وكذلك استحالة وقوع

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح (١١).

(٢) شرح شرح نخبة الفكر: (١٦١ وما بعدها).

(٣) في نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (٣٨ ـ ٣٩).

الكذب دون قصد منهم، والمراد إحالة العادة أَن يتفقوا على الكذب عمداً أَو سهواً.

٣ ـ استمرار عدد التواتر المفيد للعلم من ابتداء السند إلى انتهائه، والمقصود أَن لاتنقص الكثرة فلو زاد فلا يؤثر.

٤ ـ أن يكون مستند الخبر «الحس» من مشاهدة أو سماع. . . فخرج ما كان مستنده العقل كالقول مثلاً: «إن الواحد نصف الإثنين» أو: «إن العالم حادث».

فكلّ حديث جمع بين هذه الشروط الأربعة كان متواتراً، وكلّ حديث لم تتوفر فيه هذه الشروط مجتمعة بأَنْ فقدَ ولوشرطاً واحداً منها سُمي حديثاً آحادياً.

أقسام المتواتر:

ينقسم الحديث المتواتر إلى قسمين:

١ ـ متواتر لفظي.

٢ ـ متواتر معنوي.

فالمتواتر اللَّفظي: ما اتَّفق رواته على رواية لفظ واحد.

ويمثِّل له العلماء بحديث: «من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النَّار» فقد رواه أكثر من سبعين صحابياً بهذا اللَّفظ[١].

والمتواتر المعنوي: ما تعددت ألفاظه فرواه بعض الرواة بلفظ، ورواه البعض بلفظ آخر، ورواه بعضٌ بلفظ ثالث. . . وهكذا، إلا أَنَّ جميع تلك الألفاظ تفيد معنى واحداً.

ومن المتواتر المعنوي أَن تُنقل إِلينا وقائع مختلفة كلّ واقعة على حدة لاتصل إلى حدّ التواتر، ولكن بين هذه الوقائع أَمراً مشتركاً فيكون هذا

---

(١) نظم المتناثر للكتاني (٢٠ ـ ٢٤).

الأمر المشترك بين جميع تلك الوقائع متواتراً تواتراً معنوياً.

ويمثِّل العلماء لهذا النوع من التواتر بـ«رفع اليدين في الدعاء»، فقد ورد رفع اليدين في الدعاء من حديث أكثر من عشرين صحابياً عن النبي ﷺ كل حديث في واقعة مختلفة عن الواقعة التي ذكرها الحديث الآخر، وبين هذه الوقائع قاسماً مشتركاً هو أَنَّ النبي عليه الصلاة والسلام دعا ورفع يديه أَثناء الدعاء، وإليك طرفاً منها توخياً لإيضاح المراد:

١ ـ أَخرج البخاري عن أَبي موسى الأشعري أَنَّ النبي عليه الصَّلاة والسَّلام توضأ ثم رفع يديه فقال: «اللَّهم اغفر لعُبيد أَبي عامر. . .»[١].

٢ ـ وأخرج البخاري عن أَبي هريرة أَنَّ الطُّفيل بن عَمرو الدوسي جاء إلى النبي ﷺ وطلب منه أَن يدعوا على دوس، فرفع النَّبي ﷺ يديه وقال: «اللّهم اهدِ دَوْساً وائتِ بهم»[٢].

٣ ـ وأ خرج البزار والطبراني[٣] عن أنس رضي الله عنه أَنَّ النبي ﷺ رفع يديه بعرفة يدعو[٤].

وهكذا إلى خمسين حديثاً كل منها في واقعة خاصة وكلّها تشترك بكون النَّبي عليه الصَّلاة والسَّلام رفع يديه أَثناء دعائه، فهذا الأَمر الذي اتفقت

---

(١) أخرجه البخاري في الجهاد والسير، باب: نزع السهم من البدن، رقم [٢٨٨٤]، ومسلم في فضائل الصحابة، باب: من فضائل أبي موسى وأبي عامر الأشعريين، رقم [٢٤٩٨].

(٢) أخرجه البخاري في الجهاد والسير، باب: الدعاء للمشركين بالهدي ليتألفهم، رقم: [٢٩٣٧]، ومسلم في فضائل الصحابة، باب: من فضائل غفار وأسلم. . . رقم [٢٥٢٤].

(٣) انظر مجمع الزوائد في الأدعية، باب: ما جاء في الإشارة في الدعاء ورفع اليدين، رقم [١٧٣٣٨].

(٤) جمع السيوطي أحاديث رفع اليدين في الدعاء في كتاب مستقل بعنوان: «فض الوعاء في رفع اليدين في الدعاء» وإليه رجعنا.

عليه الوقائع أصبح متواتراً تواتراً معنوياً.

مراجع الحديث المتواتر:

للمتواتر من الحديث بقسميه اللَّفظي والمعنوي أمثلة كثيرة ولذا أفرده بعض العلماء بالتصنيف، وأشهر المؤلفات التي جَمَعَت الأحاديث المتواترة:

١ ـ قطف الأزهار المتناثرة في الأَخبار المتواترة: للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ)، لخَّصه من كتابه الكبير في هذا الموضوع الذي عنونه بـ«الفوائد المتكاثرة في الأخبار المتواترة» وقد أورد في القطف الأحاديث التي رواها عشرة من الصحابة فصاعداً، وذكر فيه كل حديث وعدَّة من رواه من الصحابة مقروناً بالعزو إلى من خرَّجه من الأئمة المشهورين في كتبهم ومصنفاتهم الحديثية. ورتب كتابه على الأبواب وبلغ عدد الأحاديث فيه (١١٣) حديثاً.

٢ ـ نظم المتناثر في الحديث المتواتر: للسيد محمد بن جعفر الكتاني (ت: ١٣٤٥هـ) ضمَّن السَّيد الكتانيُّ كتابَ السيوطي في كتابه وأضاف عليه إضافات كثيرة في التخريج والأحاديث، ورتبه ترتيب كتاب السيوطي وقدَّم له بمقدمة تكلَّم فيها عن حدِّ المتواتر وشروطه ونوع العلم الذي يفيده. . إلخ.

وقد بلغ عدد الأحاديث التي أوردها (٣١٠) حديثاً.

هذا وقد وقع في الكتابين تساهل في الحكم بتواتر بعض الأحاديث فحكما على عدَّة أحاديث بذلك، مع أَنها لم تتوفر فيها شروط التواتر. والله أعلم.

وممن جمع كتاباً في الأحاديث المتواترة أيضاً:

ابن طولون الحنفي محمد بن علي الدمشقي (ت: ٩٥٣هـ)

وأبو الفيض محمد بن مرتضى الزبيدي (ت: ١٢٠٥هـ)

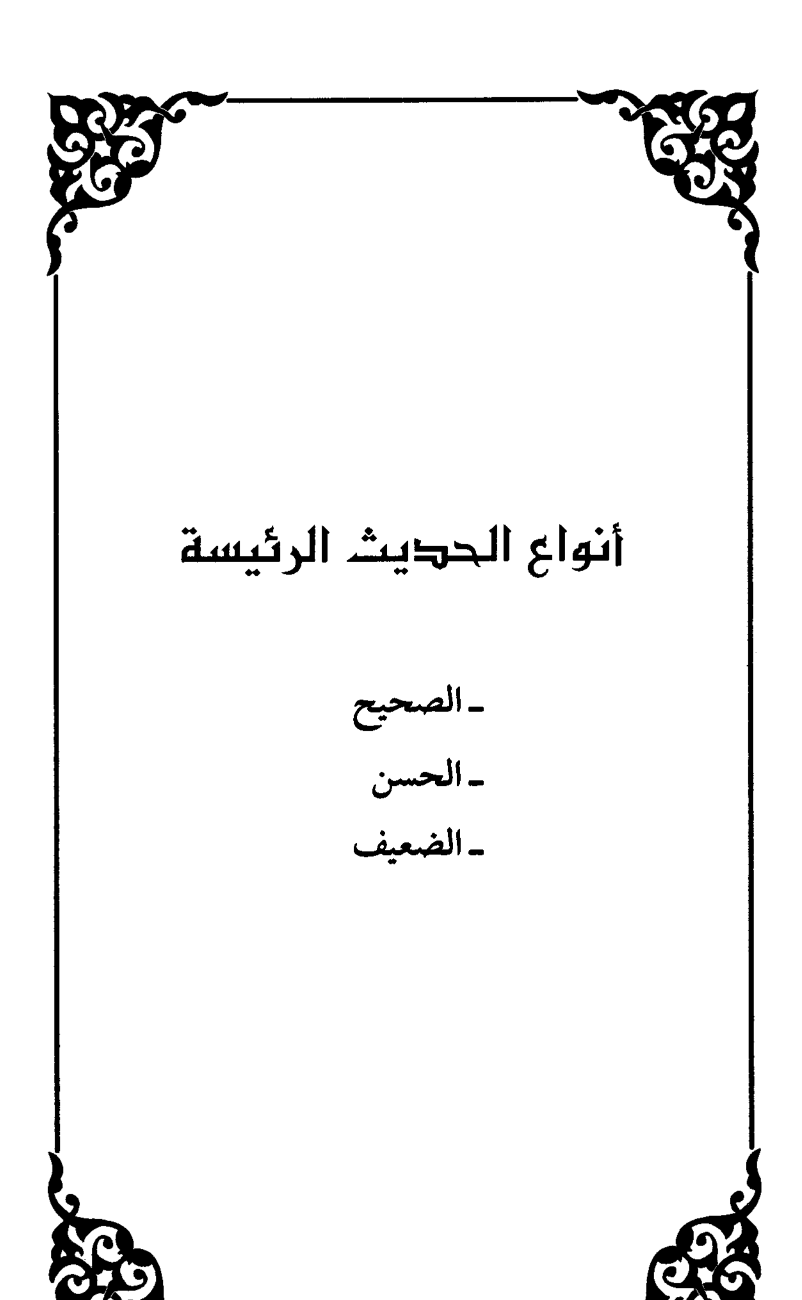
وصديق حسن خان القِنَّوجي الهندي (ت: ١٣٠٧هـ). وغيرهم.

وبعض هذه الكتب مطبوع ومتداول.

واعلم أَنَّ العلماء نبهوا إلى أنَّ الحديث إذا عُرف تواتره لايبحث في أَسانيده، ولذلك لم يُدخله أَهل الحديث في كتب علوم الحديث ومصطلحه، لأنَّ علوم الحديث قائمة على دراسة الأَسانيد والمتون.

وفيما يلي من هذا الكتاب أهم الأنواع التي يذكرها أَهل الحديث على وجه التيسير والاختصار، وكلّ الأنواع الآتية داخلة تحت نوع الحديث الآحادي عند الأصوليين، والله أعلم.

* * *



أنواع الحديث الرئيسة

- الصحيح
- الحسن
- الضعيف





القسم الأول
الحديث الصحيح

أولاً ـ تعريفه وشرح التعريف.

ثانياً ـ تفاوت السند في القوة والبحث في أصح الأسانيد.

ثالثاً ـ مصادر الحديث الصحيح.

رابعاً ـ مراتب الحديث الصحيح بالنسبة إلى تخريجه.

خامساً ـ أقسام الصحيح.

سادساً ـ تصحيح المتأخرين.

الحديث الصحيح

أولاً: تعريفه: «هو الحديث الذي اتَّصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله من أول السند إلى منتهاه ولم يكن شاذاً ولا معلّلاً».

شرح التعريف:

١ ـ الذي اتَّصل سنده: أن يكون كل راو من رواته قد تحمَّله بوجه من وجوه التحمل الصحيح عن شيخه، فيخرج بهذا القيد ما في سنده نوع انقطاع:

كالمرسل: الذي يرفعه التابعي للنبي ﷺ بإسقاط الواسطة بينهما.

والمنقطع: الذي سقط من سنده راوٍ واحد في موضع واحدأَو أكثر.

والمُعضَل: الذي سقط من سنده راويان أو أكثر على التَّوالي.

والمُعلَّق: الذي يسقط من أول سنده راو أو أكثر.

٢ ـ العدل: يراد به عدل الرواية، وهو المسلم البالغ العاقل السَّالم من الفسق بارتكاب كبيرة أو الإصرار على الصغيرة.

ويخرج بهذا القيد من لم يستوف هذه الأَوصاف، كالكافر، والفاسق بارتكاب كبيرة أو إصرارٍ على صغيرة، والمجنون، والصبي، وكذلك يخرج المجهول وهو من لم تعرف عدالته، وكذلك المبهم الذي لم يعرف من هو.

٣ ـ الضابط: والمراد بالضبط حفظ ما تحمله وصونه ووعيه من وقت تحمُّله له إلى حين الأَداء، والضبط على نوعين:

أ ـ ضبط صدر: أن يحفظ الراوي ما تحمَّله بحيث يتمكن من استحضاره وقت أدائه.

ب ـ ضبط كتاب: أَنْ يصون الرَّاوي كتابه الذي أَودع فيه ما تحمله وصَحَّحه إِلى أن يؤدي منه، ولا يدفعه إِلى من يمكن أن يُغيِّر فيه.

ويخرج به الراوي الذي ليس عنده نوع من أنواع الضبط.

٤ ـ الشذوذ: أَن يُخالف الراوي الثّقة من هو أَرجح منه من الرواة، أو يخالف من هم أكثر عدداً. فلايكون صحيحاً ما وُجِدَ به شذوذ.

٥ ـ ولامعلَّلاً: الحديث المعلل هو الذي فيه علة قادحة.

والعلة القادحة: أمر خفي يؤثر في صحة الحديث مع أَنَّ الظاهر السلامة منه، ولا يطَّلع عليه إِلاَّ أَهل المعرفة والنقد من جهابذة الحفَّاظ المُتقنين.

فلا يكون صحيحاً ما فيه علّة قادحة.

مما تقدم نعلم أَنه لا يحكم لحديث بالصَّحة إلا إن توفرت فيه خمسة شروط وهي:

١ ـ اتصال السند.

٢ ـ عدالة الرواة.

٣ ـ ضبط الرواة.

٤ ـ عدم الشذوذ.

٥ ـ عدم العلة القادحة.

فإذا توفرت هذه الشروط كاملة حكمنا بصِحَّة الحديث تبعاً لذلك.

ثانيـاً: تفاوت السند في القوة والبحث في أَصح الأسانيـد:

عرفنا فيما مضى أَنَّ سند الحديث هو رواته الذين ينقلونه بعضهم عن بعض.

ورجال أسانيد الأحاديث الصحيحة هم الثقات الذين توفر في كل منهم العدالة والضبط، وبما أَنَّ درجات التوثيق تتفاوت عند النقاد فالإسناد الذين يكون كل راوٍ من رواته في الدَّرجة العليا من التوثيق ضبطاً وإتقاناً وعدالة وسائر الصفات التي توجب الترجيح كان لاجرم أَصح مما دونه، فلهذا بحث العلماء في أَصح الأسانيد، واختلفت أقوالهم في ذلك:

١ ـ فمنهم من قال: لايمكن أَن يحكم لإسناد بأَنَّه أَصح الأسانيد مطلقاً؛ لتفاوت أنظار النقاد في جرح الرواة وتعديلهم.

٢ ـ ومنهم من قال: إن ذلك ممكن، ثم اختلف هؤلاء في تحديد أصح الأسانيد مطلقاً على أقوال.

٣ ـ ومنهم من قال: إنه لايحكم لإسناد بأَنَّه أَصح الأسانيد مطلقاً بل إن ذلك يختلف باختلاف البلد أَو الصحابي، فيقال: أصح أسانيد البلد الفلاني، وأصح الأسانيد عن الصحابي الفلاني.

وهاك طائفة من الأسانيد التي قيل فيها: إنها أَصح الأَسانيدمطلقاً[1]:

١ ـ الزهري محمد بن مسلم بن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عبد الله بن عمر بن الخطاب (وهذا أصح الأسانيد في رأي أحمد ابن حنبل).

٢ ـ الأعمش سليمان بن مهران عن إبراهيم بن يزيد النَّخعي عن علقمة ابن قيس النَّخعي عن عبد الله بن مسعود (وهذا أصح الأسانيد مطلقاً في رأي يحيى بن معين).

٣ ـ مالك بن أنس عن نافع مولى عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر

---

(١) استوعب الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في مقدمة تحقيقه لمسند الإمام أحمد بن حنبل الأسانيد التي قيل فيها إنها أصح الأسانيد وأوردها أيضاً في تعليقه على اختصار علوم الحديث لابن كثير ص(٣٣ ـ ٣٥). وانظر المسند: (١ : ١٤٦ ـ ١٥٠).

(وهو قول البخاري) وهذا السند هو المسمى بـ«سلسلة الذهب».

٤ ـ وزاد بعضهم في السند السابق الشافعي، فقال: أصح الأسانيد مطلقاً ما رواه: محمد بن إدريس الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر.

وأما ما ذكروه من أصح الأسانيد عن صحابي معين فمنها:

١ ـ أصح الأسانيد عن عائشة: عبيد الله بن عمر عن القاسم بن محمد ابن أبي بكر عن عائشة. ويسمى هذا السند بسلسلة الذهب المشبك بالدّر.

٢ ـ أصح الأسانيد عن عمر: الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عبد الله بن عباس عن عمر.

٣ ـ أصح الأسانيد عن أبي هريرة: مالك بن أنس عن أبي الزناد عبد الله ابن ذكوان عن الأعرج عبد الرحمن بن هرمز عن أبي هريرة.

٤ ـ أصح أسانيد أهل البيت: جعفر بن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن جده عن علي كرَّم الله وجهه.

وقيل: أصحّ أحاديث السنة ما رواه أهل الحرمين مكة والمدينة.

ثالثاً: مصادر الحديث الصحيح:

عُني علماء الأُمة منذ بدأ تدوين الحديث بإفراد مصنَّفات خاصة لجمع الحديث الصحيح دون غيره، وأشهر هذه المصنفات:

١ ـ صحيح البخاري: ومؤلِّفه هو الإمام محمد بن إسماعيل الجعفي البخاري (١٩٤ـ ٢٥٦ هـ) إمام أهل الحديث في عصره بلا منازع، وقد شهد له أئمة هذا الشأن بالتَّقدم فيه، وأَخباره في ضبط الحديث وحفظه ومعرفته مشهورة، وهو أَول من جرَّد الصحيح بالتَّصنيف، وكتابه أَصح الكتب في الإسلام بعد كتاب الله عز وجل، وعنوانه الكامل:

«الجامع الصحيح المسند المختصر من أُمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه».

وقد قال البخاري: «خَرَّجْتُ كتاب الصحيح من زهاء ستمئة ألف حديث، لست عشرة سنة، وما وضعت فيه حديثاً إلا اغتسلت وصلّيت ركعتين» وقال رحمه الله: «جعلته حجَّة بيني وبين الله سبحانه».

٢ ـ صحيح مسلم: ومؤلفه هو الإمام الحجَّة مسلم بن الحجاج النيسابوري القشيري (٢٠٤ـ٢٦١ هـ) تلميذ البخاري وخريجه، وقد بلغ رحمه الله منزلة متألقة بين أصحاب الحديث، وألسنة أهل العلم لَهِجَةٌ بالثناء عليه.

وقد تلى شيخه في جمع الصحيح المجرَّد من الحديث في كتابه المشهور «الجامع الصحيح».

قال ابن الصلاح: «وكتاباهما ـ أي: صحيحا البخاري ومسلم ـ أصح الكتب بعد كتاب الله عز وجل، وأما ما رويناه عن الشافعي رضي الله عنه من أنه قال: ما أعلم في الأرض كتاباً في العلم أكثر صواباً من كتاب مالك ـ يريد الموطأ ـ فإنَّما قال ذلك قبل وجود كتابي البخاري ومسلم».

وإذا قيل في حديث: «متفق عليه» أو «اتَّفقا على صحته» أو «أخرجه الشيخان» فالمراد بذلك أن هذا الحديث مما أورده كل منهما في صحيحه، لا أَنَّ الأئمة اتفقوا عليه، وإن كان اتفاق الأمة حاصل، يقول الشاه ولي الله الدَّهلوي: «أما الصحيحان فقد اتفق المحدثون على أنَّ ما فيها من المتصل المرفوع صحيح بالقطع».

المفاضلة بين الصحيحين:

جمهور العلماء على أَنَّ «صحيح البخاري» أرجح من «صحيح مسلم» وأَرجعوا ذلك إلى أَنَّ شروط البخاري في صحيحه أكثر دقة واحتياطاً من شروط مسلم في صحيحه فمن ذلك مثلاً:

أنَّ البخاري اشترط المعاصرة وتحقق اللقاء بين الرَّواي وشيخه إذا روى عنه بالعنعنة، بينما اكتفى مسلم بالمعاصرة وإمكانية اللقاء فقط.

وقالوا: إن الأحاديث المنتقدة في صحيح البخاري أقل من الأحاديث المنتقدة في صحيح مسلم.

وكذلك الأمر بالنسبة للرواة المتكلم فيهم، والله أعلم.

وجملة ما في صحيح البخاري من الأحاديث (٧١٢٤) حديثاً بالأحاديث المكررة، وأما بدون المكررات فهي (٢٣٣٧) حديثاً[1].

وجملة ما في صحيح مسلم من الأحاديث قريباً من (١٠,٠٠٠) عشرة آلاف حديث بالمكرر، وأما بدون المكررات فعدَّة ما في مسلم (٣٠٣١) حديثاً.

ومما يجدر التنبيه إليه هنا أَن البخاري ومسلماً لم يستوعبا في كتابيهما كلّ الأحاديث الصحيحة ولم يلتزما ذلك، فقد نُقل عن البخاري أَنَّه قال: «ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صحَّ، وتركت من الصِّحاح لحال الطول».

وقال مسلم: «ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ها هنا، وإِنَّما وضعت ما أجمعوا عليه».

ولذا قام عدد من الأئمة بعدهما بجمع كتب في الحديث الصحيح منها:

٣ ـ المستدرك على الصحيحين: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت: ٤٠٥ هـ). سماه مستدركاً لأَنَّه أَراد أَنْ يذكر فيه الأحاديث الصحيحة التي توفرت فيها شروط الصحيحين أَو أحدهما ولم يذكراها، كما أضاف إليه ما رآه صحيحاً ولو لم يكن على شرط أحدهما:

---

(١) وذلك وفق ترقيم صاحب دليل القاري إلى مواضع الحديث في صحيح البخاري، عبد الله محمد الغنيمان، وهذا الرقم هو أقرب ما قيل في عدد أحاديث البخاري إلى الصواب، وقد بلغت الأحاديث الموقوفة المتصلة في البخاري حسب ترقيمه (٢٠٠) حديثاً فقط.

قال ابن الصلاح: «واعتنى الحاكم أَبو عبد الله الحافظ بالزيادة في عدد الحديث الصحيح على ما في الصحيحين. مما رآه على شرط الشيخين قد أَخرجا عن رواته في كتابيهما، أَو على شرط البخاري وحده، أَو على شرط مسلم وحده، وما أدى اجتهاده إلى تصحيحه وإن لم يكن على شرط واحد منها[1]».

وقد كان الحاكم رحمه الله متساهلاً في الحكم على الأحاديث بالصّحة، فلذا انتقده العلماء والحفَّاظ في كثير من الأحاديث، وتعقَّبوه، ومنهم الإمام الذهبي (محمد بن أحمد بن عثمان، ت: ٧٤٨ هـ) فلخَّص كتاب «المستدرك» وتعقَّب ما يحتاج إلى تعقب.

واعتذر الحافظ ابن حجر عن الإمام الحاكم بقوله: «إنّما وقع للحاكم التَّساهل لأَنَّه سوَّد الكتاب لينقحه فأَعجلته المنية، وقد وجَدْتُ قريب نصف الجزء الثاني ـ من تجزئة ستة من المستدرك ـ: إلى هنا انتهى إملاء الحاكم».

قال: «ما عدا ذلك من الكتاب لا يؤخذ منه إلا بطريق الإجازة، والتساهل في القدر المُمْلى قليل جداً بالنسبة إلى ما بعده».

هذا وقد ذهب ابن الصلاح رحمه الله إلى أن ما حكم الحاكم بصحته ولم نجد أحداً غيره تعقبه أو صححه فهو من قبيل الحديث الحسن يحتجُّ به ويعمل به إلا أن تظهر فيه علّة توجب ضعفه[2].

٤ ـ صحيح ابن خزيمة: للإمام محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري إمام الأئمة (ت: ٣١١ هـ).

وابن خزيمة كانت له عناية فائقة بدفع التعارض بين الأحاديث وقد

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح تحقيق د. نور الدين عتر (٢١ ـ ٢٢).
(٢) علوم الحديث لابن الصلاح (٢٢).

برزت عنايته هذه في كتابه الذي جرَّده لذكر ما يرى صحته من الأحاديث، وكان شديد التَّحري والنقد للأَسانيد حتى إنه يتوقف في الجزم بصحة حديث لأَدنى كلام في الإسناد، ويعقب بقوله: «إن ثبت الخبر» أو «إن صح الحديث» ونحو ذلك[1].

فلا عجب بعد ذلك أن قدّمه العلماء على مستدرك الحاكم بل وعلى صحيح ابن حبان.

وكتاب الصحيح لابن خزيمة ضاع أكثره والموجود منه المطبوع يمثل ربع الكتاب تقريباً في أربعة أجزاء.

٥ ـ صحيح ابن حبان: للحافظ الكبير أبي حاتم محمد بن حبان التميمي البُستي (ت: ٣٥٤ هـ) وهو تلميذ الحاكم النيسابوري.

وكتابه الصحيح سماه: «التقاسيم والأنواع» رتبه ترتيباً فريداً لم يسبقه إليه أحدٌ، وهو أنَّه قسَّم الأخبار النبوية على خمسة أقسام هي: الأوامر، والنَّواهي، والأخبار، والمباحات، والأفعال. ثم نوَّع كل قسم إلى أنواع عديدة[2] مما جعل التخريج والاستفادة من الكتاب على جانب من الصعوبة، فقام الإمام علي بن بلبان الفارسي (ت: ٧٣٩هـ) بإعادة ترتيب الكتاب على طريقة البخاري و غيره وسماه «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان» وهو مطبوع.

وأحاديث ابن حبان أعلى رتبة من أحاديث الحاكم في «المستدرك» ودون تصحيح ابن خزيمة. ولذا قال ابن الصلاح: «إن ابن حبان يقارب الحاكم في تساهله». وقال العراقي: «الحاكم أَشدُّ تساهلاً منه».

---

(١) تدريب الراوي (١/ ٨٣) (ط دار الكتاب العربي).

(٢) بلغت مجموع أنواع الكتاب أربعمئة نوع، قال ابن حبان بعد أن سردها: «ولو أردنا أن نزيد على هذه الأنواع التي نوَّعناها للسنن أنواعاً كثيرة لفعلنا» انظر الإحسان (١/ ١٤٩).

وأما السيوطي فيقول: «ما ذُكر من تساهل ابن حبان ليس بصحيح فإنَّ غايته أنَّه يُسمي الحسن صحيحاً، فإن كانت نسبته إلى التساهل باعتبار وجدان الحسن في كتابه فهي مشاحة في الاصطلاح»[1].

٦ ـ المختارة للضياء المقدسي: محدث الشام ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي الدمشقي (ت: ٦٤٣ هـ) وعنوان كتابه الكامل: «الأحاديث الجياد المختارة مما ليس في الصحيحين أو أحدهما» التزم أن يخرج فيه ما يراه صحيحاً، وصحح أحاديث لم يسبق إلى تصحيحها، ورتَّبه على مسانيد الصحابة، ولكنه توفي قبل أن يتمَّه.

واتفق علماء هذا الشأن على أنَّ تصحيحه للأحاديث أعلى من تصحيح الحاكم، ومع ذلك لا يسلم كتابه من بعض النقد ولكنه قليل جداً، قال ابن كثير: «وقد جمع الشيخ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي في ذلك كتاباً سماه (المختارة) ولم يتم، كان بعض الحفاظ من مشايخنا يرجِّحه على مستدرك الحاكم»[2].

هذه هي أهم الكتب التي التزم مؤلفوها فيها الاقتصار على إخراج الأحاديث الصحيحة، وهناك جملة لا بأس بها من الأحاديث تجدها في غير هذه الكتب مثل، سنن: «أبي داود، والنسائي، والترمذي» حتى قال الإمام النووي رحمه الله: «الصواب أنَّه لم يفت الأصول الخمسة ـ أي من الأحاديث الصحيحة ـ إلا اليسير، أعني: الصحيحين، وسنن أبي داود، والترمذي، والنسائي»[3].

ولم نُعَرِّف بكتب السنن المذكورة هنا لأَن أصحابها لم يلتزموا الاقتصار على تخريج الأحاديث الصحيحة، ولأَنَّ الأصل في كتبهم أنَّها

---

(١) تدريب الراوي للسيوطي (١/ ٨٢) (ط: دار الكتاب العربي).
(٢) اختصار علوم الحديث لابن كثير بتحقيق بديع السيد اللحام (٣٩).
(٣) المنهل الراوي من تقريب النواوي للدكتور مصطفى الخن (٣٤).

مظنَّة «الحديث الحسن» وسيأتي التعريف بها عند الكلام عليه. والله الموفق.

المستخرجات على الصحيحين:

عرفنا أَنَّ المستدرك على الصحيحبن هو الكتاب الذي يجمع بين دفتيه الأحاديث التي توافرت فيها شروط الصحيحين أو أحدهما، وليست مخرجة في واحد منهما أو فيهما.

وأمَّا المستخرج على الصحيحين فَيُقْصَد به الكتاب الذي يورد أحاديث الصحيحين نفسها ولكن بأسانيد غير أسانيدها، بشرط أن تلتقي أسانيد كل حديث في المستخرَج مع أسانيد كل حديث في الصحيح عند شيخ صاحب الصحيح أو من بعده.

ولعل المثال التالي يوضح المراد:

قال مسلم في صحيحه: حدثنا محمد بن معمر بن ربعي القيسي قال: حدثنا أبو هشام المخزومي عن عبد الواحد ـ وهو ابن زياد ـ حدثنا عثمان بن حكيم قال: حدثنا محمد بن المنكدر عن حمران عن عثمان بن عفان قال: قال رسول الله ﷺ: «من توضأ فأحسن الوضوء خرجت خطاياه من جسده حتى تخرج من تحت أظفاره»[1].

وأخرج أبو عَوانة هذا الحديث في مستخرجه على صحيح مسلم فقال: حدثنا يعقوب بن سفيان قال: حدثنا يوسف بن كامل العطار قال: حدثنا عبد الواحد بن زياد قال: حدثنا عثمان بن حكيم قال: حدثنا محمد ابن المنكدر، عن حمران عن عثمان بن عفان قال: قال رسول الله ﷺ: «من توضأ فأحسن الوضوء خرجت خطاياه من جسده حتى تخرج من تحت أظفاره»[2].

---

(١) صحيح مسلم في الطهارة، باب: خروج الخطايا، رقم [٢٤٥].
(٢) مسند أبي عوانة (المستخرج على صحيح مسلم): [١/ ٢٢٩].

فهذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه ثم جاء من بعده أبو عوانة فأخرجه في مستخرجه على صحيح مسلم من غير طريق مسلم، ولكن سنده التقى بسند مسلم عند شيخ شيخ مسلم وهو عبد الواحد بن زياد.

وقد عني المحدثون بالاستخراج على الصِّحاح فصنعوا المستخرجات على الصحيحين أو على صحيح البخاري فقط أو على صحيح مسلم فقط[1].

فممن استخرج على الصحيحين معاً في كتاب واحد:

١ ـ أبو نُعيم الأصبهاني: أحمد بن عبد الله (ت: ٤٣٠ هـ).

٢ ـ أبو عبد الله بن الأخرم: محمد بن يعقوب الشيباني (ت: ٣٤٤ هـ).

٣ ـ أبو ذرٍّ الهَرَوي: عبد بن أحمد بن محمد الأنصاري (ت: ٤٣٤هـ).

وممن استخرج على صحيح البخاري فقط:

١ ـ أبو بكر الإسماعيلي: أحمد بن إبراهيم الجُرجاني (ت: ٣٧١ هـ).

٢ ـ أبو أحمد الغِطريفي: محمد بن أحمد بن الحسين العبدي الجُرجاني (ت: ٣٧٧ هـ).

٣ ـ أبو بكر بن مَرْدويه: أحمد بن موسى الأصبهاني (ت: ٤١٦ هـ).

وممن استخرج على صحيح مسلم فقط:

١ ـ أبو عوانة الإسفراييني: يعقوب بن إسحاق النيسابوري (ت: ٣١٦ هـ). وهو مطبوع، إلاَّ أنه غير تام!!.

٢ ـ أبو جعفر بن حمدان: أحمد بن حمدان الحيري النيسابوري (ت: ٣١١ هـ).

---

(١) انظر تدريب الراوي للسيوطي (١/ ٨٤ ـ ٨٥) (ط دار الكتاب العربي).
وانظر الرسالة المستطرفة لمحمد بن جعفر الكتاني (٢٦ ـ ٣٠).

٣ـ أبو الوليد حسان بن محمد القرشي الأموي القزويني (ت: ٣٤٤ هـ).

وللمستخرجات فوائد كثيرة أهمها:

١ ـ زيادة قوة للحديث وذلك بتكثير طرقه، وتظهر ثمرة هذه الفائدة عند التعارض والترجيح، فالحديث الصحيح الذي أُخرج في أَحد الصحيحين ثم جاء صاحب المستخرج فأخرجه بأسانيد أخرى لو عارضه حديث صحيح ليس له طرق متعددة قدّمناه عليه.

٢ ـ قد تقع لصاحب المستخرج زيادات في الأحاديث عند روايته لها، وهذه الزيادات حكَمَ الحفَّاظ بصحتها، فيكون من فائدة المستخرجات الزيادة في قدر الحديث الصحيح، ومثال لذلك:

ما أخرجه مسلم قال: حدثنا قتيبة بن سعيد وعمرو الناقد وزهير بن حرب قالوا: حدثنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «لولا أن أشق على المؤمنين (وفي حديث زهير: على أمتي) لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة»[١].

وهذا الحديث أخرجه أبو عوانة في مستخرجه على صحيح مسلم قال: حدثنا محمد بن شاذان الجوهري قال: حدثنا المعلى بن منصور قال: حدثنا سفيان بن عينية عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: عن النبي ﷺ قال: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة، ولأمرتهم بتأخير العشاء»[٢].

فقوله في روايته: «ولأمرتهم بتأخير العشاء»، زيادة ليست في صحيح مسلم أخرجها صاحب المستخرج وهذه الزيادة يُحكم بصحتها على ما هو المعتمد عند أهل الحديث[٣].

---

(١) صحيح مسلم في الطهارة، باب: السّواك، رقم [رقم ٢٥٢].

(٢) مسند أبي عوانة (المستخرج على صحيح مسلم): [١/ ١٩١].

(٣) ثمّة فوائد أخرى للمستخرجات لا يحتملها كتابنا هذا، فمن أحب الاستزادة =

ويجب التنبه إلى أَنْ صاحب المستخرج لا يلتزم أن يذكر كل أحاديث الكتاب المستخرج عليه فقد يُسقط بعضاً من هذه الأحاديث إن لم يجد لنفسه سنداً جيداً يرتضيه يوصله بهذه الأحاديث.

رابعاً: مراتب الحديث الصحيح بالنسبة لتخريجه في الكتب:

بما أَنَّ اعتمادنا في معرفة الحديث الصحيح يكون بالعودة إلى الكتب التي التزمت إخراج الأحاديث الصحيحة، وقد تبيَّن لنا مما تقدَّم أن هذه الكتب تتفاوت من حيث القوة والصّحة، لذلك فقد قسَّم العلماء مراتب الأحاديث بحسب تخريجها في كتب الصحاح والسنن إلى سبع مراتب هاكها مع التمثيل والتوضيح:

١ ـ المرتبة الأولى: حديث صحيح اتفق على تخريجه البخاري ومسلم جميعاً، وهو الذي يقال فيه: «متفق عليه»

ومثاله:

ما أخرجه البخاري قال: حدثنا سعيد بن يحيى بن سعيد القرشي قال: حدثني أبي قال حدثنا أبو بردة بن عبد الله بن أبي بردة عن أبي بردة عن أبي موسى رضي الله عنه قال: قالوا: يا رسول الله أي الإسلام أفضل؟ قال: «من سلم المسلمون من لسانه ويده»[1] وقد أخرجه مسلم أيضاً بسنده ومتنه[2].

وقد جمع الأحاديث المتفق عليها الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي ـ رحمه الله ـ في كتاب سماه: «اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان».

٢ ـ المرتبة الثانية: حديث صحيح أخرجه البخاري في صحيحه ولم يخرجه مسلم وهو الذي يسمى بـ «أفراد البخاري» ومثاله:

= فليراجع تدريب الراوي للسيوطي: (١/ ٨٨ ـ ٨٩) (طبعة دار الكتاب العربي).

(١) صحيح البخاري: في الإيمان، باب: أي الإسلام أفضل؟ [رقم: ١١].

(٢) صحيح مسلم: في الإيمان، باب: بيان تفاضل الإسلام [رقم: ٤٢].

ما أخرجه البخاري قال: حدثنا عبد الله بن مَسْلمة عن مالك عن نُعيم بن عبد الله المُجْمر عن علي بن يحيى بن خلَّاد الزُّرقي عن أبيه عن رفاعة بن رافع الزُّرقي قال: كنَّا نصلي وراء النبي ﷺ فلما رفع رأسه من الركعة قال: «سمع الله لمن حمده» قال: رجل وراءه: ربنا ولك الحمد حمداً طيباً مباركاً فيه. فلما انصرف قال: «من المتكلم؟» قال: أنا. قال: «رأيتُ بضعة وثلاثين ملَكاً يبتدرونها، أيّهم يكتبها أولاً[1]».

٣ ـ **المرتبة الثالثة**: حديث صحيح أخرجه مسلم في صحيحه ولم يخرجه البخاري، وهو الذي يسمى بـ «أفراد مسلم» ومثاله:

ما أخرجه مسلم قال: حدثنا قتيبة بن سعيد عن مالك بن أنس (فيما قرىء عليه) عن أبي الزبير عن طاووس عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ كان يعلمهم هذا الدعاء كما يعلمهم السورة من القرآن يقول: «اللهم إنا نعوذ بك من عذاب جهنم. وأعوذ بك من عذاب القبر، وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال، وأعوذ بك من فتنة المحيا والممات»[2].

٤ ـ **المرتبة الرابعة**: الحديث الصحيح الذي توفَّرت فيه شروط البخاري ومسلم ولم يخرجاه في صحيحيهما، ومثاله:

ما أخرجه الحاكم في «المستدرك» من طريق: ابن وهب عن فليح بن سليمان الخزاعي عن عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر الأنصاري عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من تعلَّم علماً مما يُبْتغى به وجه الله لا يتعلمه إلا ليصيب به عرضاً من الدنيا لم يجد عَرْفَ الجنة يوم القيامة»[3].

---

(١) صحيح البخاري: في صفة الصلاة، باب: فضل «اللهم ربنا لك الحمد» [رقم: ٧٦٦].

(٢) صحيح مسلم: في المساجد، باب: ما يستعاذ منه في الصلاة [رقم: ٥٩٠].

(٣) المستدرك على الصحيحين في العلم: (١/ ٨٥) وقد أخرجه أيضاً أحمد في =

قال الحاكم: «صحيح، سنده ثقات على شرط الشيخين ولم يخرجاه» وقد وافقه الذهبي.

٥ ـ **المرتبة الخامسة**: الحديث الصحيح الذي توفَّرت فيه شروط الإمام البخاري ولم يخرجاه، ومثاله:

ما أخرجه الحاكم في «المستدرك» من طريق: أبي عاصم عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ: «من غدا إلى المسجد لا يريد إلا ليتعلم خيراً أو يعلّمه كان له أجر معتمر تام العمرة، ومن راح إلى المسجد لا يريد إلا ليتعلم خيراً أو يعلمه فله أَجر حاجّ تام الحجّة»[1].

وقد صححه الحاكم على شرط البخاري ووافقه الذهبي، وذلك لأنَّ أحد رواته ـ وهو ثور بن يزيد ـ احتج به البخاري فقط وأخرج له مسلم في الشواهد.

٦ ـ المرتبة السادسة: الحديث الصحيح الذي توفرت فيه شروط الإمام مسلم ولم يخرجاه، ومثاله:

ما أخرجه الحاكم أيضاً في «المستدرك» من طريق: ابن وهب قال: أخبرني معاوية بن صالح عن أبي الزاهرية عن كثير بن مرة عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال: «من وصل صفاً وصله الله، ومن قطع صفاً قطعه الله»[2].

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي.

= المسند (٢/ ٣٣٨) وأبو داود في العلم، باب: في طلب العلم لغير الله تعالى، رقم: [٣٦٦٤]، وابن ماجه في المقدمة، باب: الانتفاع بالعلم رقم: [٢٥٢].

(١) المستدرك على الصحيحين في العلم: (١/ ٩١).

(٢) المستدرك على الصحيحين في الصلاة: (١/ ٢١٣).

وإنَّما صحَّحه الحاكم على شرط مسلم لأنَّ معاوية بن صالح الحمصي احتجَّ به مسلم، ولم يخرج له البخاري شيئاً، وكذلك الأمر بالنسبة لأبي الزاهرية حُدير بن حريب.

٧ـ المرتبة السابعة: ما كان من الحديث صحيحاً عند غير البخاري ومسلم ولم تتوفر فيه شروطهما ولا شروط أحدهما ولم يخرجاه، ومثاله:

ما أخرجه ابن حبَّان في «صحيحه» قال: أخبرنا أبو يعلى قال: حدثنا شيبان بن فروخ قال: حدثنا حمَّاد بن سلمة عن حمَّاد ـ هو ابن أبي سليمان الكوفي ـ عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الغلام حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يُفيق»[١].

وهذا الترتيب في الأصحيَّة من حيث الجملة، إذ لا يمتنع أن يكون حديث من أحاديث مرتبة أصحّ من حديث من أحاديث مرتبة أعلى لاعتبار خارجي، والله أعلم.

خامساً: أقسام الصحيح:

ينقسم الحديث الصحيح عند أهل الفن إلى قسمين: الصحيح لذاته، والصحيح لغيره.

أ ـ الصحيح لذاته: وهو الحديث الذي توفرت فيه شروط الحديث الصحيح التي تضمنها التعريف، وذلك باستيفائه لصفات القبول العليا.

٢ ـ الصحيح لغيره: وهو الحديث الذي اختلّ فيه أحد صفات القبول

---

(١) أخرجه ابن حبان كما في الإحسان: رقم [١٤٢]، والحاكم (٢/ ٥٩) وهو عند أبي داود: في الحدود، باب: في المجنون يسرق أو يصيب حداً رقم [٤٣٩٨]، وابن ماجه: في الطلاق، باب: طلاق المعتوه..رقم [٢٠٤١]، والنسائي في الطلاق، باب من لا يقع طلاقُهُ: (٦/ ١٥٦).

بأَنْ يكون راويه غير تام الضبط، ثم يُروى هذا الحديث من طريق آخر مثله أو أقوى منه فعند ذلك يرتقي الحديث ويصبح صحيحاً لغيره، لكون هذا الغير عضده وقواه.

وبعبارة أخرى: فإن الحديث الصحيح لغيره هو الحديث الذي كان في أصله حديثاً حسناً ثم جُبر بوجه آخر فارتقى للصحة. والله أعلم.

سادساً: تصحيح المتأخرين:

لقد قام أئمة الحديث بجمع الأحاديث التي وصلتهم في مصنفات حديثية، وكل إمام سلك منهجاً خاصاً في التدوين والتصنيف والترتيب، حتى إذا طلع القرن الخامس الهجري كانت جملة الأحاديث المروية قد استقرت في المصنفات، ونَدَرَ جداً أن نجد حديثاً لم يذكره أصحاب هذه الكتب أو يحكموا عليه بصحة أو ضعف أو غير ذلك، وذلك لشدة فحصهم واجتهادهم.

ثم خلف من بعد هؤلاء المتقدمين خلف من الأئمة المتأخرين الذين عنوا بالحديث وعلومه وعُنوا بمصنفات المتقدمين من وجوه شتى ودارت بينهم مناقشات حول جملة من المسائل منها:

هل للمتأخرين أن يحكموا على حديث بالصّحة إذا لم يجدوا للمتقدمين حكماً عليه لا بتصحيح ولا بغيره، وذلك إذا وجدوا إسناداً للحديث نظيفاً؟ أو ليس لهم ذلك؟.

وقد كان للعلماء في هذه المسألة أقوال أهمها:

١ ـ قول ابن الصلاح الذي يرى أن الحكم على حديث بالصَّحة لمجرد نظافة إسناده متعذر في الأعصار المتأخرة. وعلَّل ذلك بأنَّ المتأخرين صاروا يتساهلون في ضبط الأسانيد واشتراط الحفظ والإتقان في رواتها، وعليه فإن معرفة الصحيح والحسن من الحديث قد آل إلى الاعتماد على

ما نصّ عليه أئمة الحديث في تصانيفهم المعتمدة المشهورة[1].

٢ ـ ذهب جمهور العلماء إلى أن للمتأخرين أن يحكموا بتصحيح أحاديث لم يسبقهم المتقدمون إلى تصحيحها، ومن هؤلاء الإمام النووي الذي يقول: «وينبغي أن يجوز التصحيح لمن تمكن من معرفة ذلك، ولا فرق في إدراك ذلك بين أهل الأعصار، بل في هذه الأعصار أمكن لتيسر طرقه، والله أعلم»[2].

وهذا ما اعتمده أهل الحديث من أمثال العراقي وابن حجر مُبينين أَنَّ كثيراً من العلماء قد صحَّحوا أحاديث لم يسبقهم المتقدمون إلى تصحيحها، فممن صحَّح الأحاديث من المتأخرين[3]:

ـ علي بن محمد بن عبد الملك بن القطَّان (ت: ٦٢٨هـ) صحَّح جملة من الأحاديث منها حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: «أنَّه كان يتوضأ ونعلاه في رجليه، ويقول: كان رسول الله ﷺ يفعل ذلك».

ـ المنذري عبد العظيم بن عبد القوي (ت: ٦٥٦هـ) حيث صحَّح حديث: «غفران ما تقدم من ذنبه وما تأخر».

ـ شرف الدين الدمياطي عبد المؤمن بن خلف (ت: ٧٠٥هـ) حيث صحَّح حديث: «ماء زمزم لما شرب له».

والأسلم الأحوط في مثل هذه الحالة أن يُقال في الحديث الذي صحَّ سنده: «هذا الحديث صحيح الإسناد» أو نحوه ولا يجزم بصحة الحديث مطلقاً ـ كما ذكر الإمام السيوطي ـ وذلك لاحتمال أن يكون للحديث علّة

---

(١) انظر علوم الحديث لابن الصلاح تحقيق الدكتور نور الدين عتر (١٦ ـ ١٧).
(٢) إرشاد طلاب الحقائق بتحقيق الدكتور نور الدين عتر (٦٦) وانظر المنهل الراوي للدكتور مصطفى الخن: (٤١).
(٣) انظر تدريب الراوي: (١/ ١١٥ ـ ١١٦).

خفيت عليه، قال السيوطي: «وقد رأيت من يعبِّر عن خشيته من ذلك بقوله: صحيح إن شاء الله»[1].

سابعاً: معنى قولهم: «هذا حديث صحيح» و «هذا الحديث صحيح الإسناد» و «هذا أصح شيء في الباب»:

تميز أهل الحديث بالدقة في أحكامهم واصطلاحاتهم، فلكلّ لفظ عندهم مدلول، ومن ذلك تمييزهم بين العبارات المذكورة آنفاً، فإن قال الإمام الحافظ المعتمد عن حديث: «هذا حديث صحيح» فهو جزم منه بصحة سند الحديث وتوافر شروط القبول فيه، بالإضافة إلى جزمه بأن المتن ليس فيه أية شائبة من شذوذ أو علة.

وأما قوله: «هذا صحيح الإسناد» أو نحوه فهو دون قوله «هذا الحديث صحيح».

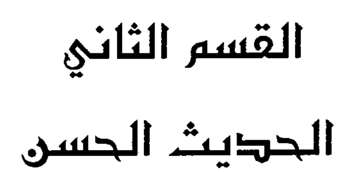
والعارف منهم لا يعدل عن قوله «حديث صحيح» إلى قوله: «صحيح الإسناد» إلا لأمر ما، فإن بيَّن بعد ذلك أن في المتن شذوذاً أو علّة حكمنا بضعفه، وإن لم يبين فالظاهر أنه يُحكم للمتن بالصحة لكن دون جزم بذلك.

كل هذا في غير الكتاب الذي التزم صاحبه أَنْ يخرج فيه الأحاديث الصحيحة، فإن الراجح ـ والله أعلم ـ أن قوله «صحيح الإسناد» يساوي «صحيح»، ومن ذلك صنيع الإمام الحاكم في كتابه «المستدرك».

وأما قولهم: «أصح شيء في الباب» فلا يلزم منه صحة الحديث وإنَّما مرادهم أَنَّ في هذا الموضوع جملة من الأحاديث وهذا الحديث أرجحها أو أقلّها ضعفاً، وكان من منهج الإمام أبي داود السجستاني في كتابه «السنن» أن يخرج أصحَّ الأحاديث التي وقعت له في الباب.

---

(١) تدريب الراوي: (١/ ١١٨). وانظر مناقشة المسألة في كتاب «الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي» للدكتور بديع السيد اللحام (٤٥٧ ـ ٤٦٣).



أولاً: تعريفه واختلاف العلماء في حدّه.

ثانياً: التعريف المختار (المعتمد)

ثالثاً: مراتب الحديث الحسن وأحسن الأسانيد

رابعاً: مثال الحديث الحسن

خامساً: أقسام الحديث الحسن

سادساً: مصادر الحديث الحسن

سابعاً: قول الترمذي «حديث حسن صحيح»

خاتمة تتعلق بالصحيح والحسن.

الحديث الحسن

أولاً: تعريفـه:

وقع خلاف بين علماء الحديث في بيان حدّ الحديث الحسن ، ومرجع هذا الاختلاف أنَّ الحديث الحسن لما كان في مرتبة متوسطة بين الحديث الصحيح والحديث الضعيف ـ في نظر النَّاظر لا في حقيقة الأَمر ـ عَسُر التعبير عنه وتحديد المراد منه عند كثير من أهل الصناعة، وذلك لأَنَّه أَمر نسبي وشيءٌ ينقدح في نفس الحافظ ربما تقصـر عبارته عنه[1].

وقد عُرِّف الحديث الحسن بعدَّة تعاريف إليك بعضاً منها مع مناقشتها:

١ ـ تعريف الإمام الخطابي حَمْد بن إبراهيم (ت: ٣٨٨ هـ): حيث عرَّف الحسن بقوله: «ما عُرِف مخرجه واشتهر رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء»[2].

ومخرج الحديث: سنده، وقوله «عُرِف مخرجه» قَيْد أَخرج الحديث الذي في سنده نوع انقطاع، كالمرسل، والمنقطع، والمعضل، والمعلَّق.

وقوله: «وعليه مدار أكثر الحديث» يعني أَنَّ أَكثر الأَحاديث لا تصل إِلى رُتبة الصحيح بل هي في رتبة الحسن.

وقوله: «ويقبله أكثر العلماء» يشير إِلى أَنَّ بعض العلماء لا يقبل

---

(١) اختصار علوم الحديث لابن كثير (٤٧).

(٢) معالم السنن للخطابي (١/ ١١).

الحديث الحسن، ومنهم الإمام أبوحاتم الرَّازي محمد بن إدريس الحنظلي (ت: ٢٧٥هـ).

وقوله: «ويستعمله عامة الفقهاء» يشير إلى أَنَّهم يحتجون به.

وقد انتُقد هذا التعريف بأَنَّ الأصل في التَّعاريف أَنْ تكون جامعة مانعة، وكلام الخطابي هذا إن كان المعرِّف هو « ما عُرِف مخرجه واشتهر رجاله» فهو غير مانع لأن الصَّحيح كذلك أيضاً، بل والضعيف.

قالوا: وإن كان المعرّف هو جميع الكلام فهو أَيضاً غير مانع لأَنَّ الصحيح يدخل فيه أَيضاً.

وبالإضافة إلى هذا فإنَّه ليس بُمَسلَّم أَنَّ الحسن عليه مدار الحديث، ولا هو الذي يقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء.

٢ ـ تعريف الإمام الترمذي: حيث عرَّف مصطلحه بالحسن في آخر سننه في كتاب العلل بقوله: «هو الحديث الذي لا يكون في إسناده من يُتَّهم بالكذب، ولا يكون حديثاً شاذاً، ويُروى من غير وجه نحو ذلك»[1].

قوله: «ألاَّ يكون في إسناده من يُتَّهم بالكذب» يشمل حديث الرَّاوي المجهول والمستور الذين لا يعرف في حقهما توثيق بحيث لا تُعْرف عدالتهما ولا ضبطهما.

وقوله: «ويُروى من غير وجه نحو ذاك» يعني أَنْ يكون للحديث المروي أكثر من طريق ـ سند ـ أَو يُروى حديث أخر بمعناه.

وعليه فإنَّ هذا التعريف قد انتقد:

أ ـ بأَنَّه غير مانع لدخول الصحيح فيه.

ب ـ ويَشْتَرِطُ أَنْ يكون للحديث الحسن طرقاً متعددة ولم يشترط أَحدٌ في الصحيح أَو الحسن ذلك.

---

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب: (٣٤٠ و٣٨٤)

جـ ـ كما انتُقد أَيضاً بأَنَّ عمل الترمذي في كتابه يخالف هذا التَّعريف فإنَّه يقول في بعض الأحاديث: «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلاَّ من هذا الوجه»[1].

ويمكن أَنْ يُجاب على هذه الانتقادات بأَنَّ هذا اصطلاح خاص للترمذي في كتابه السنن ولا مشاحة في الاصطلاح.

٣ ـ تعريف ابن الجوزي (عبد الرحمن بن علي أبو الفرج ت: ٥٩٧هـ): الذي عرَّف الحسن بقوله: «هو الحديث الذي فيه ضعف قريبٌ محتمل»[2].

وانتُقد بأَنَّه «ليس مضبوطاً بضابط يتميّز به القدر المحتمل من غيره، وإذا اضطرب هذا الوصف لم يحصل التَّعريف المميّز للحقيقة»[3].

قال ابن الصلاح بعد أن أورد التعاريف السابقة: «كلّ هذا مستبهم لا يشفي الغليل، وليس فيما ذكره الترمذي والخطابي ما يفصل الحسن من الصحيح»[4].

ثانيـاً: التعريف المعتمد للحـديث الحسن:.

استقر المتأخرون على تعريف الحديث الحسن بأنه: «الحديث الذي اتصل سنده بنقل العدل الضابط الذي خفّ ضبطه من غير أن يكون شاذاً ولا معللاً».

يقول الإمام السيوطي[5]:

---

(١) اختصار علوم الحديث لابن كثير: (٤٧ ـ ٤٨).
(٢) الموضوعات لابن الجوزي: (١/ ٣٥).
(٣) الإقتراح في بيان الاصطلاح لابن دقيق العيد: (٨).
(٤) علوم الحديث لابن الصلاح: (٣٠).
(٥) ألفية السيوطي الحديثية: (١٥). (بشرح الشيخ أحمد شاكر).

المرتضى في حدِّه: ما اتصلا بنقل عدلٍ قلَّ ضبطُه ولا شذَّ ولا عُلل. . . . .

ويمكن أن نوضِّح هذا التعريف بقول ابن الصلاح: «إن راويه من المشهورين بالصدق والأَمانة، غير أنَّه لم يبلغ درجة رجال الصحيح لكونه يقصِّر عنهم في الحفظ والإتقان، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يُعد ما ينفرد به من حديثه منكراً، ويُعتبر في كلِّ هذا ـ مع سلامة الحديث من أن يكون شاذاً ومنكراً ـ سلامته من أن يكون معللاً[1]».

وبهذا يتحدَّد الفرق بوضوح بين الحديث الصحيح والحديث الحسن، وهو فرقٌ واحدٌ، وعبَّر التعريف عنه بـ «خفة ضبط راويه» بينما المعتبر في راوي الحديث الصحيح أن يكون تامّ الضبط.

وخفَّة الضبط هذه إما أَن تكون في راوٍ واحدٍ من رواة السَّند أَو في البعض أَو في الجميع. بينما تمام الضَّبط يُشترط في جميع رواة الحديث الصحيح.

ثالثاً: مراتب الحديث الحسن وأَحسن الأسانيد:

بما أَنَّ خفَّة الضبط في الرُّواة تتفاوت فلذلك بحث العلماء في مراتب الحديث الحسن كما بحثوا في مراتب الحديث الصحيح، وقد ذكروا بأَنَّ الحسن منه ما يكون قريباً من درجة الصحيح ومنه ما هو دون ذلك كالأسانيد التي هي قريبة من درجة الضعيف.

وبناء على ذلك ذكر العلماء أَحسن الأسانيد وأقربها من درجة الصحيح، ومنها ما يرويه:

١ ـ بَهْزُ بن حكيم عن أبيه حكيم بن معاوية عن جدِّه معاوية بن حَيْدَة القشيري رضي الله عنه.

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح: (٣٢).

٢ ـ عمرو بن شعيب عن أَبيه شعيب بن محمد بن عبد الله عن جدِّه عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

وهذان الإِسنادان من الأسانيد التي عدَّها بعض العلماء ـ كالحاكم النيسابُوري ـ من جملة أَسانيد الصحيح والجمهور على أنهما من أحسن الأسانيد.

وأَمَّا أدنى مراتب الحسن فمثل ما يرويه:

الحارث بن عبد الله الأَعور، وعاصم بن ضمرة، وحجَّاج بن أرطأة، وأمثالهم من الرواة الذين يَعُد بعضُ العلماء حديثهم في درجة الضعيف.

رابعــاً: مثــال الحــديث الحسن:

قال الإمام أحمد في المسند: حدثنا يونس وأبو سلمة الخزاعي قالا: حدثنا ليث عن يزيد ـ يعني ابن الهاد ـ عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدَّه أَنَّه سمع النَّبي ﷺ يقول: «ألا أخبركم بأحبكم إِليَّ وأقربكم مني مجلساً يوم القيامة؟» فسكت القوم. فأعادها مرتين أو ثلاثاً، قالوا: نعم يا رسول الله قال: «أحسنكم أخلاقاً»[١].

يونس: هو ابن محمد البغدادي المؤدِّب ثقة ثَبت.

وأبو سلمة: هو منصور بن سلمة البغدادي الخزاعي ثقة حافظ.

واللَّيث: هو ابن سعد الفَهْمي إمام أهل مصر المشهور ومن كبار الحفاظ.

ويزيد: هو ابن عبد الله بن أسامة بن الهاد أبو عبد الله المدني: ثقة

وعمرو بن شعيب: صدوق،

ووالده شعيب بن محمد: صدوق أَيضاً.

---

(١) مسند أحمد رقم [٦٧٣٥] وقد صحَّحه الإمام ابن حبان فأخرجه في صحيحه كما في الإحسان بتقريب صحيح ابن حبان رقم [٤٨٥].

ولأجل عمرو ووالده شُعيب نزل الحديث إلى مرتبة الحسن فالصَّدوق دون منزلة الثَّقة في الضَّبط.

خامساً: أَقسام الحديث الحسن:

يقسم علماء المصطلح الحديث الحسن إلى نوعين: الحسن لذاته والحسن لغيره.

الحسن لذاته: وهو الحديث الذي توفَّرت فيه شروط الحديث الحسن التي تضمنها التعريف المختار للحديث الحسن. وهوالمراد حين يطلق «الحسن».

والحديث الحسن لذاته إذا تقوَّى بمجيئة من طريق آخر مثله أَو أَقوى منه، أو تقوى بورود أحاديث أُخرى صحيحة بمعناه ارتقى إلى رتبة «الحديث الصحيح لغيره» كما مرّ معنا في أقسام الحديث الصحيح.

الحسن لغيره: ويمكن أَنْ نعرِّفه بقول ابن الصلاح في علوم الحديث بأَنه: «الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته، غير أَنَّه ليس مُغَفَّلاً كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هو متَّهم بالكذب في الحديث ـ أي: لم يظهر منه تعمُّد الكذب في الحديث ولا سبب آخر مفسِّق ـ ويكون متن الحديث مع ذلك قد عُرِفَ بأَنْ رُوي مثلُه أو نحوه من وجه آخر أَو أكثر، حتى اعتضد بمتابعة من تَابَعَ راوِيَه على مثله أو بمالَهُ من شاهد ـ وهو ورود حديث آخر بنحوه ـ فيخرج بذلك عن أن يكون شاذاً ومنكراً»[1].

فتبيَّن لنا من كلام ابن الصلاح المتقدم بأَنَّ الحديث الحسن لغيره: هو الحديث الذي يكون ضعيفاً بأصله لضعف راويه، وسبب ضعف الراوي

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح: (٣١).

فيه ناشيء عن سوء حفظه أو الجهل بحاله وهذا معنى قوله: «لم تتحقق أهليته».

فإذا اعتضد حديث مثل هذا الرَّاوي بمجيئه من طريق ـ سند ـ آخر مثله أو أَقوى منه ـ وهذا معنى قوله: «اعتضد بمتابعة من تابع . .»

أو اعتضد بمجيء حديث آخر بمعناه ـ وهذا معنى « الشاهد ».

أقول: عند اعتضاد حديث الرَّاوي الضعيف الموصوف آنفاً بأَحد هذين العاضدين ارتقى إلى درجة الحديث «الحسن لغيره»، وذلك بشرط أن ينتفي عن الحديث الشذوذ والعلَّة القادحة.

أما إن كان سبب ضعف الرَّاوي الفِسق أَو التّهمة بالكذب أو كثرة الخطأ والغفلة، فعندها لا يمكن أن يُعضد حديثه ولا يرتقي إلى درجة الحسن لغيره.

تنبيـه: إذا أطلق الترمذي الحكم على حديث بقوله: «هذا حديث حسن» فمراده القسم الثاني من الحسن وهو «الحسن لغيره» ولذلك قال ابن الصلاح بعد أن بيَّن هذا القسم من الحسن: «وكلام الترمذي على هذا القسم يتنزَّل».

ومثال الحسن لغيره ما أخرجه الترمذي[1] من طريق سفيان ـ الثوري ـ عن زيد العمِّي عن أَبي إِياس معاوية بن قُرَّة عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الدعاء لا يُردّ بين الأذان والإقامة».

قال الترمذي بعد تخريجه لهذا الحديث: «حديث أنس حديث حسن» ـ أي حسن لغيره ـ وقد حسَّنه الترمذي لكونه مروي من طريق آخر أَشار إليه الترمذي نفسه بقوله: «وقد رواه أبو إسحاق الهمداني عن بُريد بن

---

(١) سنن الترمذي: في الصلاة، باب: ما جاء في أن الدعاء لا يرد بين الأذان والإقامة، رقم [٢١٢].

أَبي مريم عن أَنس عن النَّبي ﷺ: مثل هذا»[1].

ففي السند الأَول زيد بن الحَوَاري أبو الحواري العمِّي البصري وهو ضعيف، وضعَّفه العلماء من جهة سوء حفظه وبقيَّة رواته ثقات وعليه فالحديث ضعيف من هذا الطريق.

وقد وُجد للحديث طريق ثان حيث أشار الترمذي أَنَّه روي من طريق أبي إِسحاق السَّبيعي الهمداني عمرو بن عبد الله عن بُريد بن أَبي مريم مالك بن ربيعة السَّلولي وهما ثقتان.

وعليه فالحديث من طريق زيد العمِّي بعد اعتضاده بالطريق الأُخرى يصبح حسناً لغيره.

ملحوظة: ليس كل حديث ضعيف تعدَّدت طرقه يرتقي إلى درجة الحسن لغيره، فالحديث الضعيف الذي تتعدد طرقه ولم يخل طريق من هذه الطرق من وجود راو متَّهم بالكذب أو شدَّة الغفلة أو الفسق لا يتقوى ولا يرتقي، بل قد تزيده كثرة الطرق ـ أحياناً ـ ضعفاً إلى ضعفه.

ولعل من أمثلة ذلك الحديث المشهور: «من حفظ على أمتي أربعين حديثاً بُعث يوم القيامة فقيهاً»[2].

فقد روي عن عدد من الصحابة منهم: أنس وابن مسعود وابن عباس وغيرهم من أكثر من عشرين طريقاً، ولكن لا يخلو طريق منها من متَّهم أو مجهول...[3] ولذا قال الإمام النووي: «طرقه كلها ضعيفة وليس بثابت» وقال: «اتفق الحفاظ على أنه حديث ضعيف وإن كثرت طرقه»[4] وقد نقل

---

(١) هذا الذي أشار إليه الترمذي أخرجه أحمد في المسند (٣/ ١٥٥ و٢٥٤).
(٢) انظر توجيه النظر: (١٤٩).
(٣) استوعب ذكر هذه الطرق وبين عللها الإمام ابن الجوزي في كتابه العلل المتناهية في الأحاديث الواهية: (١/ ١١١ ـ ١٢٢).
(٤) مقدمة الأربعين النووية.

الإمام البيهقيُّ عن الإمام أحمد قوله: «هذا متن مشهور فيما بين الناس وليس له إسـناد صحيح»[1].

سادسـاً: مصـادر الحـديث الحسن:

تُعدُّ كتب السنن المصدر الأساسي لمعرفة الحديث الحسن، وذلك أَنَّ قَصْد مُؤلِّفيها جمعَ الأَحاديث الصَّالحة للاحتجاج مرتَّبَة على أبواب الفقه، فيذكرون في كلٍّ باب الأَحاديث التي تصلح دليلاً على المسائل الفقهية التي يتضمنها ذلك الباب، ولكن علينا أن نتنبَّه إِلى أَنَّ هذه المصنَّفات الحديثية ـ أي كتب السنن ـ لا تقتصر على ذكر الأَحاديث الحِسان فقط بل فيها أَيضاً من الصِّحاح الشيء الوافر، بل وتحوي أحياناً الحديث الضعيف الذي لم يشتد ضعفه، إِلاَّ أَنَّ أَغلب ما فيها من الأَحاديث لا ينزل عن درجة الحسن.

وبعبارة أُخرى يمكننا القول بأَنَّ المحدِّثين لم يُفردوا للحديث الحسن مصنَّفات خاصة كما فعلوا بالنسبة للحديث الصحيح، بل كانت كتب السنن حاوية لمعظَم الحديث الحسن مع احتوائها على الصحيح والضعيف أَيضاً.

وأشهر كُتب السُّنن على الإطلاق السُّنَن الأَربعة لكلٍّ من الترمذي، وأبي داود، والنَّسائي، وابن ماجه.

كما يعدّ علماء الحديث «المسند» للإمام أَحمد بن حنبل من الكتب التي هي مَظَنَّة عدد وافر من الأَحاديث الحِسان.

ولذا فسنعرِّف بإيجاز بهذه الكتب الخمسة فنقول:

١ ـ الجامع (السنن): للإمام محمد بن عيسى بن سَوْرَة أبي عيسى الترمذي (ت: ٢٧٩ هـ): يعدُّ العلماء هذا الكتاب أَصلاً في معرفة الحديث الحسن، لأَنَّه أَكْثَرَ من ذِكره، ويمتاز الكتاب بتبيين درجة

---

(١) المقاصد الحسنة للسخاوي: (٦٤٤).

الحديث من الصحة و الحسن والضعف وكثيراً ما كان يشير إلى أسباب الضعف والعلل في الأخبار المروية، وغالبية أَحاديثه تدور بين الصحة والحسن ويقلّ فيه الضعيف، ولكنَّه لا يذكر من الحديث إلا ما عليه عمل العلماء أو بعضهم.

يقول الترمذي: «صنَّفت هذا الكتاب فعرضته على علماء الحجاز والعراق وخراسان فرضوا به، ومن كان في بيته هذا الكتاب فكأنَّما في بيته نبيٌّ يتكلم».

ولمكانة هذا الكتاب وجلالته أطلق عليه بعض العلماء ـ وهو الإمام الحاكم النيسابوري ـ اسم: «الجامع الصحيح»، وأطلق عليه الخطيب البغدادي اسم «الصحيح».

والرَّاجح أَنّ عنوانه: «الجامع» والاسم الأَشهر له «السنن»[1].

٢ ـ **السنن**: للإمام أَبي داود سليمان بن الأَشعثْ الأَزدي السِّجستاني (ت: ٢٧٥هـ) وقد بيَّن صاحب الكتاب منهجه في إيراد الأحاديث ودرجتها فيه فقال: «ذكرت الصحيح وما يشبهه ويقاربه»

وقال: «وليس في كتاب السنن الذي صنَّفته عن رجل متروك الحديث شيء، وإذا كان فيه حديث منكر بيَّنت أنّه منكر..»

وقال: «ما ذكرت في كتابي حديثاً أجمع الناس ـ أي العلماء ـ على تركه».

وقال: «ما كان في كتابي من حديث فيه وَهن شديد فقد بيَّنته، وفيه ما لا يصح سنده، وما لم أَذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أَصحُّ من بعض»[2].

---

(١) انظر الرسالة المستطرفة للكتاني: (١١) وعلوم الحديث لابن الصلاح: (٣٥ ـ ٣٦) واختصار علوم الحديث لابن كثير: (٤١).

(٢) راجع في ذلك رسالة الإمام أبي داود إلى أَهل مكة في التعريف بسننه وهي مطبوعة.

يقول ابن الصلاح مبيِّناً درجة الأحاديث التي سكت عنها أبو داود: «ما وجدناه في كتابه مذكوراً مطلقاً وليس في واحد من الصحيحين ولا نصّ على صحته أحدٌ ممن يُميِّزُ بين الصحيح والحسن عرفنا بأنَّه من الحسن عند أبي داود»[1].

٣ ـ السنن: للإمام أحمد بن شعيب بن علي أبي عبد الرحمن النَّسائي (ت: ٣٠٣ هـ) ويسمى كتابه (المجتبى) أو (المجتنى) لأنه اختصره من كتابه «السنن الكبير» وقد امتاز كتابه الكبير بجمع طرق الأحاديث وبيان عللها، وأما المختصر ـ وهو المقصودعند إطلاق لفظ السنن ـ فقد اقتصر فيه على ما رأى أنَّه صحيح وفيه بعض المعلول الذي نبه عليه، وهذا الكتاب هو أقلُّ الكتب الأربعة حديثاً ضعيفاً.

وأهم ما يمتاز به هذا الكتاب العناية الفائقة بعناوين الأبواب بحيث تأتي متطابقة مع ما حواه الباب من الأحاديث.

وقد عدّ بعض العلماء ـ كالخطيب البغدادي ـ هذا الكتاب في جملة الكتب الصحاح وكان يطلق عليه اسم «الصحيح»[2].

٤ ـ سنن المصطفى: للإمام محمد بن يزيد بن عبد الله ابن ماجه[3] القزويني (ت: ٢٧٣ هـ) وكتابه أَحد السنن الأربعة، وقد امتاز بحُسن التبويب في الفقه.

هذا وكان المتقدمون من الأئمة يعدّون كتب الحديث التي عليها المدار خمسة هي السنن الثلاثة لأبي داود والترمذي والنسائي إضافة إلى الصحيحين، ولكن المتأخرين عندما رأوا ما في سنن ابن ماجه من

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح: (٣٦). وهذا القول فيه نظر ليس هنا مجال بيانه.
(٢) اختصار علوم الحديث لابن كثير: (٤١).
(٣) بتسكين الهاء، وقفاً ودرجاً.

الزِّيادات المهمة وحسن السَّبك والتبويب جعلوه سادس هذه الكتب.

وسنن ابن ماجه هو أكثر كتب السنن إيراداً للضعيف وفيه بعض الواهيات وهذا لا يغضُّ من قيمة الكتاب في الجملة. وكان للعلماء عناية بهذا الكتاب[1].

٥ ـ **المسند**: للإمام أحمد بن محمد بن حنبل أبي عبد الله الشَّيباني المروزي (ت: ٢٤١هـ) وهو كتاب جليل مرتب على أسماء الصحابة فيذكر ما يرويه كل صحابي من الأحاديث في مكان واحد بغض النَّظر عن موضوعات هذه الأحاديث ودرجتها.

وهو من الكتب التي عليها الاعتماد عند علماء هذا الشأن انتخبه الإمام أحمد رحمه الله من أكثر من سبعمئة ألف حديث، وأوصى ابنه عبد الله به قائلاً: «احتفظ بهذا المسند فإنَّه سيكون للناس إماماً» وشهد له المحدثون قديماً بأنه أجمع كتب السُّنة وأوعاها لكل ما يحتاج إليه المسلم في دينه ودنياه.

وأحاديث المسند أكثرها من الصحيح والحسن وفيه الضعيف أيضاً ولكن على قلة[2].

كتب أخرى :

وهناك عدد كبير من الكتب التي سميت بـ«السنن» تحوي جملة صالحة من الأحاديث الحسنة تأتي بعد هذه الكتب المذكورة في الرتبة والشهرة مثل: سنن البيهقي والدَّارقطني وغيرهما.

---

(١) انظر في شأن هذا الكتاب: ما تمس إليه الحاجة لمن يطالع سنن ابن ماجه للشيخ عبد الرشيد النُّعماني حفظه الله.

(٢) راجع اختصار علوم الحديث لابن كثير: (٤١ ـ ٤٢) وتدريب الراوي: (١/ ١٣٨ ـ ١٣٩). وخصائص المسند لأبي موسى المديني (مطبوع في مقدمة المسند بتحقيق أحمد شاكر).

اصطلاح البغوي في «الحسن»:

ولا بدَّ لنا قبل أن ننهي كلامنا عن مصادر الحديث الحسن من التنبيه إلى أن الإمام أبا محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي (ت: ٥١٦ هـ) قد اصطلح في كتابه «مصابيح السنة» على تقسيم أحاديث كل باب من أبواب الكتاب إلى قسمين هما «الصحاح والحسان» وأراد بـ «الصحاح» ما رُوي في الصحيحين أو أحدهما، وبـ «الحسان» ما أورده أبو داود والترمذي والنسائي أو أحدهم، وقد انتقد الأئمةُ هذا الإصطلاح خشية أن يلتبس الأمر على من لا يعرف فيظن أن كل ما في هذه الكتب هو من الحديث الحسن[1].

سابعاً ـ قول الترمذي: «حديث حسن صحيح»[2]:

كثيراً ما يقول الترمذي في كتابه «الجامع ـ السنن ـ» في حديث: إنه حديث «حسن صحيح» والمعروف أَنَّ الحديث الصحيح والحديث الحسن قسمان متغايران من أقسام الحديث، وكلٌّ منهما قسيم للآخر، والقاعدة المشهورة تقول: «قسيم كل شيء ضده» فإذا حكم عليه بالصحة لا يجوز أنْ يحكم عليه بالحسن، وإذا حكم عليه بالحسن فلا يجوز أَن يحكم عليه بالصّحة.

ومن ناحية ثانية فإن الحسن قاصرٌ عن رتبة الصحيح ففي الجمع بينهما في حديث واحد جمعٌ بين نفي ذلك القصور وإثباته، وهذا تناقض فلهذا كلّه استُشكل عمل الترمذي وأَمثاله، وكان مجال مناقشة كبيرة بين علماء الحديث.

وأجيب عن عمله هذا بعدة أَجوبة إليك بعضها:

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح: (٣٧)، وتدريب الراوي (١/ ١٣٢).

(٢) راجع تفصيل هذه المسألة في كتاب الأستاذ الدكتور نور الدين عتر «الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين»: (١٨٥ ـ ١٩٩).

١ ـ جواب ذكره ابن الصلاح: هو أَنَّ الحكم عليه بالحسن والصحيح راجع إِلى الإسناد، فإِذا روي الحديث الواحد بإِسنادين أَحدهما إِسناده حسن والآخر إِسناده صحيح استقام أَن يقال فيه: «إِنه حديث حسن صحيح» أي إِنَّه حسنٌ بالنسبة إِلى إِسناد، صحيح بالنسبة إِلى إِسناد آخر[١].

ورُدَّ على هذا القول بأَن الترمذي كثيراً مايقول في الحديث: «حديث حسن صحيحٌ غريبٌ لا نعرفه إلاّ من هذا الوجه» وهذ معناه أَنَّ هذا الحديث ليس له إِلاّ هذا الإِسناد عنده، فعلى هذا لا ينطبق هذا التوجيه، لأَنَّ هذا الحديث ليس له إِلاّ إِسناد واحد[٢].

٢ ـ جواب آخر لابن الصَّلاح: هو أَنَّ المراد بالحسن معناه اللُّغوي وهو: «ما تميل إِليه النَّفس ولا يأباه القلب» وليس المراد معناه الإِصطلاحي[٣].

ورَدَّ عليه ابن دقيق العيد بأَنَّه يلزم عليه أَنْ يطُلق على الحديث الموضوع إِذا كان حسن اللَّفظ إنه حسن، وهذا لا يقوله أَحد من المحدِّثين إِذا جَرَوا على إِصطلاحهم[٤].

وأَجاب العراقي على هذا الرَّد فقال: قد أَطلقوا على الحديث الضعيف بأَنَّه حسن وأَرادوا حُسن اللَّفظ لا المعنى الإصطلاحي، فروى ابن عبد البر في كتاب «بيان آداب العلم» حديث معاذ بن جبل مرفوعاً: «تعلموا العلم فإِنَّ تعلمه لله خشية وطلبه عبادة ومذاكرته تسبيح . . . إِلى آخر الحديث»[٥]

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح: (٣٩).

(٢) الاقتراح في بيان الإصطلاح لابن دقيق العيد: (١٠) اختصار علوم الحديث لابن كثير: (٥٢ ـ ٥٣).

(٣) علوم الحديث لابن الصلاح: (٣٩).

(٤) الاقتراح في بيان الإصطلاح لابن دقيق العيد: (١٠).

(٥) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر: باب جامع في فضل العلم: (٦٥) =

قال ابن عبد البر: هذا الحديث حسن جداً ولكن ليس له إسنادٌ قوي[1].

٣ ـ جواب لابن دقيق العيد: هو أَنَّ الحسن لا يشترط فيه القصور عن الصّحة إلاّ حيث انفرد الحسن، أَما إِذا ارتفع إِلى درجة الصِّحة فالحُسن حاصلٌ لا محالة تبعاً للصّحة لأَنَّ وجود الدَّرجة العليا وهي الحفظ والإِتقان لا ينافي وجود الدنيا كالصّدق، فيصح أَن يُقال في هذا: إِنه حسن باعتبار وجود الصفة الدنيا وهي الصدق، صحيح باعتبار الصفة العليا وهي الحفظ والإِتقان.

ويلزم على هذا أن يكون كل صحيح حسناً.

يلتزم ذلك ويؤيده ورود قولهم: «هذا حديث حسن» في الأحاديث الصحيحة. وهذا موجود في كلام المتقدمين[2].

ورُدَّ على هذا بأَنَّه إِذا ثبتت صحة الحديث فذكر الحسن عند ذاك لغوٌ لا فائدة منه.

ومع ذلك فقد عدَّ الحافظ ابن حجر هذا الجواب من أَقوى الأجوبة.

٤ ـ جواب لابن كثير حيث قال: «والذي يظهر لي أَنَّه يُشَرَّب الحكم بالصحة على الحديث بالحسن كما يشرب الحسن بالصّحة، فعلى هذا يكون ما يقول فيه «حسن صحيح» أَعلى رتبة عنده من الحسن ودون الصحيح، ويكون حكمه على الحديث بالصّحة المحضة أَقوى من حكمه عليه بالصّحة مع الحسن[3]».

= وأخرجه أبو نعيم في الحلية: (١/ ٢٣٩).

(١) جامع بيان العلم الموضع السابق، وانظر: التقييد والإيضاح لزين الدين العراقي: (٤٥).

(٢) الاقتراح في بيان الإصطلاح: (١٠). وانظر النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر: (١/ ٤٧٨).

(٣) اختصار علوم الحديث لابن كثير: (٥٣).

وعقَّب العراقي على هذا القول فقال: «وهذا الذي ظهر له تحكُّم لا دليل عليه وهو بعيد من فهم معنى كلام الترمذي والله أعلم»[1].

٥ ـ جواب الحافظ ابن حجر: أمّا الحافظ ابن حجر العسقلاني فقد أَجاب عن هذه القضية في «شرح نخبة الفكر» بأَن فرّق بين حالتين:

الحالة الأولى: إذا كان الحديث الذي قيل فيه«حسن صحيح» مروياً بإسنادين فأكثر فهو كذلك باعتبار تعدد الأسانيد، فكلُّ حكم من الحكمين راجع إلى إسناد، فهو «حسن» باعتبار أَحد هذه الأسانيد و«صحيح» باعتبار إِسنادٍ آخر. وعليه فهو «حسن وصحيح».

وبناء على ذلك فالحديث الحسن الصحيح في هذا الحال أقوى من الحديث الذي يقال فيه: «صحيح» لأن كثرة الطرق تعطي زيادة قوة له.

وعلى هذا يُـنَزَّل جواب ابن الصلاح الذي تقدَّم أولاً. والله أعلم.

الحالة الثانية: إذا كان الحديث الذي قيل فيه «حسن صحيح» مروياً بإسناد واحد ـ أَي لم تتعدد طرقه وأسانيده ـ فالمراد عند ذلك أن الحفاظ قد اختلفوا في اجتماع شروط الصحة في هذا الإسناد، فمنهم من يرى أنَّ هذا الإسناد قد استكمل شروط الصحة، ومنهم من يرى أنه قاصر عن شروط الصحة، وعليه فهو متردد في كون هذا الحديث قد بلغ درجة «الصحيح» وغاية ما هنالك أنه حذف حرف التردد في الحكم فبدلاً من أن يقول: «حسن أو صحيح» قال: «حسن صحيح».

وبناء على هذا يكون ما قيل فيه «حسن صحيح» في مثل هذا الحال دون ما قيل فيه إنه«صحيح».

وعلى هذه الحالة يُحمل قول الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح غريب» في حكمه على بعض الأحاديث. والله أعلم.

---

(١) التقييد والإيضاح للعراقي: (٤٥).

هذا بيان لما قاله الحافظ ابن حجر في الجواب عن هذه القضية وإليك نص كلامه:

«فإن جُمِعا ـ أي: الصحيح والحسن ـ في وصف واحد كقول الترمذي وغيره: حديث حسن صحيح، فللتردد الحاصل من المجتهد في الناقل هل اجتمعت فيه شروط الصحة أو قَصُر عنها؟

هذا حيث يحصل له التَّفرد بتلك الرِّواية.

وعُرف بهذا جواب من استشكل الجمع بين الوصْفَيْن فقال الحسن قاصرٌ عن الصحيح، ففي الجمع بين الوصفين إثبات القصور ونفيه!!

ومُحصّل الجواب: أنَّ تردد أئمة الحديث في حال ناقله اقتضى للمجتهد أَن لا يصفه بأحد الوصفين، فيقال: حسن باعتبار وصفه عند قوم، صحيح باعتبار وصفه عند قوم.

وغاية ما فيه أنّه حذف حرف التردد، لأَنَّ حقه أَنْ يقول: حسن أو صحيح.

وعلى هذا فما قيل فيه: حسن صحيح دون ما قيل فيه: صحيح، لأَنَّ الجزم أقوى من التردد.

وهذا حيث التَّفرد.

وإلا ـ أي: إذا لم يحصل التَّفرد ـ فإطلاق الوصفين معاً على الحديث يكون باعتبار إسنادين أحدهما صحيح والآخر حسن.

وعلى هذا فما قيل فيه: حسن صحيح فوق ما قيل فيه: صحيح فقط إذا كان فرداً؛ لأَنَّ كثرة الطرق تقوي...»[1].

* * *

---

(١) نزهة النَّظر شرح نخبة الفكر مع شرحها لملا علي القاري: (٢٩٨ ـ ٣٠٤).

خاتمة

تتعلق بالحديث الصحيح والحسن

عرفنا مما تقدَّم أَنَّ جماهير العلماء من محدثين وغيرهم إذا أرادوا أن يعبِّروا عن قبولهم لحديث يحكمون عليه بـ«الصّحة» أو بـ «الحسن». ولكنَّهم في بعض الأحيان يعدلون عن هذا فيقولون: هذا حديث: جيد أو قويّ، أو صالح، أو معروف، أو محفوظ، أو مجوَّد، أو ثابت، أو مُشبَّه.

وقد تحدث الإمام السيوطي عن هذه الألفاظ في كتابه «تدريب الراوي»[1] فقال:

أما «الجيد»: فقال شيخ الإسلام [أي الحافظ ابن حجر العسقلاني] في الكلام على أصح الأسانيد ـ لما حكى ابن الصَّلاح عن أحمد بن حنبل أَنَّ أصحَّها الزُّهري عن سالم عن أبيه: عبارةُ أحمد «أجود الأسانيد» وكذا أخرجه عنه الحاكم[2].

قال: هذا يدل على أَنَّ ابن الصلاح يرى التَّسوية بين الجيد والصحيح، ولذا قال البُلقيني بعد أن نقل ذلك: ومن ذلك يُعلم أَنَّ الجودة يعبَّر بها عن الصِّحة.

وفي جامع الترمذي في «الطب»: «هذا حديث جيدٌ حسن»[3].

---

(١) تدريب الراوي: (١/ ١٤٣ ـ ١٤٤).

(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم: (٥٤).

(٣) محاسن الاصطلاح للبُلقيني بتحقيق بنت الشاطيء: (١٥٤). والحديث الذي

وكذا قال غيرهُ: لا مغايرة بين «جيد» و «صالح» عندهم.

إلاَّ أَنَّ الجهبذ منهم لا يعدل عن «صحيح» إلى «جيد» إلا لنكتة، كأن يرتقي الحديث عنده عن الحسن لذاته، ويتردَّد في بلوغه الصَّحيح، فالوصف به أنزل رتبة من الوصف بـ «صحيح».

وكذا: «القوي».

وأما «الصَّالح» فقد تقدم في شأنْ «سنن أبي داود» أنَّه شامل للصحيح والحسن لصلاحيتهما للاحتجاج[1]، ويستعمل أيضاً في «ضعيف» يصلح للاعتبار.

وأما «المعروف» فهو مقابل «المنكر»[2].

و«المحفوظ» مقابل «الشاذ»[3].

و«المجوَّد» و«الثَّابت» يشملان أَيضاً الصحيح والحسن.

قلت[4]: ومن ألفاظهم «المشبّه» وهو يطلق على «الحسن» وما يقاربه، فهو بالنسبة إليه كنسبة «الجيد» إلى «الصحيح». انتهى كلام السيوطي

هذا وقد استعمل بعض العلماء مصطلح «الثابت» في موضع «الصحيح» كالحاكم النيسابوري حيث عبّر بـ «أثبت الأسانيد»[5] بدل «أصح الأسانيد» ممايدل على أن الصحيح والثابت عنده بمعنى واحد.

= أشار إليه أخرجه الترمذي في كتاب الطب، باب: ما جاء في الحمية، رقم: [٢٠٣٧].

(١) انظر ما مرّ ص: (٨٥ ـ ٨٦).
(٢) انظر ما يأتي ص: (١٧٨).
(٣) انظر ما يأتي ص: (١٧١).
(٤) القائل الإمام السيوطي.
(٥) معرفة علوم الحديث للحاكم: (٥٦).

والخلاصة: فإننا نرى ما ذهب إليه الإمام السيوطي من أَنَّ الإمام المحقق في هذا الفن لا يعدل عن لفظة «الصحيح» أو «الحسن» إلى لفظة أخرى وإن كانت مساوية في الحكم على الحديث إلا لنكتة قد تظهر للناظر المتأمل إن دقق نظره، وذلك لأَننا خبرنا من خلال تصرفات هؤلاء الأئمة في تعبيراتهم الدقة في استعمال المصطلحات. والله أعلم.

❋ ❋ ❋

القسم الثالث

الحديث الضعيف

أولاً: تعريف الضعيف.

ثانياً: تنوع الحديث الضعيف.

ثالثاً: تفاوت درجات الضعيف والبحث في أوهى الأسانيد.

رابعاً: العمل بالحديث الضعيف.

خامساً: مسائل تتعلق بالحديث الضعيف:

- الحكم بضعف الإسناد دون المتن.
- رواية الضعيف بغير سند.
- الجواب عن «الإشكال» إن وقع في حديث مردود.
- قول الحافظ: «لا أعرفه».

سادساً: مصادر الحديث الضعيف.

الحديث الضعيف

أولاً: التعريف:

عرَّفه الإمام النووي بقوله: «هو ما لم يجمع صفة الصَّحيح أو الحسن»[1].

وعرّفه الإمام ابن دقيق العيد بقوله: «هو ما نقص عن درجة الحسن»[2].

وإذا كان تعريف ابن دقيق العيد هو الأَوْلى لأَنَّه الأخصر ولأَنَّ «نفي صفات الحسن مستلزم لنفي صفات الصَّحيح وزيادة»[3] إلاَّ أننا نرى أَنْ نعرّف الضعيف بتعريف أجمع وأَدق وهو:

الضعيف: «هو الحديث الذي لم يستكمل صفات القبول».

ثانياً: تنوع الحديث الضعيف:

تلخص لدينا مما تقدم في بحثي «الصحيح» و«الحسن» أَنَّ صفات قبول الحديث هي:

١ ـ اتصال السَّند.

٢ ـ عدالة الرُّواة النَّاقلين.

٣ ـ ضبطهم.

---

(١) المنهل الراوي من تقريب النواوي: (٤٩).

(٢) الاقتراح لابن دقيق العيد: (١١).

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر: (١/ ٤٩١).

٤ ـ تقوّي الحديث من طرق أُخرى أَو شواهد إذا اختلَّ ضبط بعض رواة الحديث، أو كان بعضهم غير متحقق العدالة كالمستور.

٥ ـ انتفاء الشذوذ.

٦ ـ انتفاء العلة القادحة[1].

فإذا اختلت صفة أو أكثر من هذه الصفات كان الحديث ضعيفاً، ثم إنَّ الضعيف يتنوعُ إلى أنواع كثيرة وذلك:

أ ـ بحسب الصِّفة التي فُقدت من هذه الصّفات، فمثلاً يتنوع بفقد صفة الاتصال إلى أنواع بحسب موقع الانقطاع الواقع في السَّند منها: المنقطع والمعلق والمعضل.. إلخ.

ب ـ بحسب فقد صفة مع صفة أُخرى تليها، أو مع فقد أكثر من صفة إلى أن تفقد جميع الصفات.

هذا وقد وصلت أَنواع الضعيف عند ابن الصلاح إلى اثنين وأربعين نوعاً. وعند أبي حاتم ابن حبان إلى تسعة وأَربعين نوعاً.

وقال بعضهم: إنها تتنَّوع بحسب الإمكان العقلي إلى تسعة وعشرين ومئة، وبحسب إمكان الوجود إلى واحد وثمانين.

وقد بلغت بإحصاء الشيخ محمد السماحي رحمه الله تعالى[2] إلى (٥١٠) مع إمكان الزيادة إذا اعتبرنا تفاصيل الشروط وفروعها.

وقد قال العلماء: إن البحث وراء هذه التقسيمات والتنويعات «تعب ليس وراءه أرب».

واعلم أَنَّ من هذه الأنواع ما له لقب خاص به، ومنها ما هو خاضع

---

(١) انظر النكت على كتاب ابن الصلاح: (١/ ٤٩٣).

(٢) في كتابه «المنهج الحديث» قسم مصطلح الحديث: (١٣٠ ـ ١٣٤) نقلاً عن منهج النقد للدكتور نور الدين عتر: (٢٨٧).

لَلَقبه العام وهو «الضعيف» فمن الألقاب الخاصة بالضعيف:

المُرسل، المنقطع، المعلَّق، المُعضل، المدلَّس، المُرسل الخفيّ، الشَّاذ، المُنكر، المُضطرب، المَتروك، المُعلّ، المَقلوب، الواهي، المطروح، الموضوع. . .

ثالثـاً: تفاوت درجات الضعف والبحث في أوهى الأسانيد:

تتفاوت درجات ضعف الحديث بحسب شدة ضعف رواته، وبحسب الصفة التي فقدت من صفات القبول. . وهكذا فإننا نرى أنَّه يمكن أَنْ يقسَّم الضعيف إلى مراتب بعضها أشد ضعفاً من البعض الآخر، وكلَّما كان الحديث أشدّ في الضعف كان أبعد عن إمكانية قبوله للتقوية في حال وجود عاضد، وكلَّما خفَّت درجة الضعف كلَّما كانت إمكانية جبر الضعف الذي فيه وإمكانية ارتقائه للحسن لغيره أكثر.

ومن أسباب الضعف الشديد في الحديث أن يكون الحفَّاظ قد حكموا على الحديث بالضعف لفقدان صفة العدالة في أحد رواته، فإذا فقدت هذه الصفة في اثنين من الرواة كان الحديث أشد ضعفاً، فإذا كانوا ثلاثة اشتد السند وهياً وهكذا. . . ومن هنا فقد بحث العلماء في أوهى الأسانيد كما سبق لهم أن بحثوا في أصحِّ الأسانيد، وأورد الإمام الحاكم مجموعة الأسانيد التي قيل في كلٍ منها: «إنه أوهى الأسانيد» في كتابه «معرفة علوم الحديث» ونحن نورد بعضها هنا:

«أَوهى أسانيد الصدِّيق: صدقة بن موسى الدقيقي عن فرقد السبخي عن مُرَّة الطَّيب عن أبي بكر الصدِّيق رضي الله عنه.

وأَوهى أسانيد أبي هريرة: السري بن إسماعيل عن داود بن يزيد الأودي عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه.

أَوهى أسانيد عبد الله بن مسعود؛ شريك عن أبي فزارة عن أبي زيد عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

أَوهى أَسانيد أنس: داود بن المحبَّر بن قحذم عن أبيه عن أبان بن أبي عياش عن أنس رضي الله عنه.

أَوهى أَسانيد أهل البيت: عمرو بن شمر عن جابر الجُعفي عن الحارث الأعور عن علي رضي الله عنه...

أَوهى أَسانيد المكيِّين: عبد الله بن ميمون القدَّاح عن شهاب بن خراش عن إبراهيم بن يزيد الخوزي عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما.

أَوهى أَسانيد الشَّاميين: محمد بن قيس المصلوب عن عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة رضي الله عنه»[1].

هذا ويقابل «سلسلةَ الذَّهب» في أَصحِّ الأَسانيد «سلسلةُ الكذب» في أوهى الأسانيد وهي:

السّدي الصَّغير محمد بن مروان عن الكلبي محمد بن السائب عن أبي صالح باذام مولى أم هانيء عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما[2].

فالسدّي الصغير كذَّاب[3].

ومحمد بن السَّائب الكلبي النَّسَّابة كذَّبه أئمة هذا الشأن في رواية الحديث[4].

وأبو صالح باذام ـ ويقال: باذان ـ فقد كذَّبه بعض العلماء[5] إلا أَنَّ ابن حجر اكتفى بالقول عنه «ضعيفٌ يرسل»[6].

---

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم: (٥٦ ـ ٥٨).

(٢) انظر تدريب الراوي: (١/ ١٤٦).

(٣) كشف الأحوال في نقد الرجال للعلامة المدراسي: (٢٢٣).

(٤) كشف الأحوال في نقد الرجال: (٢١٠).

(٥) كشف الأحوال في نقد الرجال: (٤١).

(٦) تقريب التهذيب لابن حجر: (١٢٠).

ومما يروى بهذا الإسناد من الأَكاذيب: أنَّ النبي ﷺ لما عُرج به إلى السماء و أراه الله من العجائب في كل سماء فلمَّا أصبح جعل يحدّث الناس من عجائب ربه، وكذّبه أهل مكة، وعند ذلك انقضَّ نجمٌ من السماء، فقال النبي ﷺ: في دار من وقع هذا النَّجم فهو خليفتي من بعدي. قال فطلبوا ذلك النجم فوجدوه في دار علي بن أبي طالب. . . الحديث.

قال السيوطي بعد أن أورد هذا الحديث بهذا الإسناد: «باطل في إسناده ظلمات، أبو صالح والكلبي وابن مروان السدي كذّابون»[(١)].

وكذلك الحال في جملة الأحاديث التي تُروى بالأسانيد المذكورة آنفاً فهي باطلة موضوعة. والله أعلم.

رابعاً: العمل بالحديث الضعيف[(٢)]:

أصبح من البدهي لدينا أَنَّ الحديث الصحيح والحديث الحسن صالحان للاحتجاج بهما وجواز العمل بمقتضاهما، سواء في الأحكام الشَّرعية، أَو في الفضائل والمناقب، أو في الترغيب والترهيب.

وأما الحديث الضعيف فقد تعددت فيه آراء أهل العلم واختلفت الأقوال والمذاهب، وتتلخص هذه المذاهب في ثلاثة هي:

المذهب الأول: لا يعمل بالحديث الضعيف مطلقاً مهما كانت درجة ضعفه، فلا يُلتفت إلى الحديث الضعيف لا في الأحكام ولا في سواها من أمور الشرع.

---

(١) اللآليء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي: (١/ ٣٤٧).

(٢) استوفى الإمام اللَّكنوي محمد عبد الحي الهندي الكلام في هذه المسألة في كتابه «الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة» وزادها بياناً الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في تعليقاته الحافلة على الأجوبة الفاضلة فانظرها ثمّ (٣٦ ـ ٥٧).

وقد صرّح بهذا القول الإمام يحيى بن معين وأبو بكر بن العربي وابن حزم الظاهري وغيرهم.

قال ابن حزم: «الخامس: شيء نقل كما ذكرنا إما بنقلِ أهل المشرق والمغرب أو كافة عن كافة، أو ثقة عن ثقة حتى يبلغ النبي ﷺ إلاّ أَنَّ في الطريق رجلاً مجروحاً بكذب أو غفلة أو مجهول الحال فهذا يقول به بعض المسلمين، ولا يحلّ عندنا القول به ولا تصديقه ولا الأخذ بشيء منه وهو المتَّجه»[1] هذا وقد وسم الإمام اللكنوي هذا المذهب بالضَّعف[2].

المذهب الثاني: يُعمل بالحديث الضعيف مطلقاً إن لم يشتد ضعفه ولم يكن في الباب سواه[3].

ووجه الإطلاق ومكانه عند أصحاب هذا القول هو: الأحكام الشرعية والفضائل والمناقب.

وهذا قول الإمام أحمد بن حنبل وأبي داود السِّجستاني صاحب السنن وعدد من الأئمة، ويُنقل هذا عن الإمام أبي حنيفة والإمام مالك أيضاً.

يقول الإمام أحمد: «ضعيف الحديث عندنا أحبُّ من رأي الرجال».

وقد قدَّم الإمام أبو حنيفة رحمه الله عدداً من الأحاديث الضعيفة على القياس، وكذلك فعل غيره من الأئمة[4].

المذهب الثالث: يُعمل بالحديث الضعيف في الفضائل والمناقب

---

(١) الفصل في الملل والأهواء والنِّحل لابن حزم: (٢/ ٨٣).
(٢) الأجوبة الفاضلة: «٥٣».
(٣) أكثر الذين كتبوا في هذا الموضوع لم يذكروا هذا القيد عند إيرادهم للمذهب الثاني، مع أن الكلام المنقول عن أصحاب هذا القول يقتضيه. والله أعلم.
(٤) انظر التعليقات الحافلة على الأجوبة الفاضلة (٤٨).

والترغيب والترهيب فقط، ولا يعمل به في الحلال والحرام فضلاً عن العقائد.

وقد ذكر أصحاب هذا المذهب للعمل بالحديث الضعيف شروطاً هي:

١ ـ أن يكون الضعفُ غير شديد، فيخرج من انفرد من الكذّابين والمتهمين وفاحشي الغلط.

٢ ـ أن يكون مندرجاً تحت أصل عام مشروع، فيخرجُ ما يُخترع بحيث لا يكون له أصل أصلاً.

٣ ـ أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته، لئلا يُنْسب إلى النبي ﷺ ما لم يقله[1].

وإليك مثالاً يوضح المسألة:

أخرج الترمذي من طريق عبد المنعم ـ صاحب السِّقاء ـ قال: حدثنا يحيى بن مسلم، عن الحسن وعطاء، عن جابر بن عبد الله ـ رضي الله عنهما ـ أنَّ رسول الله ﷺ قال لبلال: «يا بلال إذا أَذَّنت فترسَّل في أذانك، وإذا أقمت فاحدُر، واجعل بين أذانك وإقامتك قدْر ما يفرغ الآكل من أكله، والشَّارب من شربه، والمُعْتصر إذا دخل لقضاء حاجته، ولا تقوموا حتى تروني».

قال أبو عيسى الترمذي: «حديث جابر هذا لا نعرفه إلاّ من هذا الوجه من حديث عبد المنعم وهو إسناد مجهول، وعبد المنعم شيخ بصري»[2].

---

(١) الأجوبة الفاضلة: (٤٣ ـ ٤٤).

(٢) سنن ـ جامع ـ الترمذي: أبواب الصلاة، باب ما جاء في التَّرسل في الأذان، رقم: [١٩٥ ـ ١٩٦]. والترسل: التأني، والحدر: الإسراع، والمُعْتصر: هو الذي يحتاج إلى الغائط ليتأهب للصلاة قبل دخول وقتها. [النهاية لابن الأثير].

فهذا الحديث ضعيف لضعف «عبد المنعم صاحب السِّقاء» الذي قال عنه أبو حاتم: «منكر الحديث» وضعَّفه الدَّارقطني، وقال النَّسائي: «ليس بثقة»[1].

والحديث يدل: على استحباب التَّأني في الأذان، والإسراع في الإقامة، وترك وقت كاف بين الأذان والإقامة يتَّسع للاستعداد إلى الصلاة.

وهذه أُمور في فضائل الأعمال وليست واجبة، وانضاف إلى ذلك أنَّها داخلة في إطار قواعد الشرع العامة، ومن ثمَّ قال باستحباب مراعاة هذه الأمور عند الأذان والإقامة عدد من الفقهاء عملاً بهذا الحديث.

هذا وقد ذهب إلى المذهب الثالث في العمل بالحديث الضعيف جمهور العلماء والمحدثين، وهاك جملة من أقوالهم في ذلك:

قال الحاكم: سمعت أبا زكريا العنبري يقول: «الخبرُ إذا ورد لم يُحرِّم حلالاً ولم يحل حراماً، ولم يوجب حكماً، وكان في ترغيب أو ترهيب أَغمِضْ عنه وتسهَّل في رواته».

وقال عبد الرحمن بن مهدي: «إذا رَوينا عن النبي ﷺ في الحلال والحرام والأحكام شدَّدنا في الأسانيد، وانتقدنا في الرجال. وإذا روينا في الفضائل والثواب والعقاب سهَّلنا في الأسانيد وتسامحنا في الرجال».

وقال ابن عبد البر: «أحاديث الفضائل لا يُحتاج فيها إلى من يُحْتَج بـه»[2].

---

(١) انظر: التعليقات الحافلة: (٤٤ ـ ٤٥) والتلخيص الحبير لابن حجر: (١/ ٢١١) ونصب الراية للزيلعي: (١/ ٢٧٤).

(٢) الأجوبة الفاضلة: (٥٠ ـ ٥١).

وقال الكمال بن الهمام: «الاستحباب يَثْبُت بالضعيف غير الموضوع».

قال الإمام النووي: «قال العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم: يجوز ويستحب العمل في الفضائل والترغيب والترهيب بالحديث الضعيف ما لم يكن موضوعاً، وأما الأحكام كالحلال والحرام، والبيع، والنِّكاح، والطَّلاق، وغير ذلك فلا يعمل فيها إلا بالحديث الصحيح أو الحسن، إلا أن يكون في احتياطٍ في شيء من ذلك».

قال ابن حجر الهيتمي المكي: «قد اتفق العلماء على جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال، لأَنَّه إن كان صحيحاً في نفس الأمر فقد أُعطي حقّه من العمل به، وإلا لم يترتب على العمل به مفسدة تحليلٍ ولا تحريمٍ ولا ضياع حقٍ للغير»[١].

خامساً ـ مسائل تتعلَّق بالحديث الضعيف[٢]:

المسألة الأولى:

من رأى حديثاً بإسناده ضَعْفٌ فله أَن يقول: «هذا الحديث ضعيف بهذا الإسناد» ولا يقول: «هذا الحديث ضعيف» أو «ضعيف المتن» لاحتمال أن يكون له إسناد آخر لم يطلع عليه.

أما إذا قال إمام حافظ في حديث: «إنه لم يُرو من وجه صحيح» أو «حديث ضعيف» مبيناً ضعفه فهذا كافٍ بالحكم على الحديث بالضعف متناً وإسناداً.

---

(١) الأجوبة الفاضلة: (٤١ ـ ٤٢).

(٢) هذا الفصل منقول عن «قواعد التحديث» للشيخ جمال الدين القاسمي: (١٢١ ـ ١٢٣).

المسألة الثانية:

رواية الحديث الضعيف بغير إسناد:

من أراد رواية حديث ضعيف دون ذكر سنده فعليه أن يذكر صيغة تشعر بضعفه كأن يقول: «رُوي كذا» أو «بلغنا كذا» أو «ورد عنه كذا» أو «جاء عنه» أو «نقل عنه» وما أشبه ذلك من صيغ التمريض. ولا يجوز له أن يذكره بصيغة الجزم فلا يقل: «قال رسول الله ﷺ» أو «عن رسول الله ﷺ» وما أشبه ذلك من الصيغ التي تفيد صحة النَّقل.

وأما الحديث الصحيح فيُذكر بصيغة الجزم، ويَقْبُح أَنْ يُروى بصيغة من صيغ التمريض إلا إن عزاه إلى كتاب يلتزم إخراج الصحيح. والله أعلم.

المسألة الثالثة:

الجواب عن «الإشكال» إن وقع في الحديث المردود.

قد يقع في معاني بعض الأحاديث «إشكال» إن أخذنا بظاهر ألفاظها ولم تتأول، وقد كان كثير من العلماء مهرة في حلِّ هذه الإشكالات، بل وصنَّفوا في هذا الموضوعات مصنفات خاصة[1].

قال العلماء: لا يُتصدَّى لحلِّ ما يقع في الأحاديث الضعيفة المردودة من إشكالات، ولا يُتصدَّى للجواب عن الحديث المشكل إلا إن كان مقبولاً.

قال القابسي: «لا يتكلف الجواب عن الحديث حتى يكون صحيحاً، والباطل يكفي في ردّه كونه باطلاً».

هذا وقد تكلَّف بعض من صنَّف في هذا الجواب عن بعض الأحاديث الضعيفة مع ضعفها لأنَّه ربَّما يَـتَشبَّثُ بها بعض من لا علم له بصحيح

---

(١) انظر بحث مختلف الحديث الآتي.

الأحاديث من ضعيفها فطلَبُ الجواب عنها بفرض صحتها.

إلا أن أهل التحقيق لم يرتضوا هذا المسلك. والله أعلم.

المسألة الرابعة:

إذا قال الحافظ المطلع النَّاقد في حديث «لا أعرفه» اكتفي في ردِّه واعتُمد على نفيه، لأنَّه بعد التدوين واستقرار السنن في المصنَّفات الحديثية يبعد عدم إطلاعه على ما يورده غيره.

سادساً ـ مصادر الحديث الضعيف:

أفرد عدد من العلماء مصنَّفات خاصة لبعض أَنواع الحديث الضعيف فهناك كتب جَمَعت: الحديث الموضوع، أو الحديث المعلول[1] أو... ولكنهم لم يُفردوا للحديث الضعيف بلقبه العام كتباً خاصة، وليس معنى هذا أَنَّهم لم يُعنوا ببيان الضعيف وتتبعه، بل كان هذا غاية همهم، ولذا فقد نبَّهوا على أن طائفة كبيرة من المصنَّفات الحديثية إذا انفردت برواية حديث فالأصل فيه أنَّه ضعيف، ونصُّوا على جملة من تلك المصنفات على أَنَّها من مظان الحديث الضعيف.

فقد ذكر السيوطي على سبيل المثال في مقدمة الجامع الكبير جملة من المصنفات الحديثية وبيَّن أَنَّ مجرَّد عزو الحديث إلى واحد من هذه المصنفات يدل على ضعفه «فيُسْتغنى بالعزو إليها أو إلى بعضها عن بيان ضعفه»[2].

وإليك تعريفاً موجزاً ببعض هذه المصنَّفات:

١ ـ نوادر الأصول في أحاديث الأصول: وهي ثلاثمئة أصل إلا تسعة في نحو ثلاثة أسفار لأبي عبد الله محمد بن علي بن الحسن الملقب

---

(١) سيأتي الكلام عنها في موضعها.

(٢) كنز العمال من سنن الأقوال والأفعال للمتقي الهندي: (١/ ١٠).

بالحكيم الترمذي (المتوفى سنة ٢٩٥ هـ وقيل غير ذلك) ولهذا الكتاب مختصر في نحو ثلثه وهو المطبوع بين أيدي الناس[١].

٢ ـ فردوس الأخبار بمأثور الخطاب: للحافظ أبي شجاع شيرْوَيه بن شَهْردار الديلمي الهمداني (ت: ٥٠٩هـ) أورد فيه عشرة آلاف حديث من الأحاديث القصار مرتبة على حروف المعجم من غير ذكر الأسانيد. ثم قام من بعده ابنه الحافظ أبو منصور شَهْردار بن شيروْيَه (ت: ٥٥٨هـ) بذكر أسانيد هذه الأحاديث وسماه «مسند الفردوس»[٢].

٣ ـ الشهاب في المواعظ والآداب: لشهاب الدين أبي عبد الله محمد بن سلامة القُضاعي (ت: ٤٥٤ هـ) جمع فيه أحاديث قصيرة من أحاديث الرسول ﷺ وهي ألف حديث ومئتا حديث في الحكم والآداب والوصايا والمواعظ، محذوفة الأسانيد، ثم عاد فذكر أسانيد تلك الأحاديث وسمى عمله «مسند الشهاب»[٣] وهو مطبوع وللشيخ محمد العربي العزوزي ترتيب لأحاديث الشهاب مطبوع بالمطبعة العلمية بحلب، وعنوانه: «تذليل الصعاب».

ومن الكتب التي هي مظانّ الحديث الضعيف أيضاً:

- الضعفاء الكبير: لمحمد بن عمرو العُقَيلي أبي جعفر (ت: ٣٢٢ هـ).
- الكامل في الضعفاء: لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجُرجاني (ت: ٣٦٥هـ).
- تاريخ بغداد: للخطيب أحمد بن علي بن ثابت البغدادي (ت: ٤٦٣ هـ) وسائر كتب الخطيب من مظانّ الضعيف.

---

(١) الرسالة المستطرفة للكتاني: (٥٦ ـ ٥٧).

(٢) الرسالة المستطرفة للكتاني: (٧٥). وعنوان مسند الفردوس كاملاً هو: «إبانة الشبه في معرفة الوقوف على ما في كتاب الفردوس من علامة الحروف».

(٣) الرسالة المستطرفة: (٧٦).

- تاريخ دمشق: للحافظ ابن عساكر أبي القاسم علي بن الحسن الدمشقي (ت: ٥٧١ هـ).

- تاريخ نيسابور: للحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري (ت: ٤٠٥هـ).

- التاريخ لابن الجارود أبي محمد عبد الله بن علي النيسابوري (ت: ٣٠٦هـ تقريباً).

- كل كتب ابن أبي الدنيا عبد الله بن محمد البغدادي (ت: ٢٨١ هـ).

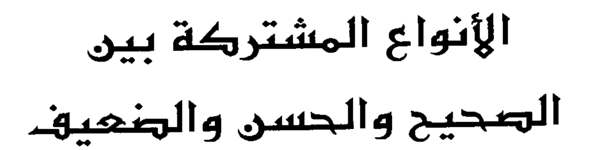
- «حلية الأولياء» و «دلائل النبوة» وغيرها من كتب أبي نُعيم الأصبهاني.

ولا بد هنا من إعادة التنبيه إلى أَنَّ الأصل فيما ترويه هذه الكتب وأمثالها من الحديث ضعيف، ولا يعني هذا أن كلّ ما فيها ضعيف فقد يوجد فيها أحاديث صحيحة ولكن على قلَّة.

وبعبارة أخرى نقول: إنّ هذه المصنّفات جمعت الصحيح والحسن والضعيف إلاّ أن جملة ما تنفرد بروايته يغلب عليه الضَّعف. والله أعلم.

* * *





الأنواع المشتركة بين الصحيح والحسن والضعيف

- الحديث المتصل (الموصول).
- الحديث المرفوع.
- الحديث المسند.
- الحديث الموقوف.
- الحديث المقطوع.
- مسائل تتعلق بالموقوف والمرفوع والمقطوع



الحديث المتصل: (الموصول)

تعريفه: «هو ما اتَّصل سنده من أوله إلى منتهاه»

أي هو الحديث الذي يكون كلُّ راوٍ من رواته قد تحمَّله عمَّن فوقه بصورة من صور التَّحمل الصحيحة وذلك من أول السند إلى منتهاه.

ومنتهى سنده قد يكون النبي ﷺ أو أحد الصحابة، أو أحد التابعين، إلا أنَّه إذا كان منتهى الحديث عند أحد التابعين وقد اتصل السند إليه لا يسميه بعض العلماء متصلاً هكذا بدون قيد بل يقيدونه فيقولون مثلاً: «هذا متصل إلى سعيد بن المسيب» أو «متصل إلى ابن شهاب الزهري» أو «متصل إلى الحسن البصري».

مثال المتصل:

كل الأمثلة التي ذكرناها في بحثي الصحيح والحسن تصلح أن تكون مثالاً للحديث المتصل إلى النَّبي ﷺ.

ومن أمثلة الأحاديث المتصلة إلى الصحابة:

- عن مالك عن نافع أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يُحلّي بناته وجواريه الذَّهب ثمَّ لا يُخرج من حليِّهن الزكاة[1].

- عن مالك عن نعيم بن عبد الله المُجمِر أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول: «إذا صلّى أحدكم ثم جلس في مصلاّه لم تزل الملائكة تصلي عليه، اللهم اغفر له، اللَّهم ارحمه، فإذا قام من مصلاّه فجلس في

---

(١) الموطأ في الزكاة، باب: ما لا زكاة فيه من الحلي والتِّبر، رقم [١٠].

المسجد ينتظر الصلاة لم يزل في صلاة حتى يُصلِّي»[1].

ومن أمثلة الأحاديث المتصلة إلى أحد التابعين:

ـ أخرج ابن الدنيا عن الفضل بن سهل: حدثنا أبو النضر عن محمد بن طلحة عن خلف بن حوشب عن الحسن البصري ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٞ﴾ [العاديات: ٦] قال: «يذكر المصيبات وينسى النعم»[2].

حكم الحديث المتصل:

الحديث المتصل قد يكون صحيحاً وقد يكون حسناً وقد يكون ضعيفاً، فإن استكمل بقية شروط الصحيح ـ إضافة إلى اتّصاله ـ حكم بصحته، فإن خفَّ ضبط بعض رواته كان حسناً، فإن فقد أحد شروط الصحيح الأخرى كفقد عدالة الراوي أو ضبطه، أو كان الحديث شاذاً أو معلّلاً حكم بضعفه، ولا اعتبار لاتصال السند عند ذلك. والله أعلم.

* * *

---

(١) الموطأ في قصر الصلاة في السفر، باب انتظار الصلاة والمشي إليها رقم: [٥٤].

(٢) المرض والكفارات لأبي بكر بن أبي الدنيا: (١٠٥).

الحديث المرفوع

تعريفه: «المرفوع هو ما أُضيف للنبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة».

والمرفوع قد يكون متصل السند وقد يكون منقطعاً أو مرسلاً.

وذهب الخطيب البغدادي إلى أن المرفوع هو ما أضافه الصَّحابي إلى النبي ﷺ سواء اتصل السند إلى الصحابي أو انقطع. فخرج بذلك «المرسل» فلا يعدّه الخطيب «مرفوعاً».

والتعريف الأول هوالذي عليه الجمهور، وهو الصحيح.

مثال المرفوع:

كل الأمثلة التي سبق ذكرها في الصحيح والحسن والضعيف تصلح أن تكون أمثلة للمرفوع. وكذلك الأمثلة التي ذكرناها عند تعريف «الحديث»[1].

حكمه:

المرفوع قد يكون صحيحاً إذا استوفى شروط الصّحة الخمسة، وقد يكون حسناً، وقد يكون ضعيفاً إذا فقد شرطاً من شروط الصحيح أو أكثر ولا يفيد عند ذلك إضافة الحديث للنبي ﷺ.

* * *

(١) ص: (٢٩ ـ ٣١).

الحديث المسند

تعريفه: «الحديث المسند هو الحديث الذي اتصل سنده مرفوعاً إلى النبي ﷺ».

وبعبارة أخصر هو: «المتَّصل المرفوع».

وهذا هو التعريف المعتمد للحديث المسند عند جماهير المحدثين.

وهناك أقوال أخرى في تعريف المسند وهي:

١ ـ تعريف الحافظ أبي بكر الخطيب حيث عرَّفه بقوله: «هو ما اتَّصل إسناده إلى منتهاه».

وهذا التعريف يتفق وتعريف الجمهور للمتصل، وعليه فيدخل في هذا التعريف ما أضيف إلى النبي ﷺ أو إلى الصَّحابة أو إلى التابعين إذا كان السند متصلاً من الرَّاوي إلى آخر السند.

٢ ـ تعريف ابن عبد البر الذي عرَّفه بقوله: «هو المروي عن رسول الله ﷺ سواء كان متصلاً أم منقطعاً».

وهذا التعريف يتفق وتعريف الجمهور للحديث المرفوع، وهو يدخل في مفهوم المرسل والمنقطع وغيرها إذا كان مضافاً إلى النبي ﷺ.

ويلاحظ أن التعريف المعتمد الذي ذكرناه أولاً يجعل الحديث المسند نوعاً متميزاً عن غيره من الأنواع.

كما يلاحظ أن التعريف المعتمد جامع لشروط التعريفين التاليين المنقولين عن الحافظين أبي بكر الخطيب وابن عبد البر.

نماذج من الحديث المسند:

١ ـ روى البخاري في صحيحه[١] في باب (لعن السارق إذا لم يسم) قال: حدثنا عمر بن حفص بن غياث: حدثني أبي: حدثنا الأَعمش قال: سمعت أبا صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «لعن الله السَّارق يسرق البيضة فتقطع يده ويسرق الحبل فتقطع يده». قال الأَعمش: كانوا يرون أنَّه منها بَيْض الحديد والحبل كانوا يرون أنَّه منها ما يساوي دراهم.

٢ ـ روى البخاري في صحيحه[٢] في باب «ظَهرُ المؤمن حمى إلاّ في حدٍّ أو حق» قال: حدثني محمد بن عبد الله: حدثنا عاصم بن علي: حدثنا عاصم بن محمد: عن واقد بن محمد سمعت أبي قال: قال عبد الله ابن عمر: قال رسول الله ﷺ في حجة الوداع: «ألا أي شهر تعلمونه أعظم حرمة؟ قالوا: ألا شهرنا هذا. قال: ألا أَي بلد تعلمونه أعظم حرمة؟ قالوا: ألا بلدنا هذا. قال: ألا أي يوم تعلمونه أعظم حرمة؟ قالوا: ألا يومنا هذا، قال فإن الله تبارك وتعالى قد حرَّم عليكم دماءكم وأموالكم وأعراضكم إلاَّ بحقها كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا، ألا هل بلغت؟ (ثلاثا) كل ذلك يجيبونه: ألا نعم. قال: ويحكم ـ أو ويلكم ـ لا تَرْجِعُنّ بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض».

٣ ـ روى مسلم في صحيحه[٣] في باب «التَّعوذ من العجز والكسل» وغيره قال: حدثنا يحيى بن أيوب: حدثنا ابن عُليّة قال: وأخبرنا سليمان

---

(١) البخاري: في الحدود، باب: لعن السَّارق إذا لم يسم، ، رقم [٦٧٨٣]، وهو عند مسلم في الحدود أيضاً باب: حدّ السرقة، رقم [١٦٨٧].

(٢) البخاري في الحدود، باب: ظهر المؤمن حمى. . . رقم [٦٧٨٥] ومسلم في الإيمان، باب: معنى قول النبي ﷺ: «لا ترجعوا بعدي كفاراً» رقم [٦٦].

(٣) مسلم في الذكر والدعاء، باب: التعوذ من العجز والكسل، رقم [٢٧٠٦]، وهو عند البخاري أيضاً في الجهاد والسِّير، باب: ما يتعوّذ من الجبن، رقم [٢٨٢٣].

التيمي: حدثنا أَنس بن مالك قال: كان رسول الله يقول: «اللهم إنِّي أعوذ بك من العجز والكسل، والجبن، والهرم، والبخل، وأعوذ بك من عذاب القبر، ومن فتنة المحيا والممات».

ففي كل حديث من الأحاديث السابقة اتّصل السَّند من الراوي الأول ـ الذي هوالبخاري أو مسلم ـ إلى منتهاه، وكان منتهاه النبي ﷺ حيث أضيف الكلام إليه عليه الصلاة والسلام.

حكم الحديث المسند:

لاحظنا أن الحديث المسند توفر فيه أحد شروط الحديث الصحيح وهو اتصال السند، فإذا انضاف إلى ذلك بقية شروط الصحيح حكمنا عليه بالصحة، فإن خفَّ ضبط راويه حكمنا عليه بالحسن، فإن فقد شرطاً من شروط الصحة كان ضعيفا ولا عبرة عند ذلك باتصال السند.

أي أن الحديث المسند قد يكون صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً ولا يختص بواحد من الأحكام الثلاثة. والله أعلم.

العلاقة بين المسند والمتصل:

يلتقي المسند مع المتصل في أنَّ كل واحد منهما يُشترط فيه أن يكون كل راو من رواته قد تلقاه عمن هو فوقه من غير انقطاع من أول سلسلة السند إلى آخرها.

ويفترقان في أَنَّ المسند بتعريفه المعتمد يُشترط فيه الإضافة إلى رسول الله ﷺ، ولا يشترط في المتصل ذلك.

إذاً فبين المتصل والمسند عموم وخصوص مطلق، فالمتصل أعمّ مطلقاً، فكل مسند متصل ولا عكس.

العلاقة بين المرفوع والمسند:

المرفوع والمسند يلتقيان في الإضافة إلى رسول الله ﷺ.

ويفترقان في أن المرفوع لا يشترط فيه اتصال السند بينما يشترط ذلك في المسند.

إذاً فبين المرفوع والمسند عموم وخصوص مطلق أيضاً، فالمرفوع أعم مطلقاً من المسند، فكل مسند مرفوع ولا عكس.

العلاقـة بين المرفوع والمتصل:

المرفوع والمتصل يلتقيان في الحديث المتصل المرفوع (المسند) ويفارق الحديثُ المرفوع الحديثَ المتصل في المنقطع والمرسل والمعضل.

بينما يُفارق المتصلُ المرفوعَ في الحديث الذي يضاف إلى الصحابي أو التابعي إذا كان متصل الإسناد.

فبين المتصل والمرفوع عموم وخصوص من وجه.

* * *

الحديث الموقوف

تعريفه: «هو ما روي عن الصحابة رضوان الله عليهم قولاً لهم أَو فعلاً أو تقريراً، سواء أكان السَّند مُتَّصلاً أو غير متصل»

ويسميه بعض العلماء «أثراً» ويسمون المرفوع «خبراً» كما مرَّ التنويه إلى ذلك في أول الكتاب عند تعريف الحديث.

ويكاد يكون إطلاق مصطلح «الأثر» على الحديث الموقوف هو الشائع عند المتأخرين والمعاصرين، ومن العلماء من جمع في تصانيفه بين الموقوف والمرفوع، فسمى كتابه «السنن والآثار» ككتاب «معرفة السنن والآثار» للبيهقي أبي بكر أحمد بن الحسين (ت: ٤٥٨ هـ).

أمثلـة الحديث الموقوف:

١ ـ قال ابن أبي شيبة في مصنَّفه، حدثنا عفان قال: حدثنا سعيد بن زيد قال: حدثنا عاصم بن بهدلة قال: حدثنا أبو وائل عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان عثمان يكتب وصية أبي بكر رضي الله عنهما، قالت: فأُغمي عليه فعجَّل وكتب: «عمر بن الخطاب» فلما أفاق قال له أبو بكر، من كتبت؟ قال: عمر بن الخطاب، قال: كتبت الذي أَردتُ أَنْ آمرك به، ولو كتبت نفسك كنت لها أهلاً[1].

٢ ـ قال ابن أبي شيبة: حدثنا عبد الرحيم بن سليمان عن حجَّاج بن أرطأة عن عبد الرحمن بن زيد بن جدعان عن يحيي بن أبي مطيع أن

---

(١) المصنف لأبي بكر بن أبي شيبة: ١٢ رقم [١٢٠٨٩].

أبا بكر الصّديق بعث جيشاً فقال : اغزوا بسم الله، اللهم اجعل وفاتهم شهادة في سبيلك، ثم إنّكم تأتون قوماً في صوامع لهم فدعوهم وما أعملوا أنفسهم له، وتأتون إلى قوم قد فحصوا عن أوساط رؤوسهم أمثال العصب فاضربوا ما فحصوا عنه من أوساط رؤوسهم[1].

٣ ـ قال عبد الرزاق الصنعاني: أخبرنا ابن جُريح قال: أخبرني أبو بكر عن سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: تجوز شهادة الكافر، والصبي، والعبد، إذا لم يقوموا بها في حالهم تلك، وشهدوا بعد ما يسلم الكافر، ويكبر الصبي، ويعتق العبد، إذا كانوا حين يشهدون بها عدولاً[2].

مصادر الحديث الموقوف:

نجد الحديث الموقوف بشكل أساسي في كتب: المُصنَّفات والموطآت، والتفسير بالمأثور، وبعض الكتب التي ترجمت للصَّحابة، وبعض الأجزاء الحديثية مثل:

١ ـ المصنَّف: لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي (ت: ٢٣٥ هـ).

٢ ـ المصنَّف: لأبي بكر عبد الرزاق بن همَّام الصَّنعاني (ت: ٢١١هـ).

٣ ـ الموطأ: للإمام مالك بن أنس الأصبحي (ت: ١٧٩ هـ).

٤ ـ جامع البيان عن تأويل آي القرآن المشهور بـ «تفسير الطبري» لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت: ٣١٠ هـ) الذي قال فيه

---

(١) المصنف لابن أبي شيبة: ١٢/ رقم [١٤٠٨١] وهو في المصنَّف لعبد الرزاق الصنعاني أيضاً: (٥ / ٢٠٠).

(٢) المصنَّف لعبد الرزاق: (٨/ ٣٤٧) رقم [١٥٤٩٠].

النووي: «أجمعت الأمة أنه لم يصنَّف مثل تفسيره» وقال السيوطي: «هو أَجَلّ التفاسير وأعظمها»[1].

٥ ـ التفسير لابن أبي حاتم الرازي عبد الرحمن بن محمد (ت: ٣٢٧هـ) عامته آثار مسندة.

٦ ـ والتفسير لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت: ٣١٦ هـ تقريباً).

٧ ـ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: لأبي نعيم الأصبهاني أحمد بن عبد الله الشافعي (ت: ٤٣٠ هـ) وهو في عشر مجلدات.

٨ ـ الأجزاء الحديثية: للإمام أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا القرشي البغدادي (ت: ٢٨١ هـ) منها: الإخوان، اصطناع المعروف، التهجد، التوكل، الشكر، الحلم، الصمت، ذم الدنيا، الصبر، العظمة... وغيرها.

* * *

---

(١) الرسالة المستطرفة للكتاني: (٧٧).

الحديث المقطوع

تعريفه: «هو ما أضيف إلى التابعي من قوله أو من فعله متصلاً أو غير متصل».

هذا وقد ألحق ابن حجر بالمقطوع: ما أضيف إلى من بعد التابعين من أتباع التابعين فمن بعدهم[1].

نمـاذج من الحديث المقطوع:

١ ـ قال ابن أبي الدنيا: حدثنا علي بن الجعد قال: أنبأنا قيس بن الربيع عن الربيع بن المنذر عن أبيه عن الربيع بن خُثيم ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا﴾ [الطلاق: ٢] قال: المخرج من كلّ ما ضاق على الناس[2].

الربيع بن خثيم أبو يزيد الكوفي تابعي ثقة، وتفسير الآية مضاف إليه من قوله فهو مقطوع.

٢ ـ قال أبو بكر الخرائطي: حدثنا حميد بن الربيع الخزاز قال: حدثنا محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني عن جعفر بن برقان عن ميمون بن مهران قال: قال لي عمر بن عبد العزيز: لا تصاحب قاطع رحم فإنَّ الله تبارك وتعالى لعنه في آيتين من القرآن أية الرعد[٢٥] قوله تبارك وتعالى:

---

(١) وقع في تعبير الإمام الشافعي والإمام الطبراني إطلاق لفظ «المقطوع» على المنقطع ـ الآتي ذكره ـ وهذا اصطلاح خاص بهذين الإمامين، ولعل هذا الإطلاق راجع إلى أنَّ مصطلحات هذا الفن لم تكن مستقرة في عصرهما بشكلها النهائي.

(٢) الفرج بعد الشّدة لابن أبي الدنيا: رقم [٤].

﴿ وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوٓءُ ٱلدَّارِ ﴾ وآية في سورة محمد ﷺ [٢٢ ـ ٢٣] قوله تبارك وتعالى: ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوٓا۟ أَرْحَامَكُمْ ﴿٢٢﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعْمَىٰٓ أَبْصَٰرَهُمْ ﴾[1].

٣ ـ روى البخاري في صحيحه في كتاب «الأحكام» قال: قال الحسن [أي الحسن بن يسار البصري]: أخذ الله على الحكّام ألاّ يتبعوا الهوى ولا يخشوا النّاس ولا يشتروا بآياته ثمناً قليلاً. ثم قرأ: ﴿ يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا نَسُوا۟ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ ﴾ [ص: ٢٦].

وقرأ: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ ۚ يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟ لِلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ بِمَا ٱسْتُحْفِظُوا۟ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ وَكَانُوا۟ عَلَيْهِ شُهَدَآءَ ۚ فَلَا تَخْشَوُا۟ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ [المائدة: ٤٤].

مصـادر الحديث المقطوع:

نجد «الحديث المقطوع» في الكتب والمصنَّفات التي نجد فيها «الحديث الموقوف» وقد أشرنا إلى نماذج منها ثمَّ.

* * *

(١) مساويء الأخلاق ومذمومها للخرائطي: رقم [٧٠٥].

مسائل
تتعلق بالموقوف والمرفوع والمقطوع

المسألة الأولى: في الحديث القدسي:

درج المتأخرون على تقسيم الحديث من حيث إضافته إلى قائله إلى أربعة أنواع هي: (المرفوع، والموقوف، والمقطوع) ويضيفون إليها (الحديث القدسي)[1] ويُعرِّفونه بقولهم: (هو الحديث الذي يرويه النَّبي ﷺ عن ربِّه عز وجل)

ومِثالُه:

ما روى أَبو ذر الغفاري رضي الله عنه عن النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه أَنّه قال:

«يا عبادي إني حرَّمت الظُّلم على نفسي وجعلتُه بينكم محرَّماً فلا تظالموا.

ياعبادي كلكم ضالٌّ إلا من هديتُه، فا ستهدوني أَهدكم.

يا عبادي كلكم جائعٌ إلا من أطعمْتُه فاستطعموني أُطعمْكم.

يا عبادي كلكم عار إلا من كسوته، فاستكسوني أكسُكُم. . . »[2].

ويقال للحديث القدسي أيضاً: «الحديث الإلهي» و«الحديث الرباني».

---

(١) انظر مثلاً: قواعد التَّحديث للقاسمي: (٦٤ ـ ٦٥) لمحات في أصول الحديث للدكتور محمد أديب صالح: (٤٥ ـ ٥٤) منهج النقد للدكتور نور الدين عتر: (٣٢٣ ـ ٣٢٥).

(٢) أخرجه مسلم في البر والصلة والأدب باب تحريم الظلم [رقم: ٢٧٧٥].

والحقيقة أنَّه لا يمكن أن نُفرد «الحديث القدسي» بنوع مستقل بل هو من «الحديث المرفوع» غاية ما هنالك أنَّ من الحديث المرفوع ما يضيفه النبي ﷺ إلى ربه ـ كالحديث السابق ـ ومنه ما ليس كذلك، وفي كلا الحالتين فإن الأَلفاظ من النبي ﷺ والمعنى من الله عز وجل.

الفرق بين الحديث القدسي والقرآن الكريم:

مما تقدم ندرك الفرق الرئيسي بين الحديث القدسي والقرآن الكريم: وهو أَنَّ «القرآن الكريم» موحى بلفظه ومعناه من المولى سبحانه وتعالى بواسطة أَمين الوحي سيدنا جبريل عليه السلام، بخلاف الحديث القدسي فلفظه من النبي ﷺ على المعتمد.

ثُمَّ إن «القرآن الكريم» معجز متحدىً به ولا كذلك الحديث القدسي.

كما أنَّه لا تصح الصلاة بتلاوة أو قراءة شيء من الحديث القدسي.

والفرق الأهم بين الحديث القدسي والقرآن الكريم هو من حيث الثبوت: فالقرآن الكريم ثابت ثبوتاً قطعياً بالتواتر جملة وتفصيلاً، بينما الحديث القدسي ظنِّيُّ الثبوت، ومنه ما هو صحيح ومنه ما هو ضعيف.

وعُني بعض المتأخرين بجمع الأحاديث القدسية في مصنفات خاصة به منهم:

١ ـ الإمام المُناوي عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي الحدادي (ت: ١٠٣١هـ) وكتابه بعنوان: (الإتحافات السنية بالأحاديث القدسية) ذكر فيه ما وقف عليه من الأحاديث القدسية مرتباً على حروف المعجم محذوف الأسانيد، وعدة أحاديث الكتاب(٢٧٢ حديثاً)[١].

٢ ـ الشيخ محمد المدني بن محمود صالح الطربزوني (ت: ١٢٠٠هـ) وكتابه بعنوان (الإتحافات السنية بالأحاديث القدسية) ـ أيضاً ـ استخرج

---

(١) الرسالة المستطرفة: (٨١).

فيه ما في كتاب الجامع الكبير للسيوطي من الأحاديث القدسية، ورتَّبه على قسمين: الأول منهما رتب فيه الأحاديث القدسية القولية على حروف المعجم، والقسم الثاني رتب الأحاديث فيه على مسانيد الصحابة[1].

والكتابان مطبوعان طبعات كثيرة.

المسألة الثانية ـ الموقوف على غير الصحابة:

إذا قيل في حديث «هذا حديث موقوف» فالمراد ما مرَّ معك في تعريف «الحديث الموقوف» أَي: «ما أُضيف إلى الصحابة رضوان الله عليهم». هذا عند إطلاق مصطلح «موقوف» وقد يسمى ما يضاف إلى التابعين من الأحاَديث المقطوعة بـ «الموقوف» أيضاً ولكن مقيداً، فيقال: «هو موقوف على الزهري» مثلاً . . . وهكذا.

وكذلك قد يسمى ما يضاف إلى أتباع التابعين بـ «الموقوف» أيضاً حال تقييده فيقال: «هو موقوف على مالك» مثلاً . . . وهكذا.

المسألة الثالثة ـ الاحتجاج بالموقوف والمقطوع:

الموقوف والمقطوع يشتركان في الصحيح والحسن والضعيف، فما اجتمع فيه منهما شروط الصحيح فهو صحيح، أو شروط الحسن فهو حسن، وإلا فهو ضعيف.

وأما الاحتجاج بهما ـ أي الموقوف والمقطوع ـ ففيه تفصيل:

فما ثبت موقوفاً على الصحابة رضي الله عنهم صحيحاً أو حسناً فإمَّا أن يجمعوا عليه أو يختلفوا فيه[2].

فإن أجمعوا عليه فهو حجَّة ويجب العمل به بلا خلاف.

---

(١) انظر الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي، د. بديع السيد اللحام: (٣٢٩).

(٢) هذه المسألة يناقشها الأصوليون تحت عنوان «مذهب الصحابي» فلتراجع في مظانّها من كتب أصول الفقه.

وإن اختلفوا فيه فالمعتمد أنه حجَّة، ويتخير الفقيه منه ولا يخرج عن أَقوالهم[1].

كلّ ذلك في حال لم يثبت في المسألة نص آخر من قرآن أو حديث مرفوع وإلا قُدِّم النصّ.

وأمَّا ما ثبت عن التابعين من الأحاديث المقطوعة ففيه خلاف بين العلماء، والأظهر أنَّه لا يصلح للاحتجاج. والله أعلم.

المسألة الرابعة ـ الموقوف الذي له حكم المرفوع:

قول الصحابي: «كنا نقول كذا» أو: «كنا نفعل كذا» إما أن يضيفه إلى زمان النبي ﷺ أو لا يضيفه:

فإن أضافه إلى زمان النبي ﷺ كأن يقول: «كنا لا نرى بأساً بكذا ورسول الله ﷺ فينا» أو يقول: «كان يقال كذا على عهد رسول الله ﷺ» أو يقال: «كانوا يفعلون كذا في حياته ﷺ» أو ما ماثلها من العبارات، كقول عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: «كنا نقول ورسول الله ﷺ حيٌّ: أفضل هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر وعثمان»[2].

فهذا وأمثاله يعدّه العلماء من «الحديث المرفوع» باتفاق، وخالف أبو بكر الإسماعيلي فقال: «هو موقوف».

وأما إن لم يُضفه إلى زمان النبي ﷺ بل أَطلق، كقول السيدة عائشة

---

(١) انظر في تحقيق هذه المسألة: أثر الأدلة المختلف فيها في الفقه الإسلامي: د. مصطفى البغا (٣٣٩ ـ ٣٥١).

(٢) أخرجه البخاري في فضائل أصحاب النبي، باب: فضل أبي بكر بعد النبي ﷺ [رقم: ٣٦٥٥] وأبو داود في السنة، باب: في التفضيل، [رقم: ٤٦٢٧، ٤٦٢٨] واللفظ له، والترمذي في المناقب، باب: في مناقب عثمان [رقم: ٣٧٠٧].

رضي الله عنها: «كانت اليد لا تقطع في الشيء التَّافه»[1].

وقول جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: «كنا إذا صعدنا كبّرنا وإذا نزلنا سبَّحْنا»[2].

فالمختار أنه«مرفوع» على ما ذهب إليه الحاكم، ومن بعده النووي وتابعهما عليه المتأخرون كالإمام العراقي والحافظ ابن حجر العسقلاني والجلال السيوطي وغيرهم.

وذهب آخرون ـ كابن الصلاح ومن قَبْلِه الخطيب البغدادي ـ إلى أنَّه موقوف ولا يعدّ مرفوعاً[3].

قال ابن الصلاح: «قول الصحابي: «كنا نفعل كذا أو كنا نقول كذا» إن لم يُضِفْه إلى زمان رسول الله ﷺ فالذي قطع به أبو عبد الله بن البيِّع الحافظ وغيره من أهل الحديث وغيرهم، أنَّه من قبيل المرفوع»[4].

المسألة الخامسة:

قول الصحابة: «أُمِرْنا بكذا» أَو «نُهينا عن كذا» كقول أُم عطية الأَنصارية رضي الله عنها: «أُمِرْنا أن نُخرج في العيدين العواتق وذوات الخدور، وأُمر الحُيَّضُ أن يعتزلن مصلّى المسلمين»[5] وقولها رضي الله عنها «نُهينا عن اتّباع الجنائز ولم يُعْزَم علينا»[6].

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند»: (٦/ ١٠٤ و٢٤٩).
(٢) أخرجه البخاري في الجهاد، باب: التسبيح إذا هبط وادياً، رقم [٢٩٩٣].
(٣) راجع تدريب الراوي للسيوطي (١/ ١٥٠ ـ ١٥١).
(٤) علوم الحديث لابن الصلاح (٤٧ ـ ٤٨).
(٥) أخرجه البخاري في العيدين، باب: خروج النساء والحيض إلى المصلى، [رقم: ٩٧٤] ومسلم في العيدين، باب: إباحة خروج النساء إلى المصلى [رقم: ٨٩٠] واللفظ له.
(٦) أخرجه البخاري في الجنائز، باب: اتباع النساء الجنائز [رقم: ١٢٧٨] ومسلم في الجنائز، باب: نهي النساء عن اتباع الجنائز [رقم: ٩٣٨].

وكقول أنس بن مالك رضي الله عنه: «أُمر بلال أن يَشْفع الأذان ويوتر الإقامة إلا الإقامة»[1].

فهذا وما جانسه«مرفوع» على الصحيح المعتمد لأَن الآمِر والناهي في مثل هذه الأحوال هو النبي ﷺ لا فرق في كلٍّ ذلك بين قول الصحابي ذلك في حياة الرّسول ﷺ أو بعده.

المسألة السادسة:

قول الصحابي: «من السنة كذا» كقول عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما: «صفُّ القدمين ووضع اليد على اليد من السنة»[2]. فالصحيح أنه يريد سنَّة رسول الله ﷺ سواء قال الصحابي ذلك في زمن النبي ﷺ أو بعده.

والدليل على أن قول الصحابي «من السنة» له حكم المرفوع وأنَّ مراده بذلك سنة سيد المرسلين ﷺ ما نقله أبو قلابة عن أنس رضي الله عنه: «من السّنة إذا تزوج البكر على الثَّيِّب أقام عندها سبعاً وقسم وإذا تزوج الثَّيِّب على البكر أقام عندها ثلاثاً ثم قَسَم» قال أبو قلابة: ولو شئت لقلت: إِنَّ أنساً رفعه إلى النبي ﷺ[3].

وكذلك ما أخرجه البخاري من طريق ابن شهاب الزهري قال: أخبرني سالم أنّ الحجَّاج بن يوسف عام نزل بابن الزبير رضي الله عنهما سأل عبد الله رضي الله عنه: كيف تصنع في الموقف يوم عرفة. فقال سالم: إن كنت تُريد السُّنَّة فهجِّر بالصلاة يوم عرفة. فقال عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: «صدق، إنهم كانوا يجمعون بين الظهر والعصر في السُّنَّة» فقال

---

(١) البخاري في الأذان، باب: الأذان مثنى [رقم: ٦٠٥].

(٢) أخرجه أبو داود في الصلاة، باب: وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة رقم [٧٥٤]. ومثله أيضاً ما أخرجه أبو داود في الباب نفسه [رقم: ٥٦] عن علي رضي الله عنه: «من السُّنَّة وضع الكف على الكف في الصَّلاة تحت السُّرَّة».

(٣) أخرجه البخاري في النكاح، باب: إذا تزوَّج الثيِّب على البكر [رقم: ٥٢١٣].

ابن شهاب لسالم: أَفَعَلهُ رسول الله ﷺ؟ فقال سالم: «وهل تَتَّبعون في ذلك إلا سُنَّته»[1].

قال السيوطي بعد إيرَاده هذا الأثر: «فنقل سالم ـ وهو أحد الفقهاء السبعة من أهل المدينة وأحد الحفاظ من التابعين ـ عن الصحابة أَنهم كانوا إذا أَطلقوا «السنة» لا يريدون بذلك إِلاَّ سنَّة النَّبي ﷺ»[2].

المسألة السابعة:

ما نقل عن الصحابة مما لا يمكن أَن يقال من قِبلَ الرأي والاجتهاد:

إن كان كالمواقيت والمقادير الشرعية والحدود فهو من قبيل المرفوع مطلقاً.

وإن كان مما له علاقة بقصص الأمم الماضية أو أحوال الأمم الماضية، أو الآخرة والأمور الغيبية، فإن كان الصحابي الراوي لم يأخذ عن أهل الكتاب فكلامه له حكم الرفع، وإلا فلا نحكم برفعه إلا بتصريحه.

وكذلك الحال إن كان كلام الصحابي في «تفسير القرآن الكريم» فمنه تفسير يمكن أن يكون من قبيل فهمه فهو موقوف، أو مما لا مجال للرأي فيه فهو مرفوع إن كان الصحابي لا يعرف بالأخذ عن أهل الكتاب.

ومن قبيل المرفوع أيضاً ما يرويه الصحابي في «أسباب النزول» من ذلك ما أخرجه البخاري ومسلم عن خباب بن الأرت قال: كنت رجلاً قَيناً، وكان لي على العاص بن وائل دَين فأَتيته أتقاضاه، فقال لي: لا أقضيك حتى تكفر بمحمد. قال: قلت: لن أكفر به حتى تموت ثم تبعث. قال وإني لمبعوث من بعد الموت؟ فسوف أقضيك إذا رجعت إلى مال وولد، قال: فنزلت: ﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى كَفَرَ بِـَٔايَٰتِنَا وَقَالَ لَأُوتَيَنَّ مَالًا

---

(1) أخرجه البخاري في الحج، باب: الجمع في الصلاتين بعرفة [رقم: ١٦٦٢].
(2) تدريب الراوي (١/ ١٥٣).

وَوَلَدًا ﴿٧٧﴾ أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا ﴿٧٨﴾ كَلَّاۚ سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ وَنَمُدُّ لَهُۥ مِنَ ٱلْعَذَابِ مَدًّا ﴿٧٩﴾ وَنَرِثُهُۥ مَا يَقُولُ وَيَأْتِينَا فَرْدًا﴾ [مريم: ٧٨ ـ ٨٠][(١)].

المسألة الثامنة:

إذا قال الراوي في حديث عند ذكر الصحابي: «يرفعه» أَو «ينميه» أو «يبلغ به» أو «رواية» أو كلمة نحوها فهل يعدُّ من قبيل المرفوع أو الموقوف؟.

قال ابن الصلاح: «كلُّ ذلك وأمثاله كناية عن رفع الصحابي الحديث إلى رسول الله ﷺ، وحكم ذلك عند أهل العلم حكم المرفوع صريحاً»[(٢)].

كالحديث الذي أخرجه البخاري من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «الشّفاء في ثلاثٍ: شَربة عسل، وشرطة محْجم، وكيّة نار، وأنهى أُمتي عن الكي» رَفَعَ الحديث[(٣)].

وحديث البخاري عن أبي الزّناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه روايةً:

«لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوماً صغار الأعين، ذُلف الأُنوف، كأنَّ وجوهَهم المجانُّ المُطرَّقة»[(٤)].

* * *

---

(١) أخرجه البخاري في التفسير (تفسير كهيعص) باب: ﴿وَنَرِثُهُۥ مَا يَقُولُ وَيَأْتِينَا فَرْدًا﴾ [٨٠] رقم [٤٧٣٥] وهو عند مسلم [رقم: ٢٧٩٥]. والقين: الحدّاد.

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح: (ص٥١).

(٣) البخاري في الطب، باب: الشفاء في ثلاث [رقم: ٥٦٨٠].

(٤) البخاري في الجهاد، باب: قتال الذين ينتعلون الشعر [رقم: ٢٩٢٩].

أنواع الحديث الضعيف

- الحديث المرسل .
- الحديث المنقطع .
- الحديث المعضل .
- الحديث المعلَّق .
- الحديث المدلَّس .
- الحديث المرسل الخفي .
- الحديث الشاذ .
- الحديث المنكر .
- الحديث المضطرب .
- الحديث المعلول .
- الحديث الموضوع .
- الحديث المُدرج .
- الحديث المقلوب .

الحديث المرسل

تعريفه: «هو ما رفعه التَّابعي إلى النبي ﷺ من غير ذكر الواسطة» وقولنا «التابعي» بإطلاق شامل للتابعي الصغير والكبير[1].

هذا هو التعريف المعتمد عند أهل الحديث. ومنهم من قيَّده بالتابعي الكبير، ويجعل ما رفعه صغار التابعين من المنقطع.

أما علماء الأصول فالمرسل عندهم: «ما رفعه غير الصحابي إلى النبي ﷺ».

فقولهم: «غير الصحابي» يشمل ما رفعه التابعي كالحسن البصري، أو تابع التابعي كمالك، أو من فوقهم كتابع تابع التابعي. كل هذا عندهم مرسل.

أما أهل الحديث فالمرسل فقط ما مرَّ في تعريفهم أما ما رفعه من فوق التابعي فهو عندهم صورة من المعضل الآتي ذكره.

وعليه فبين التعريفين ـ تعريف المحدثين وتعريف الأصوليين ـ عموم وخصوص مطلق فتعريف الأصوليين أعم.

مثال المرسل:

---

(١) التابعي الكبير: هو الذي لقي عدداً كبيراً من الصحابة وأكثر روايته عنهم، مثل: سعيد بن المسيب وقيس بن أبي حازم وأمثالهما.
والتابعي الصغير: هو الذي لقي من الصحابة العدد اليسير أو عدداً كبيراً ولكن أكثر روايته عن التابعين الكبار ولا يروي عن الصحابة مباشرة إلاَّ عدداً يسيراً من الأحاديث، مثل: ابن شهاب الزهري، ويحيى بن سعيد الأنصاري وغيرهما.

١ ـ أخرج مالك عن هشام بن عروة عن أبيه[عروة بن الزبير] أَنهَّ قال: سئل رسول الله فقيل له: يا رسول الله، إن أُناساً من أهل البادية يأتوننا بلُحمانٍ ولا ندري هل سمُّوا الله عليها أم لا؟ فقال رسول الله ﷺ: «سمَّوا الله عليها، ثم كلوها»[1]. قال مالك وذلك في أول الإسلام.

عروة بن الزبير تابعي لم يدرك النبي ﷺ ولم يبين في هذا الحديث عمن سمع ولا من نقل له القصة والحديث، فحديثه مرفوع إلا أنه مرسل.

٢ ـ أخرج ابن أبي شيبة عن أبي أسامة عن شعبة عن أبي إسحاق عن عمرو بن شرحبيل قال: لما أصيب سعد بالرمية يوم الخندق، وجعل دمه يسيل على رسول الله ﷺ. فجاء أبو بكر فجعل يقول: وانقطاع ظهراه، فقال النبي ﷺ: «مه يا أبا بكر» فجاء عمر فقال: إنا لله وإنا إليه راجعون[2].

عمرو بن شرحبيل الهمداني راوي الحديث تابعي ولم يذكر من روى له هذه الحادثة فحديثه هذا مرسل.

٣ ـ قال أبو داود: حدثنا عبد الوهاب بن نجدة: حدثنا ابن عياش وأبو المغيرة قالا: حدثنا صفوان بن عمرو عن راشد بن سعد قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا دعا أحدكم أخاه فقال له: لبيك، فلا يقولن: بين يديك. وليقل: أجابك الله بما تحب»[3].

---

(١) الموطأ في الذبائح، باب: ما جاء في التسمية على الذبيحة [رقم: ١] وأصله في صحيح البخاري موصولاً.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف»: كتاب المغازي (غزوة الخندق) (٤/ ٤١٧) رقم [١٨٦٥٦].

(٣) المراسيل لأبي داود السجستاني، باب: ما جاء ما يقول إذا قيل له: لبيك [رقم ٤٧٨].

راشد بن سعد الراوي عن النبي ﷺ تابعي ولم يبين عمن سمع فالحديث مرسل.

حجيّة المرسل:

للعلماء في الاحتجاج بالمرسل من الحديث ثلاثة مذاهب رئيسية: الأول: أنَّه ضعيف مطلقاً، والثاني حجّة مطلقاً، والثالث: التفصيل.

المذهب الأول:

وهو مذهب من قال: إن الحديث المرسل ضعيف مطلقاً. وعليه جمهرة المحدثين وهو المشهور عند أَهل العلم.

نقل مسلم في «مقدمة صحيحه» عن بعض أهل العلم قوله: «والمرسل من الرِّوايات من أصل قولنا وقول أَهل العلم بالأَخبار ليس بُحجَّة» ووافقه عليه[1].

والدليل على ردِّ العمل بالمُرسل ما قاله الإمام النووي رحمه الله: «ودليلنا في رد العمل به أَنه إِذا كانت رواية المجهول المسمى لا تقبل لجهالة حاله، فرواية المُرسل أولى لأنَّ المروي عنه محذوف مجهول العين والحال».

قال الحافظ ابن حجر في شرح النخبة: «وإنَّما ذُكر ـ يعني المرسل ـ في قسم المردود للجهل بحال المحذوف، لأَنه يحتمل أن يكون صحابياً ويحتمل أَن يكون تابعياً، وعلى الثاني يُحتمل أَن يكون ضعيفاً ويحتمل أَنْ يكون ثقة، وعلى الثاني يحتمل أَن يكون حَمَل عن صحابي ويحتمل أَن يكون حَمَل عن تابعي آخر، وعلى الثاني فيعود الاحتمال السابق ويتكرر»[2].

---

(١) صحيح مسلم: (١/ ٣٠).

(٢) شرح شرح النخبة: (٤٠٣ ـ ٤٠٤).

المذهب الثاني:

مذهب من قال: المرسل حجَّة مطلقاً. وهو منقول عن الإمام مالك بن أنس، والإمام أبي حنيفة، وفقهاء مذهبهما، وهو مروي عن الإمام أَحمد بن حنبل، وكثير من أَهل الفقه والأُصول.

وادَّعى بعض القائلين بهذا القول أَنَّ المرسل أقوى من المسند، واستدلوا لذلك بما عبَّر عنه القرافي في «شرح التنقيح» بقوله: «حُجَّة الجواز أَن سكوته عنه مع عدالة السَّاكت وعلمه أَن روايته يترتَّب عليها شرعٌ عام، فيقتضي ذلك أَنَّه ما سكت عنه إلا وقد جزم بعدالته، فسكوته كإخباره بعدالته، وهو لو زكَّاه عندنا قَبِلْنا تزكيته وقبلنا روايته فكذلك سكوته عنه، حتى قال بعضهم: إِنَّ المرسل أقوى من المُسند بهذا الطريق، لأن المُرسِل قد تذمَّم الراوي وأَخَذه على ذمته عند الله تعالى، وذلك يقتضي وثوقه بعدالته، وأَما إذا أسند فقد فوَّض أمره للسامع ينظر فيه ولم يتذمَّمه فهذه الحالة أَضعف من الإرسال».

وقد قيَّد ابن عبد البر قبول إرسال المُرسل بما إذا كان معروفا أنه لا يرسل إلاَّ عن ثقات أَما إِذا كان يرسل عن الثقات وغيرهم فمُرسَله لا يُقبل.

قال في التمهيد: «والأَصل في هذا الباب اعتبار حال المحدِّث، فإن كان لا يأخذ إلاَّ عن ثقة وهو نفسُه ثقة، وجَبَ قبول حديثه مرسلِه ومسندِه، وإنْ كان يأْخذ عن الضُّعفاء ويسامح نفسه في ذلك، وجب التَّوقف عمَّا أرسله حتى يُسمي من الذي أَخبره»[1].

المذهب الثالث:

وصاحبُه الإمام الشافعي رضي الله عنه، حيث احتج بمراسيل كبار

---

(١) التمهيد لابن عبد البر: (١ / ١٧).

التابعين، إن اعتضد مرسل أَحدهم بأَحد الأمور التالية:

١ ـ أن يُروى الحديث من وجه آخر مسنداً.

٢ ـ أن يُروى من وجه آخر مرسلاً أَرسله من أخذ عن غير شيوخ المُرْسِل الأول.

٣ ـ أن يعتضد بقول بعض الصحابة.

٤ ـ أن يفتي عوام أهل العلم بمثل معنى ما روى عن النبي ﷺ.

٥ ـ ولا بدَّ أَنْ ينضاف إلى أحد هذه المقويات الأربعة السابقة أنْ يكون الرَّاوي للحديث المرسل إذا سمَّى من يروي عنهم لم يُسمِّ مجهولاً أو مجروحاً فيستدل بذلك على صحته فيما روي عنه.

ومع وجود هذه العواضد لا يكون المرسل عند الشافعي بقوة المتصل، ولذلك يقول: «وإذا وجدت الدلائل بصحة حديثه ـ أي الُمرسل ـ بما وصفت ـ أي من العواضد ـ أَحببنا أن نقبل مرسلَه، ولا نستطيع أن نزعم أن الحجَّة تثبت به ثبوتها بالمتصل»[1].

أشهر المرسلين من التابعين:

يقول الإمام الحاكم في «النوع الثامن» من معرفة علوم الحديث: «وأكثر ما تروى المراسيل:

من أهل المدينة عن: سعيد بن المسيب (ت: ٩٤هـ)

ومن أهل مكة عن: عطاء بن أبي رباح (ت: ١١٤هـ)

ومن أهل مصر عن: سعيد بن أبي هلال (ت: ١٣٥هـ)

ومن أهل الشام عن: مكحول الدمشقي (ت: ١١٢هـ)

ومن أهل البصرة عن: الحسن بن [يسار] أبي الحسن [البصري] (ت: ١١٠هـ)

---

(١) الرسالة للإمام الشافعي: (٢٠٠).

ومن أهل الكوفة عن: إبراهيم بن يزيد النَّخعي (ت: ٩٦هـ)»[١].

هذا وقد اشتهر عن الشافعي أنهّ قال: «إرسال سعيد بن المسيب عندنا حسن»[٢] وقد اختلف العلماء حول مراد الشافعي بقوله هذا على قولين:

القول الأول: أن مرسل سعيد حجَّة عنده ـ ولو لم يتوفر لها أيٌّ من العواضد المذكورة أنفاً ـ بخلاف غيرها من المراسيل ـ وذلك لأن مراسيل سعيد فتشت فوجدت مسندة من طُرقٍ أُخرى.

القول الثاني: أن مرسله كمرسل غيره من كبار التابعين يُحتج به إذا استكمل الشروط التي مرَّ ذكرها، وليس لابن المسيب ميزة في هذا إلاَّ أنَّه أصحّ التابعين إرسالاً.

قال الخطيب البغدادي: «وهذا هوالصحيح من القولين عندنا، لأنَّ في مراسيل سعيد ما لم يُوجد مسنداً بحال من وجه يصح، وقد جعل الشافعي لمراسيل كبار التابعين مزية على من دونهم، كما استحسن مرسل سعيد بن المسيب على من سواه».

مثالٌ لمنهج الشافعي في قبول المرسل:

روى الشافعي من حديث مالك بن أنس عن أبي حازم عن سعيد بن المسيب: أَن رسول الله ﷺ «نهى عن بيع الغرر» واحتجّ به.

فهذا الحديث مرسل كما ترى، إلاَّ أنَّه ثبت مسنداً من حديث عبيد الله بن عمر عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة. فعضد المسندُ مرسلَ ابن المسيب فثبت أنَّه مرسل صحيح وبالتالي احتجَّ به الشافعي[٣].

وهنا قد يقع في الذهن السؤال التالي:

---

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم: (٢٥).

(٢) معرفة السنن والآثار: (٤/ ٣١٧).

(٣) جامع التحصيل لأحكام المراسيل للعلائي: (١٠٢ ـ ١٠٣).

إذا تقوى المرسلُ بالحديث المسند فإنَّ الحجَّة قائمة بالمسند فلا فائدة عند ذلك بالمرسل؟

والجواب: أنه بالمسند يتبين لنا صحة المرسل، فيكون في المسألة حديثان صحيحان: المسندُ، والمرسلُ الذي تقوّى به، فأصبحا دليلين فلو عارضهما حديث صحيح من طريق واحد وتعذر الجمع قدَّمناهما عليه وعملنا بهما دونه[1].

مصادر الحديث المرسل:

أفرد الحديث المرسل عددٌ من العلماء بالتَّصنيف، أشهرهم:

١ ـ الإمام أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت: ٢٧٥هـ) وكتابه في «المراسيل» مرتب على الأبواب الفقهية ويبلغ عدد الأحاديث التي أوردها في الكتاب (٥٤٤ حديثاً)، وهو مطبوع مع الأسانيد وطبعة أخرى محذوفة الأسانيد.

٢ ـ ابن أبي حاتم أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الحنظلي الرَّازي (ت: ٣٢٧ هـ) وكتابه «المراسيل» مرتب على أسماء التابعين في حروف المعجم، وهو مطبوع أيضا.

٣ ـ وقد صنف في المراسيل أيضا: أبو بكر أحمد بن هارون البرديجي (ت: ٣٠١هـ) وكتابه «بيان المرسل».

وللحافظ صلاح الدين أبي سعيد خليل بن كيكلدي العلائي (ت: ٨٦١ هـ)، «جامع التحصيل بأحكام المراسيل». تكلم على أنواع الانقطاع في الأسانيد مع الأمثلة على ذلك، وكيفية معرفة الانقطاع، وذكر طبقات المرسلين، وغير ذلك من الأبحاث.

---

(١) انظر إرشاد طلاب الحقائق للنووي: (٨١).

مرسل الصحابي

تعريفه:

هو «ما أخبر به صحابيٌّ عن النبي ﷺ مما يُعْلَم أنَّه لم يسمعه أو يحضره لصغر سنّه أو لتأخر إسلامه أو غير ذلك».

مثاله:

قول السيدة عائشة رضي الله عنها: أول ما بديء به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصَّالحة في النوم، وكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح، وحبِّب إليه الخلاء فكان يخلو بغار حراء فيتحنَّث فيه ـ وهو التَّعبد ـ الليالي ذوات العدد قبل أن ينزع إلى أهله ويتزود لذلك، ثم يرجع إلى خديجة فيتزوَّد لمثلها حتىَّ جاءه الحقُّ وهو في غار حراء... الحديث[1].

فالسيدة عائشة رضي الله عنها لم تكن موجودة زمن بدء الوحي ولم تبين لنا عمَّن سمعت ما يتعلق ببدء الوحي على رسول الله فحديثها «مرسل» إلا أَنَّ أهل الحديث اصطلحوا على تسميته بـ «مرسل الصحابي».

حكمه:

ذهب جمهور أهل العلم إلى الحكم باتصال هذا النَّوع وأنَّ إرسال الصحابيّ لا يضر وأَنَّه يحتج به إن استكمل بقية شروط القبول، وذلك لأَن رواية الصَّحابي لا تكون في الغالب إلا عن صحابي مثله، والصحابة كلُّهم عدول ولو لم تعرف أعيانهم.

---

(١) صحيح البخاري في بدء الوحي [رقم: ٣].

ولعلَّه يعترض معترض فيقول: ثبت أن بعضاً من الصحابة رووا عن التابعين؟

والجواب: أن الصحابي إذا روى عن تابعي بيَّن ذلك: وبالتالي فلا يرد اعتراض المعترض على ذلك، ولا التفات لقول من قال: «إن مرسل الصحابي كمرسل غيره» متعللاً بالاعتراض المذكور. والله أعلم.

قال النووي: «أما مرسل الصَّحابي . . . فالمذهب الصحيح المشهور الذي قطع به جمهور أَصحابنا، أَنه حجّة وأطبق المحدثون المشترطون للصحيح القائلون بأنَّ المرسل ليس بحجة على الاحتجاج به وإدخاله في الصحيح، وفي صحيحي البخاري ومسلم من هذا ما لا يُحصى».

وخالف أبو إسحاق الإسفراييني في هذه المسأَلة فقال: لا يحتج بمرسل الصّحابي وحكمه حكم مرسل غيره، إلا إن تبيَّن أَنَّه لا يرسل إلا ما سمعه من النبي ﷺ أو الصحابي. قال لأَنَّهم قد يَرْوُون عن غير صحابي.

والصَّواب الأَول وأنَّه يحتج به مطلقاً، لأَن روايتهم عن غير الصحابة نادرة، وإذا رَوَوْها بيَّنوها، فإذا أطلقوا ذلك فالظاهر أَنَّه عن الصحابة، والصحابة كلهم عدول.

قال القاسمي بعد أَن نقل كلام النووي السابق: «أي فلا تقدح الجهالة بأعيانهم، وأيضاً فما يروونه عن التابعين، غالِبُه بل عامته إِنَّما هو من الإسرائيليات وما أشبهها من الحكايات والموقوفات»[1].

* * *

(١) قواعد التحديث للشيخ جمال الدين القاسمي: (١٤٣).

الحديث المنقطع

تعريفه: «هو ما سقط من سنده قبل الصحابي راوٍ واحد في موضع واحد أو أكثر».

هذا هو التعريف المعتمد لدى المحققين من العلماء المحدثين.

وقد عُرِّف المنقطع بتعاريف أخرى منها:

١ ـ تعريف الإمام الحاكم: «ما سقط فيه قبل الوصول إلى التابعي راوٍ في موضع أو في مواضع، أَو ذُكر فيه بعض الرَّواة بلفظ مبهم نحو رجل أو شيخ» وهذا التعريف منتقد بما يلي:

أ ـ أن الصحيح أن يقول: «قبل الوصول إلى الصحابي» لأَنَّ ما سقط منه التابعي بين الصحابي وتابع التابعي يسمى منقطعاً أيضاً، ومقتضى تعريف الحاكم أَن مثل هذا لا يسمى منقطعاً.

ب ـ وبأَن قوله: «أَوْ ذُكر فيه بعض الرواة بلفظ مبهم. . .» لا يُقرّه عليه جمهورالمحدثين، فإن السَّند الذي فيه راوٍ مبهم يُعدُّ عندهم متصلاً في سنده راوٍ لم يُعرف من هو.

ومثال ما في سنده راوٍ مبهم: أخبرنا سفيان عن معن عن شيخ: أَنَّ عبد الله بن مسعود رأى رجلاً يسأل الله وفي يده حصى، فقال: إذا سألت ربك فلا تسأله وفي يدك الحجر[1].

---

(١) زوائد الزهد لنُعيم بن حماد: باب في الإخلاص في الدعاء [رقم ٨٤] وانظر مجمع الزوائد (١/ ١٥٣). حيث عزاه للطبراني في الكبير.

فالسند متصل وفيه راوٍ مبهم لم يسم، وهو الشيخ الذي يروي عن سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. فمثل هذا يعدُّه الحاكم: منقطعاً.

٢ ـ تعريف ابن عبد البر: «المنقطع عندي ما لا يتصل سواء كان يعزى إلى النبي ﷺ أو إلى غيره»[١].

وقال صاحب البيقونية:

وكل ما لم يتصل بحال　　إسناده منقطِع الأوصال

قال ابن الصلاح: «صار إليه ـ أي تعريف ابن عبد البر ـ طوائف من الفقهاء وغيرهم، وهو الذي ذكره أبو بكر الخطيب في كفايته»[٢].

ولا يخفى أَنَّ هذا التعريف شامل للمنقطع والمرسل والمعضل وما في سنده نوع انقطاع على أي وجه كان.

وعليه فإن التعريف الذي قاله المحققون أولى بالقبول لأنه يجعل المنقطع نوعاً متميزاً عن: المرسل والمعضل، وما فيه راوٍ مبهم.

مثال الحديث المنقطع:

قال أبو يعلى: حدثنا عبد الأعلى بن حماد النَّرسي قال: حدثنا بشر بن منصور السُّلمي عن الخليل بن مرَّة عن الفرات بن سلمان قال: قال علي: ألا يقوم أَحد فيصلي أربع ركعاتٍ قبل العصر، ويقول فيهن ما كان رسول الله ﷺ يقول: «تمَّ نورُك فهدَيْت فلك الحمدُ، عظُم حلمك فعفوت، فلك الحمدُ، بسطت يدك فأعطيت، فلك الحمد ربَّنا، وجهُك أكرمُ الوجوه، وجاهك أعظمُ الجاه، وعطيتك أَفضل العطيّة وأهنؤها...»[٣].

هذا الحديث في سنده انقطاع بين الفرات بن سلمان وسيدنا علي

---

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: (١/ ٢١).

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح: (٥٨).

(٣) مسند أبي يعلى الموصلي: [رقم: ٤٣٦].

رضي الله عنه، ففرات لم يدرك سيدنا علياً ولم يسمع منه[1].

تنبيهـان:

الأول: يسمي الإمام الشافعي المنقطع «مقطوعاً» وقد سبق أنَّ المقطوع: هو «ما أضيف إلى التابعين من أقوالهم وأفعالهم» وقد جرى الإمام الطبراني مجرى الشافعي في هذه القضية.

الثاني: نقل ابن الصلاح[2] عن بعضهم أنه عرَّف المنقطع بـ «ما روي عن تابعي فمن دونه قولاً له أو فعلاً» ومعلوم أن هذا هو المقطوع.

قال النووي تعليقاً على هذا القول: «وهذا غريب بعيد»[3].

حكم الحديث المنقطع:

الحديث المنقطع ضعيف، ولا يصلح للاحتجاج به، للجهل بحال الراوي الساقط من السند.

* * *

---

(١) انظر مجمع الزوائد للهيثمي: (١٠/١٥٨).
(٢) علوم الحديث لابن الصلاح: (٥٩).
(٣) إرشاد طلاب الحقائق: (٨٤).

الحديث المعضل

تعريفـه: «هو ما سقط من سنده راويان فأكثر على التوالـي في أي موضع كان السقط».

فالحديث الذي يرويه تابع التابعي عن النبي ﷺ من المعضل لأننا على يقين من أنه قد سقط من سنده راويان على الأقل هما: التابعي والصحابي.

كذلك الحديث الذي سقط من أول سنده راويان أو أكثر فإنَّه من المعضل أيضاً(١).

وقد ذكر الحاكم صورة أخرى للمعضل: وهو الحديث الذي يُروى من قول أحد التابعين: ويكون هذا الحديث مرويا مسنداً إلى النبي ﷺ.

قال الحاكم: «والنوع الثاني من المعضل أَن يعضله الرَّاوي من أتباع التابعين فلا يرويه عن أحد ويوقفه فلا يذكره عن رسول الله ﷺ معضلاً، ثم يوجد ذلك الكلام عن رسول الله ﷺ متصلاً.

مثاله: ما حدثنا إسماعيل بن أحمد الجرجاني قال: أنبأنا محمد بن الحسن بن قتيبة العسقلاني قال: حدثنا عثمان بن موسى الدعلجي، قال: حدثنا خليد بن دعلج قال: سمعت الحسن [البصري] يقول: «أخذ المؤمن عن الله أدباً حسناً، إذا وسَّع عليه وسَّع وإذا قتّرعليه قتر».

---

(١) ويشارك المعضلُ في هذه الصورة الحديث المعلق. انظر ما يأتي في بحث الحديث المعلق: العلاقة بين المعلق والمعضل.

حدثنا أبو بكر محمد بن عبد الله الشافعي قال: حدثنا جعفر بن محمد بن كزَّال قال: حدثنا إبراهيم بن بشير المكي قال: حدثنا معاوية بن عبد الكريم الضَّال قال: سمعت أبا حمزة يقول: سمعت ابن عمر رضي الله عنهما يقول: قال رسول الله ﷺ: «إن المؤمن أَخذ عن الله أدباً حسناً إذا وسَّع عليه وسع على نفسه. وإذا أُمسك عليه أَمسك»[1].

ففي هذا المثال الذي أورده الإمام الحاكم روى الحديث أولاً من قول التابعي الكبير الحسن البصري، ثم ساقه بسنده المتصل مرفوعاً إلى النبي ﷺ، فكأنَّ الراوي الأول أعضله بإسقاط اسم اثنين من السند هما: النبي ﷺ والصحابي.

أمثلة الحديث المعضل:

١ ـ قال مالك في الموطأ: بلغني عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف ولا يُكلَّف من الأعمال إلا مايطيق»[2].

فقد سقط من السند راويان بين مالك وأبي هريرة وهما ـ كما تبين ذلك مما أخرجه ابن عبد البر في التمهيد ـ محمد بن عجلان وأبوه»[3].

٢ ـ أخرج البيهقي في المدخل من طريق: يزيد بن هارون قال: أخبرنا إسماعيل بن عياش عن إسماعيل بن رافع رفعه إلى النبي ﷺ: «من تعلم وهو شاب كوشمٍ في حجر، ومن تعلم في الكبر كان كالكاتب على ظهر الماء»[4].

---

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم: (٣٧ ـ ٣٨).

(٢) الموطأ في الاستئذان باب الأمر بالرفق بالمملوك: (٢/ ٩٨٠).

(٣) انظر التمهيد لابن عبد البر: (٢٤/ ٢٨٣).

(٤) المقاصد الحسنة لشمس الدين السخاوي: (٤٦٠).

إسماعيل بن رافع تابع تابعي فيكون قد سقط من السند تابعي وصحابي على الأقلَ، فيكون معضلاً

حكم الحديث المعضل:

المعضل أسوا حالاً من المنقطع فهو أَشد ضعفاً منه وبالتالي فلا يصلح ما كان معضلاً للاحتجاج.

مظان وجود المنقطع والمعضل:

يكثر ذكر المعضلات والمنقطعات في كتب أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا القرشي البغدادي (ت: ٢٨١ هـ).

وكذلك كتاب: «السنن» للإمام سعيد بن منصور بن شعبة المروزي (ت: ٢٢٧ هـ)، قال الكتاني: «هي من مظانّ المعضل والمنقطع والمرسل، كمؤلفات ابن أبي الدنيا»[1].

* * *

(١) الرسالة المستطرفة لمحمد بن جعفر الكتاني: (٣٤).

الحديث المُعلّق

تعريفه: «هو الحديث الذي حُذف من مبتدأ سنده راوٍ واحد أَو أكثر على التوالي ولو كان الساقط السند كلّه»

مثاله:

قال أبو نعيم الأصبهاني: أُخبرت عن محمد بن أيوب الرازي قال: حدثنا مُسَدَّد قال: حدثنا معتمر بن سليمان عن أبيه عن الحضرمي قال: قرأ رجل عند النبي ﷺ وكان لين الصوت ـ أو ليّن القراءة ـ فما بقي أحد من القوم إلا فاضت عينه غير عبد الرحمن بن عوف، فقال رسول الله ﷺ: «إن لم يكن عبد الرحمن بن عوف فاضت عينه فقد فاض قلبه»[١].

أبو نعيم الأصبهاني أحمد بن عبد الله ولد سنة (٣٣٦ هـ) ومحمد بن أيوب ـ ابن الضُّريس ـ وهو الذي يروي أبو نعيم عنه هذا الحديث توفي سنة (٢٩٤ هـ) ولم يبين أبو نعيم الواسطة بينه وبين محمد بن أيوب فنقول: إن أبا نعيم علَّق الحديث على محمد. . . فالحديث «معلَّق».

حكم المعلَّق:

حكم الحديث المعلق حكم المنقطع، ضعيف للجهل بحال الرَّاوي أو الرُّواة الساقطين: فهو إذا غير صالح للاحتجاج.

هذا وقد استثنى العلماء من هذا الحكم المعلَّقات الواقعة في

---

(١) حلية الأولياء لأبي نعيم: (١/ ١٠٠).

المصنفات التي التزم أصحابها إخراج الحديث الصحيح فقط، ومثَّلوا ذلك بصحيحي البخاري ومسلم.

حكم معلقات الصحيحين:

وقع في «صحيح مسلم» أربعة عشر حديثاً معلقاً فقط بيَّنها الإمام النووي رحمه الله في شرحه عليه، ووضَّح اتصالها من طرق أخرى وتحققت صحَّتها[1].

وأَمَّا في «صحيح البخاري» فقد كَثُرَت المعلَّقات فيه في تراجم (عناوين) الأبواب[2]، وقد قسَّمها العلماء إلى قسمين:

القسم الأول:

ما علَّقه بصيغة الجزم بلفظ: قال فلان، أو عن فلان، أو روى فلان ومن أمثلته:

١ ـ وقا ل النبي ﷺ: «شاهداك أو يمينه»[3].

٢ ـ قال المسور بن مخرمة: سمعت النبي ﷺ وذكر صهراً له فقال: «وعدني فوَفاني»[4].

٣ ـ قال نافع بن جُبير عن أبي هريرة رضي الله عنه عانق النبي ﷺ الحسن[5].

---

(١) شرح النووي على صحيح مسلم: (١/ ١٦ ـ ١٩). وانظر تدريب الراوي: (١/ ٩٠).

(٢) قال السيوطي: «إنها مئة وستون حديثاً» تدريب الراوي: (١/ ٩٠).

(٣) البخاري: كتاب الشهادات، باب: يحلف المدَّعى عليه حيث وجبت عليه اليمين.

(٤) البخاري: كتاب الشهادات، باب: من أمر بإنجاز الوعد.

(٥) البخاري: كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب: مناقب الحسن والحسين رضي الله عنهما.

٤ ـ باب: من قال في الخطبة بعد الثناء: «أما بعد» رواه عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ[١].

القسم الثاني

ما علَّقه بغير صيغة الجزم، بلفظ: رُوي عن فلان، أو يُحكى عن فلان، أو يُذكر...، أو يُقال... وتسمى مثل هذه الصيغ: «صيغ التمريض»

ومن أمثلته:

١ ـ ويذكر عن ابن عمر رضي الله عنهما: عن النبي ﷺ قال: «جُعل رزقي تحت ظلّ رمحي، وجعل الذِّلَّة والصَّغار على من خالف أمري»[٢].

٢ ـ باب: «من مسَّ الحرير من غير لبس» ويُروى فيه عن الزبيدي عن الزهري عن أنس عن النبي ﷺ[٣].

فأما القسم الأول من هذه المعلقات فقد بيَّن ابن الصلاح حكمها بقوله: «ما كان من ذلك ـ أي المعلقات ـ ونحوه بلفظ فيه جزمٌ وحكم به على من علَّقه عنه فقد حُكم بصحته عنه مثاله: قال رسول الله ﷺ كذا وكذا، قال ابن عباس: كذا. قال مجاهد: كذا، وقال عفان كذا، قال القعنبي: كذا، روى أبو هريرة كذا وكذا. وما أشبه ذلك من العبارات فكل ذلك حكم منه على من ذكره عنه بأَنَّه قد قال ذلك ورواه؛ فلن يستجيز إطلاق ذلك إلا إذا صحّ عنده ذلك عنه. ثم إذا كان الذي علَّق الحديث عنه دون الصحابة فالحكم بصحته يتوقف على اتصال الإسناد بينه وبين الصحابي»[٤]

---

(١) البخاري: كتاب الجمعة.

(٢) البخاري: كتاب الجهاد والسِّير، باب: ما قيل في الرمح.

(٣) البخاري: كتاب اللِّباس.

(٤) علوم الحديث لابن الصلاح: (٢٤ ـ ٢٥).

أما القسم الثاني من المعلقات فقد قال في بيان حكمها:

«وأما ما لم يكن في لفظه جزمٌ وحكمٌ مثل: روي عن رسول الله ﷺ كذا وكذا. أو رُوي عن فلان كذا، أو: وفي الباب عن النبي ﷺ كذا وكذا، فهذا وما أشبهه من الألفاظ ليس في شيء منه حكم منه بصحة ذلك عمَّن ذكره عنه؛ لأَن مثل هذه العبارات تستعمل في الحديث الضعيف أيضاً، ومع ذلك فإيراده له في أثناء الصَّحيح مشعرٌ بصحة أصله إشعاراً يؤنَسُ به ويُركن إليه والله أعلم»[1].

هذا كله فيما إذا نقل البخاري عمن هُم فوق شيوخه. أما إذا نقل البخاري عن شيوخه المباشرين بلفظ قال فلان، كما لو نقل عن هشام بن عمار وهو من شيوخه فقال: «قال هشام بن عمار» فإن المحققين من أهل الحديث ذهبوا إلى أنَّه ليس من المعلَّق، وإنما يستعمل البخاري هذه العبارة عندما يكون قد روى عن شيخه المذكور هذا الحديث قراءة عليه ومناولة[2].

هذا وقد قام الحافظ ابن حجر بتتبع معلقات البخاري فوجدها كلَّها متصلة من طرق أخرى بعضها عن البخاري وبعضها عن غيره، وجمعها في أكثر من كتاب منها كتابه «تغليق التعليق»[3].

ومن المعلقات أيضاً البلاغات التي في «الموطأ» وقد ذكرنا عند الكلام عن الحديث المعضل مثالاً لها، وهذه البلاغات حجَّة عند مالك وعند أتباعه، ومع ذلك قام أحد أئمة المالكية، وهو الإمام أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري الأَندلسي (ت: ٤٦٣ هـ) بوصل

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح: (٢٥).

(٢) انظر في تحقيق هذه المسألة كتاب منهج النقد للدكتور نور الدين عتر: (٣٧٥ - ٣٧٧).

(٣) تدريب الراوي: (١/ ٩٠) وكتاب «تغليق التعليق» طبع مؤخراً.

هذه البلاغات[1] كلَّها في كتابه «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» غير أنَّه ذكر أَنَّ أَربعة بلاغات لم يستطع وصلها، فقام الإمام أبو عمرو بن الصلاح بوصلها في رسالة مفردة[2].

العلاقـة بين المعلَّق والمعضـل:

النسبة بين هذين النوعين من الحديث هي العموم والخصوص الوجهي فهما يلتقيان في صورة وينفرد كل منها في صورة.

فالصورة التي يلتقيان بها: إذا كان الساقط من أول السند أكثر من راوٍ على التوالي حتى لو سقط السند جميعاً. ففي هذه الصورة يكون الحديث معلقاً ومعضلاً أيضاً.

والصورة التي ينفرد بها المعلق عن المعضل: إذا كان الساقط من أَوَّل السند راوٍ واحد فقط، وتتمة السَّند موجود لا انقطاع فيه، فهذا الحديث يكون معلقاً لا معضلاً.

والصورة التي ينفرد بها المعضل عن المعلق: إذاكان الساقط من الإسناد أكثر من راوٍ ليس في أول السند بل في وسطه أو آخره، فعندها يكون الحديث معضلاً وليس بمعلق.

* * *

---

(١) وكذلك وصل المرسلات، والمنقطعات، وما قال فيه مالك: عن الثقة. ومجموع ذلك كله «واحد وستون حديثاً».

(٢) تدريب الراوي: (١/ ١٧٦).

الحديث المدلَّس

تعريفه:

«هو الذي رواه من عُرف بالتَّدليس وفيه شبهة انقطاع أو إيهام في اسم راو».

أقسام التَّدليس:

للتدليس أقسام ترجع إلى قسمين اثنين: تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ.

القسم الأول ـ تدليس الإسناد: «وهو أَن يروي الرَّاوي عن راوٍ لقيه وسمع منه ما لم يسمعه منه بلفظٍ مُوهم أَنه سمعه منه».

فخرج بقولنا: «عن راوٍ لقيه» ما إِذا روى عمَّن لم يَلْقه ولو كان معاصراً له، فإنه لا يكون عند ذلك هذا المروي مدلَّساً بل هو من «المرسل الخفي»[1].

وخرج بقولنا: «ما لم يسمعه منه بلفظ موهم أَنه سمعه منه»: ما سمعه منه وصرَّح بسماعه منه كأَنْ يقول: «حدثنا أو سمعت..»

ومعنى قولنا: «بلفظٍ موهم أَنَّه سمعه منه» أن يقول: «عن فلان» أو«قال فلان» أو نحوهما من الألفاظ التي تحتمل السَّماع وعدمه[2].

وأَمَّا إذا قال الراوي: «حدثنا فلان» وهو لم يسمع منه فلا يسمى عندها هذا الراوي «مدلِّساً» بل هو«كذَّاب».

---

(١) سيأتي مبحث «المرسل الخفي» بعد مبحث المدلّس..

(٢) والحال أنّه لم يسمع منه وإنَّما يكون بينهما راوٍ آخر أو أكثر، ويعرف ذلك بسؤال الراوي نفسه واعترافه بذلك، كما سيتبين لنا من خلال المثال.

مثال تدليس الإسناد:

أخرج الحاكم[1] من طريق أبي عوانة عن الأعمش عن إبراهيم التَّيمي عن أبيه عن أبي ذرٍّ أَن النبي ﷺ قال: «فلان في النار ينادي: يا حنَّان يا منَّان».

قال أبو عَوانة: قلت للأعمش سمِعْتَ هذا من إبراهيم؟ قال لا، حدَّثني به حكيم بن جبير عنه.

أنواع من التدليس تلتحق بتدليس الإسناد:

ويلتحق بتدليس الإسناد عدة أنواع ذكرها علماء هذا الشأن ومن هذه الأَنواع:

١ ـ تدليس القطع: «وهوأَن يروي عمَّن سمع منه ما لم يسمعه منه دون أَن يذكر لفظ الأداء».

مثاله: ما روي عن علي بن خَشْرم قال: «كنَّا عند سفيان بن عيينة فقال: الزهري.

فقيل له: سمعْتَه من الزُّهْري؟

فسكت، ثم قال: الزُّهْري؟

فقيل له: حدَّثكم الزُّهْري؟

فقال: لم أسمَعْه من الزُّهري، ولا ممن سمعه من الزُّهري، حدَّثني عبد الرزاق عن معمر عن الزُّهري»[2].

فالزهري من شيوخ سفيان بن عيينة إلا أَنَّ ابن عيينة لم يسمع ما أَحبَّ أن يرويه من الزهري إنما سمعه عنه بواسطة، وعندما بدأ بذكر السند لم

---

(١) معرفة علوم الحديث: (١٠٥).

(٢) جامع التحصيل في أحكام المراسيل: (١١٠)، وقارن بمعرفة علوم الحديث: (١٠٥).

يذكر صيغة الرِّواية، وإِنَّما اقتصر على ذكر اسم شيخه الزهري مباشرةً. ولذا سمي تدليسه هذا «تدليس القطع».

٢ ـ تدليس العطف: «وهو أَنْ يصرح بالتَّحديث عن شيخ له ويعطف عليه شيخاً آخر له، ولا يكون سمعه من الشيخ الآخر[١]»

مثاله: قال الحاكم: «حدَّثونا أنَّ جماعة من أصحاب هُشيم اجتمعوا يوماً على أَلاَّ يأخذوا منه التَّدليس، ففطن لذلك، فكان يقول في كل حديث يذكُره: حدّثنا حُصين ومغيرة عن إبراهيم.

فلما فرغ قال لهم: هل دلَّست لكم اليوم؟.

فقالوا: لا.

فقال: لم أسمع من مغيرة حرفاً ممَّا ذكرته، إنما قلت: حدثني حُصين، ومغيرة غير مسموع لي»[٢].

٣ ـ تدليس التسوية: «وهو أَنْ يروي حديثاً من طريق فيه راوٍ ضعيف بين ثقتين لقي أحدهما الآخر، فيُسقط الضعيف ويروي الحديث عن الثقتين[٣]».

وكان يفعل هذا النوع من التدليس «الوليد بن مسلم القرشي» حيث كان يروي عن شيخه «الأوزاعي» أحاديث يرويها «الأوزاعي» عن شيوخ ضعفاء عن شيوخ ثقات أدركهم الأوزاعي فيسقط أسماء الضعفاء من السَّند ويسويه عن الثقات[٤].

وإليك هذا المثال التوضيحي:

---

(١) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس لابن حجر: (٢٥).

(٢) معرفة علوم الحديث: (١٠٥).

(٣) جامع التحصيل: (١١٦ ـ ١١٧).

(٤) انظر تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي: (٣١/ ٩٧)، وجامع التحصيل: (١١٨).

حدَّث الوليد بن مسلم فقال: حدَّثنا الأوزاعي عن نافع مولى ابن عمر... وكان عليه أن يقول: حدَّثنا الأوزاعي عن عبدالله بن عامر عن نافع مولى ابن عمر.

فالأوزاعي ونافع: ثقتان.

وعبد الله بن عامر: ضعيف.

فأسقط الوليدُ «عبد الله بن عامر» لكونه ضعيفاً، وجعل السند عن الأوزاعي عن نافع مباشرة، علماً بأنَّ نافعاً من شيوخ الأوزاعي إلا أنَّه لم يسمع هذا المَرْويَ عنه.

ويُسمي العلماء هذا الفعل«تجويداً» فيقولون: «جوَّده فلان» أي ذكر من فيه من الأجواد الثقات وحذف غيرهم[1].

حكم تدليس الإسناد وما يلتحق به:

ذم العلماء هذا النَّوع من التَّدليس وكرهوه لما فيه من تغطية حال المحذوفين مما يوقع في اللَّبْس في الحديث وكان أمير المؤمنين في الحديث الإمام شعبة بن الحجَّاج من أَشدّ المنكرين له، فقد نُقل عنه أنه قال: «التدليس أخو الكذب»[2] وهذا محمول منه على المبالغة في الزَّجر عنه والتنفير منه[3].

وذُكر لعبد الله بن المبارك رجلٌ كان يدلِّس، فقال فيه قولًا شديداً وأنشد فيه:

دلس للنَّاس أحاديثه   والله لا يقبل تدليسا[4]

---

(١) تدريب الراوي: (١/ ١٨٨).

(٢) جامع التحصيل: (١١١).

(٣) تدريب الراوي: (١/ ١٩٠).

(٤) معرفة علوم الحديث: (١٠٣).

وعن حمَّاد بن زيد: المدلِّس متشبِّع بما لم يُعط[1].

وكراهة هذا النوع من التَّدليس تتفاوت بحسب الباعث عليه:

١ ـ فإن كان الحامل عليه إخفاء أَمر الحديث لكونه غير مقبول حَرُمَ ذلك.

٢ ـ وإن كان الحامل عليه كون المروي عنه أصغر سناً أو نازل الرواية فأسقطه المدلِّس ليوهم علو السَّند كُرِه.

٣ ـ وإن كان الحامل عليه اختبار انتباه السامع أَو قوة حفظه فهذا أَمر جائز.

وأفحش أنواع تدليس الإسناد «تدليس التسوية» لأَنَّه ـ بالإضافة إلى تغطية حال الحديث والتلبيس على من أراد الاحتجاج به ـ ربّما ألحق بشيخه وصمة التَّدليس فجعله في محل التّهمة التي هو بريء منها[2]

القسم الثاني:

تدليس الشيوخ: «هو أَن يسمي شيخه أو يكنيه أو يلقبه على خلاف ما اشتهر به تعمية لأَمره».

مثاله:

ما كان يفعله أبو بكر بن مجاهد المقرىء حيث كان يُحدِّث عن شيخه أبي بكر بن أبي داود السّجستاني، فيقول: «حدثنا عبد الله بن أبي عبد الله»[3].

فأبو بكر بن أبي داود اسمه: «عبد الله» إلا أَنَّه لم يشتهر به وإِنَّما اشتهر بكنيته.

---

(١) معرفة علوم الحديث: (١٠٣) وجامع التحصيل: (١١١).

(٢) جامع التحصيل: (١١٧).

(٣) تدريب الراوي: (١/ ١٩١).

وكان ابن مجاهد يحدِّث أَيضاً فيقول: «حدثنا محمد بن سند» وهو يريد أبا بكر محمد بن حسن النَّقاش المفسر، فنسبه إلى «سَنَد» وهو أَحد أَجداده[1] ولم ينسبه إلى أبيه«حسن» وهو الاسم الذي يشتهر به[2].

نوع ملحق بتدليس الشيوخ:

هذا وقد ألحق الحافظ ابنُ حجر بهذا القسم من التدليس نوعاً سماه «تدليس البلاد» ومثَّله بقوله:

إذا قال المصري: «حدثني فلان بالأندلس » وأراد موضعاً بالقرافة.

أو قال: «بزقاق حلب» وأراد موضعاً بالقاهرة.

أو قال البغدادي: «حدثني فلان بما وراء النهر» وأراد نهر دجلة.

أو قال: «بالرقة» وأراد بستاناً على شاطىء دجلة.

أو قال الدمشقي: «حدثني بالكرك» وأراد كرك نوح وهو بالقرب من دمشق.

ثم قال: «ولذلك أَمثلة كثيرة»[3].

حكم تدليس الشيوخ وما يلتحق به:

كره العلماء هذا القسم من التَّدليس، وإن كانوا يرون أَن كراهته ـ من حيث الجملة ـ أخف من كراهة القسم الأول ـ أي تدليس الإسناد ـ وإنَّما يكره تدليس الشيوخ لأنه قد يؤدي إلى تضييع المروي عنه، ويوعِّرالطريق لمعرفته على من يطلب الوقوف على حاله وأهليته[4]

ثم إن الحال في كراهته يختلف باختلاف الحامل عليه:

١ ـ فإن كان الباعث عليه كون المروي عنه ضعيفاً فيدلِّسه ليوهم أنَّه

---

(١) إذ هو: محمد بن حسن بن زياد بن هارون بن جعفر بن سند.

(٢) شرح شرح نخبة الفكر: (٤٢١).

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر: (٢/ ٦٥١).

(٤) علوم الحديث لابن الصلاح: (٧٦).

إنَّما يروي عن الثِّقات، فهذا مكروه جداً وقد يبلغ التحريم.

وممن كان يفعل ذلك «عطية العوفي»[1] حيث نقل ابن رجب الحنبلي في شرح العلل عن الإمام أَحمد بن حنبل أَنَّه قال عن عطية هذا: «هو ضعيف الحديث، بلغني أَنَّ عطية كان يأتي الكلبي ـ محمد بن السَّائب ـ[2] فيأْخذ عنه التَّفسير، وكان يُكنيه بأَبي سعيد[3] فيقول: قال أبو سعيد، قال أبو سعيد»[4].

٢ ـ وإن كان الدافع لذلك كون المروي عنه صغيراً في السّن أَو تأخرت وفاته وشاركه فيه من هو دونه، فالكراهية أَخف.

وممن كان يفعل ذلك الحارث بن أبي أسامة صاحب المسند، كان يروي عن أبي بكر بن أبي الدنيا ويقول: حدثنا أبو بكر الأُموي، أو حدثنا عبد الله بن سفيان الأُموي، أو: حدثنا أبو بكر بن سفيان الكوفي. وكلها أسماء وكنى لابن أبي الدنيا لم يشتهر بها[5].

وقد كان الحارث أكبر من شيخه ابن أبي الدنيا[6] فلذلك كان يدلِّس في اسمه.

٣ ـ وإن كان الدافع إيهام كثرة الشيوخ، بأن يروي عن الشيخ الواحد في مواضع متعددة يعرّفه في كلِّ موضع منها بصفة أو اسم يُوهم أنَّه غيره،

---

(١) هو عطية بن سعد العوفي، قال ابن حجر في التقريب: صدوق يخطيء كثيراً وكان شيعياً مدلِّساً.

(٢) أبو النضر الكوفي النَّسابة المفسر، قال ابن حجر: متَّهم بالكذب.

(٣) أي أنَّ عطية كان يذكر الكلبي بكنيته «أبي سعيد» ـ وهي كنية لم يشتهر بها ـ ليوهم أنَّه إنمَّا يروي عن سيدنا أبي سعيد الخدري.

(٤) انظر شرح علل الترمذي لابن رجب: (٢/ ٦٩٠ ـ ٦٩١).

(٥) فتح المغيث للسخاوي: (١/ ١٧٩).

(٦) فقد عاش الحارث ما بين (١٨٦ ـ ٢٨٢هـ)، بينما عاش ابن أبي الدنيا ما بين (٢٠٨ ـ ٢٨١هـ).

فهذا قد أجازه بعض أئمة الحديث وكانوا يفعلونه، ومنهم الخطيب البغدادي فيما اشتهر عنه، فقد روى في كتابه «الرحلة في طلب الحديث» مثلاً عن: «الحسن بن محمد الخلال» ثم دلَّسه فسماه «الحسن بن أبي طالب».

وروى عن شيخه«محمد بن الحسين بن الفضل القطان» ثم قال: «حدثنا ابن الفضل» ويقول: «محمد بن الحسين» وهو هو دلَّسه[1].

٤ ـ وقد يكون الحامل على هذا القسم من التدليس اختبار فطنة طلاب هذا العلم وشحذ أذهانهم.

وعدَّ الحافظ ابن دقيق العيد هذا المقصد مصلحة، فقال: «وأما مصلحته: فامتحان الأذهان في استخراج التدليسات، وإلقاء ذلك إلى من يُرادُ اختبار حفظه ومعرفته بالرجال»[2].

ثم استدرك قائلاً: «ووراء ذلك مفسدة أخرى يراعيها أربابُ الصّلاح والقلوب، وهو ما في التَّدليس من التَّزين».

متى يصبح الرَّاوي مُدلِّساً وحكم روايته؟:

يعدُّ الرَّاوي مدلِّساً إذا وقع منه التَّدليس ولو مرَّة واحدة، يقول الإمام الشافعي: «ومن عرفناه دلَّس مرَّة فقد أَبان لنا عوْرَتَهُ في روايته، وليس تلك العورةُ بالكذب، فَنَرُدُّ بها حديثَه، ولا النصيحة في الصدْق فنقبل منه ما قبلنا من أهل النصيحة في الصّدق، فقلنا: لا نقبل من مدلِّسٍ حديثاً حتى يقول فيه: حدَّثني أو سمعت»[3].

وأَمَّا حكم ما يرويه المدلِّس فقد ظهر لنا من خلال كلام الشافعي

---

(١) منهج النقد في علوم الحديث: (٣٨٥).
(٢) الاقتراح في بيان الاصطلاح: (٢١).
(٣) الرسالة للإمام الشافعي: (١٦٤).

المتقدم بأنَّ المدلِّس ليس كذَّاباً، وبالتالي فالجمهور على أَن التَّدليس ليس بجرح ولا يقدح في عدالة المدلِّس، وعليه فإنْ جاءنا خبر من طريق من عُرف بالتَّدليس نظرنا إلى لفظه في أداء ما يرويه؛ فإن صرَّح بالسَّماع فقال: «حدثنا» أو «سمعت» أو ما شابهها من ألفاظ الأداء قَبلْنا روايته، وإن قال: «عن فلان» أو «قال فلان» أو «ذكر فلان» توقفنا في قبول ما رواه حتى يُبين السَّماع خشية أن يكون دلَّس.

ودليل ذلك أَن أَصحاب الكُتب الذين التزموا إخراج الحديث الصّحيح أخرجوا عن المدلِّسين الثِّقات الأحاديث التي يقولون فيها: «حدثنا» أو «أخبرنا» أو «سمعت» ونحوها.

وأما ما جاء في الصَّحيحين وشبههما من الكُتب الصحيحة عن المدلِّسين بطريق العنعنة فمحمول على ثبوت السَّماع له من جهة أُخرى، وإنما اختار صاحب الصحيح الطريق الذي فيه العنعنة لأَنها وافقت شرطه في الـرّواة. والله أعلم.

هذا هو رأْي جمهور المحدثين[1] وهناك أقوال أخرى مذكورة في كتب المصطلح لا نرى حاجة إلى ذكرها لكونها غير معتمدة.

أَشهر المدلِّسين:

عُني العلماء بذكر أَسماء المدلِّسين وبيان أَحوالهم، وأفردوا لذلك مصنَّفات خاصة، ومن أشهر تلك المصنَّفات:

١ ـ منظومة: للإمام شمس الدين الذهبي أبي عبد الله محمد بن أَحمد بن عثمان ابن قايماز(ت: ٧٤٨ هـ) سرد فيها أسماء المدلِّسين، قال في مطلعها:

---

(١) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح: (٧٥)، جامع التحصيل في أحكام المراسيل: (١١١ ـ ١١٢).

خُذ المدلِّسين يا ذا الفكر: جابر الجعفيُّ، ثمَّ الزُّهري
والحسنُ البصري، قل: مكحولُ، قتادةٌ، حُميدٌ الطويلُ

وقد علَّق على هذه المنظومة الشيخ عبد العزيز الغماري بشرح مختصر، وسماه «التأنيس بشرح منظومة الذهبي في أهل التدليس» مطبوع.

٢ ـ التبّيين لأَسماء المدلِّسين: في جزء لطيف مفيد، وهو لبرهان الدين أبي الوفاء إِبراهيم بن محمد سبطِ ابن العجمي (ت: ٨٤١ هـ)

٣ ـ تعريف أَهل التَّقديس بمراتب الموصوفين بالتَّدليس: للحافظ ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني (ت: ٨٥٢ هـ) وهو أَوسع كتاب وأَجمعه في هذا الباب رتَّب فيه المدلِّسين على خمس مراتب(١):

المرتبةُ الأُولى: من لم يوصف بذلك إلَّا نادرا. ومنهم:

ـ يحيى بن سعيد الأنصاري (ت: ١٤٣ هـ) وهو من صغار التابعين(٢).

ـ هشام بن عروة بن الزُّبير (ت: ١٤٥هـ)(٣).

المرتبة الثانية: من احتَمل الأَئمة تدليسه وأخرجوا له في الصّحيح لإمامته وقلَّة تدليسه في جنب ما روى، أَو كان لا يدلِّس إلا عن ثقة، ومن هؤلاء:

ـ سفيان بن سعيد الثوري (ت: ١٦١ هـ) قال البخاري: «ما أَقل تدليسه» وهو إمام مشهور فقيه عابد كبير(٤).

---

(١) وانظر هذه المراتب في جامع التحصيل: (١٣٠ ـ ١٣١).
(٢) تعريف أهل التقديس: (٤٧).
(٣) المرجع السابق: (٤٦).
(٤) المرجع السابق: (٦٤).

ـ سفيان بن عيينة الهلالي الكوفي (ت: ١٩٨ هـ) كان يدلِّس لكن لا يدلِّس إلاّ عن ثقة، وادَّعى ابن حبَّان بأنَّ ذلك كان خاصاً به[١].

المرتبة الثالثة: من أكثروا من التَّدليس، فلم يحتج الأَئمة من أَحاديثهم إلاَّ بما صرّحوا فيه بالسَّماع. وممن ذكرهم في هذه المرتبة:

ـ حُميد الطَّويل بن أبي حميد: صاحب سيدنا أنس بن مالك رضي الله عنه وقد دلَّس عنه الكثير[٢].

ـ ابن جريح عبد الملك بن عبد العزيز المكي: فقيه الحجاز المشهور[٣].

ـ قتادة بن دعامة السَّدوسي: الرَّاوي عن سيدنا أنس رضي الله عنه، وكان حافظ عصره (ت: ١١٧ هـ)[٤].

ـ ابن شهاب الزهري محمد بن مسلم بن عبيد الله المدني (ت: ١٢٤هـ): الإمام المشهور[٥].

المرتبة الرابعة: من اتُّفق على أنه لا يُحتج بشيء من حديثهم إلاّ بما صرّحوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم عن الضعفاء والمجاهيل، ومنهم:

ـ بقية بن الوليد الحمصي: المحّدث المشهور[٦].

ـ محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي المدني، صاحب المغازي (ت: ١٥٠ هـ)[٧].

---

(١) تعريف أهل التقديس: (٦٥).

(٢) المرجع السابق: (٨٦).

(٣) المرجع السابق: (٩٥).

(٤) المرجع السابق: (١٠٢).

(٥) المرجع السابق: (١٠٩).

(٦) المرجع السابق: (١٢١).

(٧) المرجع السابق: (١٣٢).

- الوليد بن مسلم الدمشقي: موصوف بالتدليس الشديد مع الصّدق (ت: ١٩٥ هـ)[١].

المرتبة الخامسة: من ضُعِّف بأمر آخر سوى التدليس فحدثيهم مردود ولو صّرحوا بالسَّماع إلاّ أَن يوثَّق ممن كان ضعفه يسيراً. ومن أمثلة هؤلاء:

- عبد الله بن لهيعَة الحضرمي: قاضي مصر ضُعِّف بسبب اختلاطه في أخر عمره وكان يدلِّس عن الضعفاء[٢].

هذا وقد بلغ مجموع الذين ذكرهم الحافظ ابن حجر في كتابه ممن وصف بالتدليس (١٥٢) راوياً فقط.

* * *

---

(١) تعريف أهل التقديس: (١٣٤).

(٢) المرجع السابق: (١٤٢).

الحديث المرسل الخفي

تعريفه: «هو أَن يروي الراوي عمَّن عاصره ولم يلْقه، أَو لَقيَه ولم يسمع منه».

وهذا النوع من علوم الحديث المهمة والدقيقة، ومن ثمَّ قال الحافظ العلائي: «وهو نوع بديع من أهم أنواع علوم الحديث، وأكثرها فائدة، وأعمقها مسلكاً، ولم يتكلم فيه بالبيان إلا حذَّاق الأئمة الكبار. . .»(١).

طرق معرفته:

نتيجة لدقة هذا النوع من الحديث وضع علماء هذا الفن ضوابط مفصَّلة لمعرفة الإرسال الخفي، يقول الحافظ العلائي: «ويدرك بالاتساع بالرواية والجمع لطرق الحديث، مع المعرفة التامة، والإدراك الدقيق، ولمعرفته طرق. .» ثم سرد هذه الطرق، ونحن نذكرها مبسطة مفصَّلة مشفوعة بالأمثلة المناسبة:

الطريق الأول: أن يُعرف عدم اللقاء بين الرَّاوي والمروي عنه مع كونهما في عصر واحد، ويكون ذلك بمعرفة التاريخ، أو بنص إمام مطّلع على ذلك.

مثاله: ماقيل في الحسن البصري عن أبي هريرة، فإنه عاصره ولكن لم يجتمع به، ولما جاء أبو هريرة إلى البصرة كان الحسن في المدينة، ولما

---

(١) جامع التحصيل: (١٤٥).

كان أبو هريرة قد خرج منها فلم يجتمعا[1] فما يرويه الحسن عن أبي هريرة بدون واسطة من قبيل المرسل الخفي.

الطريق الثاني: أَن يُعرف عدم سماع الراوي عن المروي عنه، ويكون بأن يصرِّح الرَّاوي عن نفسه بعدم السَّماع، أو بنصِّ أحد العارفين من أَهل هذا الفن.

مثال ذلك: ما أخرجه الترمذي من طريق أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أَبيه، قال: حدَّثنا هنَّاد وقتيبة قالا: حدثنا وكيع: عن إسرائيل عن أبي إسحاق، عن أبي عُبيدة عن عبد الله [بن مسعود] قال: خرج النَّبي ﷺ لحاجته؛ فقال: «التمس لي ثلاثة أحجارٍ. قال: فأتيته بحجرين وروثةٍ. فأخذ الحجرين وألقى الرَّوثة، وقال: إِنَّها ركسٌ»[2].

قال الترمذي بعد إخراجه هذا الحديث: «وأبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود لم يسمع من أَبيه...»[3].

وقد صرَّح أَبو عبيدة بذلك، فعن عمرو بن مرَّة: سأَلت أَبا عبيدة بن عبد الله هل تذكر من عبد الله شيئاً؟ قال لا[4].

الطريق الثالث: أَن يذكر الراوي الحديث عن رجلٍ، ثم يقول في رواية أخرى: نُبِّئْت عنه، أو أُخبرت عنه، ونحو ذلك[5].

مثاله: ما أخرجه الترمذي من طريق الوليد بن مسلم: أخبرني ثور بن

---

(١) المرجع السابق نفسه.

(٢) أخرجه الترمذي: في الطهارة (ما جاء في الاستنجاء بالحجرين) رقم [١٧].

(٣) انظر الترمذي: (١/ ٢٨).

(٤) الطبقات الكبرى لابن سعد: (٦/ ٢١٠).

(٥) جامع التحصيل: (١٤٦). وقد ذكر طريقاً آخر يتعارض مع «المزيد في متصل الأسانيد» وهو فيما نرى مما يدخل في إطار المعلَّل، لذا ضربنا صفحاً عن ذكره هنا.

يـزيـد عـن رجـاء بـن حيـوة عـن كـاتـب المغيـرة عـن المغيـرة بـن شعبة. . الحديث[1].

قال الترمذي: وهذا حديث معلول. . . سألت أبا زرعة ومحمد بن إسماعيل. [أي البخاري] عن هذا الحديث؟ فقالا: ليس بصحيح لأَن ابن المبارك روى هذا عن ثور عن رجاء بن حيوة قال: حدِّثْتُ عن كاتب المغيرة، مرسل.

الفرق بين الإرسال الخفي وتدليس الإسناد:

يظهر الفرق بين المرسل الخفي والمدلَّس تدليس إسناد من خلال التَّأمل في تعريف كلّ نوع:

فالمدلَّس: يختص برواية الرَّاوي عن شيخه الذي سمع منه ما لم يسمعه منه بصيغة موهمة للسَّماع.

والمرسل الخفي: يختص برواية الرَّاوي عمَّن لم يسمع منه، سواء لقيه أو لم يلقه.

والفرق الثاني: أَن التدليس يفارق حال المرسل بإيهامه السماع لما لم يسمعه، وليس في الإرسال إيهام سماع لعدم وجود السماع أصلاً.

حكم المرسل الخفي:

حكم المرسل الخفي حكم الحديث الضعيف، وهذا لا يقتضي أَن يكون المتن ضعيفاً، فقد يصح المتن إن تبيَّن اتصاله من طريق أُخرى.

الفرق بين المرسل الخفي والمنقطع:

ثـمَّ إنَّ الفرق بين المرسل الخفي وبين المنقطع واضح، فالمنقطع عدم الاتصال فيه معلوم بمجرد النَّظر في تاريخ الرَّاوي والمروي عنه، إذ لا معاصرة بينهما، بينما في المرسل الخفي المعاصرة معلومة ولا بد من

---

(١) الترمذي في الطَّهارة (ما جاء في المسح على الخفين أعلاه وأسفله) رقم [٩٧].

نصٍّ إمام مطلع على عدم اللقاء أَو السماع. وعليه فإنَّ المثال الذي تذكره أَكثر كتب المصطلح للمرسل الخفي لا يصلح إلاّ للمنقطع لفقد المعاصرة بين الراوي والمروي عنه، وهاك المثال مع البيان والتوضيح:

أَخرج ابن ماجه وغيره من طريق عمر بن العزيز عن عقبة بن عامر عن النبي ﷺ أنَّه قال: «رحم الله حارس الحرس»[1].

فعمر بن عبد العزيز لم يعاصر عقبة بن عامر إذ كانت ولادة «عمر» في حدود سنة ستين للهجرة، بينما كانت وفاة سيدنا «عقبة» سنة ثمان وخمسين للهجرة أي قبل ولادة «عمر» بسنتين.

وإذا انتفت المعاصرة يكون الحديث منقطعاً وليس مرسلاً خفي الإرسال.

* * *

---

(١) ابن ماجه في الجهاد (التكبير في سبيل الله) رقم [٢٧٦٩] والحاكم في المستدرك: (٨٦/٢).
وحارس الحرس: حارس العسكر، سمي بذلك لأنَّ العسكر حرس البلاد وهو حارسهم.

الحديث الشاذ

تعريف الشَّاذ: «هو ما يرويه الثِّقة أَو المقبول مخالفاً لمن هو أَولى منه في الحفظ والإتقان أَو الكثرة».

ويقابل الحديث الشاذ، الحديثُ المحفوظ.

فالمحفوظ: «هو ما يرويه الثِّقة المقبول وخالفه فيه من هو دونه في القبول».

هذا هو المعتمد في تعريف الحديث الشَّاذ والمحفوظ، وهذا مأخوذ من كلام الشافعي رضي الله عنه، حيث قال: «ليس الشَّاذ من الحديث أَن يروي الثِّقة ما لا يرويه غيره ـ هذا ليس بشاذّ ـ إنَّما الشَّاذ: أَن يروي الثِّقة حديثاً يخالف فيه النَّاس ـ هذا الشَّاذ من الحديث ـ»[1].

وعرَّفه الحافظ ابن حجر بقوله: «ما يخالف فيه الرَّاوي من هو أَرجح منه»[2].

وعليه فإِنَّه يشترط في الحديث الشَّاذ:

١ ـ أَن يكون راويه ثقة أَو ما ينفرد في راويته مقبولاً.

٢ ـ أَن يخالف في روايته من هو أَولى منه بالقبول، ويقصد بالمخالفة عدم إِمكانية الجمع بين ما رواه وبين ما رواه غيره.

---

(١) معرفة علوم الحديث: (١١٩)، الإرشاد للخليلي: (١٣).

(٢) شرح شرح النخبة: (٢٥٢).

أقسام الشَّـاذ وأمثـلته:

ينقسم الشَّاذ بحسب موقعه في الحديث إلى قسمين: شاذ في السند، وشاذ في المتن:

أ ـ الشذوذ في السند : «وهو أَن يخالف ثقةٌ في إسناده لحديث ما اشتهر عند الثِّقات».

مثاله:

أَخرج الترمذي من طريق: سفيان بن عُيينة عن عمرو بن دينار عن عَوْسَجَة عن ابن عباس: «أَن رجلاً مات على عهد رسول الله ﷺ ولم يَدَعْ وارثاً إِلاّ عبداً هو أَعْتَقَه، فأعطاه النَّبي ﷺ ميراثه»(١).

وقد روى هذاالحديث النَّسائي أَيضاً من طريق: ابن جريج عن عمرو بن دينار عن عَوْسَجَة عن ابن عبَّاس: أَن رجلاً . . . الحديث(٢).

فقد اتَّفق كلٌّ من سفيان بن عينية وابن جريح على رواية هذا الحديث متصلاً مرفوعاً رفعه سيدنا عبد الله بن عباس.

وخالفهما في الرواية حمَّاد بن زيد ـ وهو ثقة ـ فروى هذا الحديث مرسلاً حيث قال في روايته: عن عمرو بن دينار عن عَوْسَجَة: أَنَّ رجلاً . . . الحديث(٣).

وعليه فإنَّ رواية «حمَّاد» يحكم عليها بالشذوذ، بينما يحكم لرواية

---

(١) الترمذي في الفرائض (ميراث المولى الأسفل) رقم [٢١٠٦]، وابن ماجه في الفرائض (من لا وارث له) رقم [٢٧٤١].

(٢) النسائي في «السنن الكبرى»: في الفرائض (إذا مات المولى الأسفل) رقم [٦٤٠٥].

(٣) النسائي في «السنن الكبرى»: الفرائض (إذا مات المولى الأسفل) رقم [٦٤١٠].

عبد الملك بن جريج وسفيان بن عيينة بالحفظ.

ومن ثمَّ قال ابن أبي حاتم الرَّازي: «المحفوظ حديث ابن عيينة»[1].

ب ـ الشذوذ في المتن: «وهو أن يخالف الرَّاوي الثقة في ألفاظ الحديث من هو أوثق منه أو أرجح منه».

مثاله:

ما رواه المغيرة بن شعبة عن النَّبي ﷺ: «أنَّه توضَّأ ومسح على خُفَّيه».

فقد روى حديث المغيرة هذا بهذا اللَّفظ جمع من الرُّواة منهم:

١ ـ عبَّاد بن زياد ونافع بن جبير وغيرهم عن عروة بن المغيرة عن أبيه المغيرة[2].

٢ ـ إسماعيل بن محمد بن سعد عن حمزة بن المغيرة بن شعبة عن أبيه[3].

٣ ـ أبو الضُّحى مسلم بن صُبيح عن مسروق بن الأجدع الهمداني عن المغيرة[4].

٤ ـ معمر عن ابن شهاب الزُّهري عن المغيرة[5].

٥ ـ الأشعث بن أبي الشعثاء عن الأسود بن هلال عن المغيرة[6].

٦ ـ رجاء بن حيوة عن روَّاد كاتب المغيرة عن المغيرة[7].

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم: (٢/ ٥٢).

(٢) انظر: المصنَّف لعبد الرزاق [٧٤٨]، والبخاري [١٨٢] ومسلم [٢٧٤] وأبا داود [١٥١ و١٦١] والترمذي [٩٨] والنَّسائي [١٢٢] وابن ماجه [٥٤٥].

(٣) المصنَّف لعبد الرزاق رقم [٧٤٩].

(٤) انظر: المصنَّف لابن أبي شيبة: [١/ ١٧٦]، والبخاري [٣٦٣] ومسلم [٢٧٤]، وقارن بالمصنَّف لعبد الرزاق: [٧٥٠].

(٥) المصنَّف لعبد الرزاق رقم [٧٤٧].

(٦) أخرجه مسلم رقم [٢٧٤].

(٧) أخرجه أبو داود رقم [١٦٥] والترمذي [٩٧] وابن ماجه [٥٥٠].

٧ ـ قتادة بن دعامة السَّدوسي عن زرارة بن أَوفى والحسن البصري عن المغيرة[١].

وقد خالف هؤلاء جميعاً: عبد الرحمن بن ثروان أبو قيس الأَودي حيث روى هذا الحديث عن هزيل بن شرحبيل عن المغيرة بن شعبة: «أَن رسول الله ﷺ مسح على الجوربين والنَّعلين»[٢].

ولذلك حكَم عدد من العلماء على رواية عبد الرحمن بن ثروان عن هزيل بن شرحبيل هذه بالشُّذوذ لمخالفتها لما رواه جمهور الثِّقات.

قال الإمام النسائي: «ما نعلم أحداً تابع أبا قيس ـ عبد الرحمن بن ثروان ـ على هذه الرّواية، والصحيح عن المغيرة أَنَّ النَّبي ﷺ مسح على الخفين»[٣].

وقال أبو داود: «كان عبد الرحمن بن مهدي لا يُحدِّث بهذا الحديث لأَن المعروف عن المغيرة: أَنَّ النبي ﷺ مسح على الخفين..»[٤].

حكم الحديث الشَّاذ:

الحديث الشَّاذ ضعيف مردود، وذلك لأَن راويه وإن كان ثقة إلاَّ أَنَّه لما خالف من هو أولى منه بالقبول دلَّنا ذلك على أَنَّه لم يضبط في هذه الرِّواية التي خالف بها، فلذلك نقبل ما رواه الأَضبط ونردُّ ما عداه.

أقوال أُخرى في مفهوم الشَّـاذ:

ما ذكرناه في تعريف الشَّاذ هو ما عليه الجمهور وهو المعتمد، ولكن

---

(١) أخرجه أبو داود رقم [١٥٢].
(٢) أخرجه أبو داود رقم [١٥٩] والترمذي رقم [٩٩]، والنَّسائي [١٣٠].
(٣) انظر السنن الكبرى للنَّسائي في الطهارة (المسح على الجوربين): (١/ ٩٢).
(٤) انظر السنن لأبي داود في الطهارة (المسح على الجوربين): (١/ ١١٣).

هناك أراء أُخرى في الشَّاذ نقلت عن أئمة في هذا العلم لذا رأينا أن نعرضها هنا:

١ ـ قال الحاكم: «الشَّاذ: حديث يتفرَّد به ثقة من الثِّقات وليس للحديث أَصلٌ متابع لذلك الثقة»[١].

فالشاذ في رأي الحاكم هو ما يتفرَّد به الثقة خاصة ولو لم يخالف غيره، إلاَّ أَنَّ في تفرد هذا الثقة ما يشعر بعدم ضبطه.

والشَّاذ في رأي الحاكم أدق وأغمض من المعلول، ولذلك يقول: «وهو غير المعلول، فإن المعلول ما يوقف على علته أَنَّه دخل حديث في حديث، أووهم فيه راوٍ، أو أَرسله واحد، فوصله واهم..»[٢].

٢ ـ قال الخليلي: «الشاذ: ما ليس له إِلاَّ إسناد واحد يشذُّ بذلك شيخ، ثقة كان أَو غير ثقة»[٣].

فالشَّاذ في رأيه هو ما يتفرَّد راويه بروايته، سواء كان هذا الرَّاوي ثقة أو ضعيفاً، ولا يشترط فيه المخالفة، وهذا خلاف ما عليه العمدة في تعريف الشاذ من اشتراط المخالفة وكون الرَّاوي ثقة.

وحكم الشَّاذ عند الخليلي ذكره بقوله: «فما كان عن غير ثقة: فمتروك لا يقبل. وما كان عن ثقة: يُتَوقف ولا يُحتجُّ به»[٤].

٣ ـ أَما ابن دقيق العيد فقد حاول الجمع بين ما ذكره الخليلي والحاكم وبين ما عليه الجمهور فعرَّف الشَّاذ بقوله: «وهو ما خالف راويه الثقات، أَو ما انفرد به من لا يحتمل حاله أَن يُقبل ما تفرَّد به»[٥]

---

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم: (١١٩).

(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم: (١١٩).

(٣) الإرشاد للخليلي: (١٣).

(٤) المرجع السابق نفسه.

(٥) الاقتراح لابن دقيق: (١٧).

وظاهر من كلام ابن دقيق العيد هذا أنَّه يجعل الشَّاذ والمنكر والمتروك بمعنى واحد.

هذا وقد انتقد العلماء ما ذهب إليه غير الجمهور في الشاذ مستدلين بالأحاديث التي تفرد بها بعض الثقات وهي مروية في الصَّحيحين، ومَثَّلوا لذلك بحديث: «إنما الأعمال بالنِّيات...» حيث رواه البخاري في مفتتح صحيحه، وهو حديث قد تفرَّد بروايته: سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه: عن النبي ﷺ. وتفرَّد بروايته عن سيدنا عمر: علقمة بن وقَّاص اللَّيثي وتفرَّد بروايته عن علقمة بن وقَّاص: محمد بن إبراهيم التَّيمي. وتفرَّد بروايته عن محمد بن إبراهيم: يحيى بن سعيد الأنصاري. ثم عن يحيى بن سعيد رواه جمع غفير...[1].

وقد سلك ابن الصلاح في مبحث الشَّاذ مسلكاً آخراً، فقد أورد تعريف كل من الشافعي والخليلي والحاكم، وبيَّن ما يرِد على تعريف الخليلي والحاكم من النَّقد ثم قال: «الأمر في ذلك على تفصيل نُبينه فنقول:

إذا انفرد الراوي بشيء نظر فيه:

١ - فإن كان ما انفرد به مخالفاً لما رواه من هو أَولى منه بالحفظ لذلك وأَضبط كان ما انفرد به شاذاً مردوداً.

٢ - وإن لم يكن فيه مخالفة لما رواه غيره، وإنَّما هو أَمر رواه هو ولم يروه غيره فينظر في هذا الراوي المنفرد:

أ - فإن كان عدلاً حافظاً موثوقاً بإتقانه وضَبْطه قُبلَ ما انفرد به ولم يقدح الإنفراد فيه.

ب - وإن لم يكن ممن يُوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به كان

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح: (٧٧).

انفرداه به خارماً له مزحزحاً له عن حيِّز الصحيح»[1].

فتلخَّص مما ذكره ابن الصلاح أَن الشَّاذ على قسمين:

١ ـ قسم مقبول: وهو ما انفرد بروايته من تقبل روايته لثقته وضبطه، وهذا المنفرد:

إن كان تامَّ الضَّبط فحديثه صحيح.

وإن خفَّ ضبطه فحديثه حسن.

٢ ـ قسم مردود وهو:

أ ـ ما انفرد بروايته من لا يوثق بضبطه ومن لا يقبل حديثه[2].

ب ـ ما خالف فيه الثقة من هو أَولى بالقبول منه[3].

جـ ـ ما خالف فيه الضعيف من الرواة من هو ثقة[4].

ولا يخفى أَن هذا فيه محاولة للجمع بين الأَقوال مع ردٍّ لبعض ما جاء فيها.

* * *

(١) علوم الحديث لابن الصلاح: (٧٩).

(٢) وهذا ما يسميه العلماء «المتروك».

(٣) وهذا هو «الشاذ» على ما عليه الاعتماد.

(٤) وهذا هو «المنكر» كما سيأتي.

الحديث المنكر

تعريف المنكر: الرَّاجح في تعريف المنكر ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر في «شرح النخبة» حيث اشترط في المنكر ما اشترطه في الشَّاذ من وقوع المخالفة، لكن المخالف في المنكر هو الراوي الضعيف[1] وعليه فالمنكر:

«هو ما رواه الضَّعيف مخالفاً لما رواه الثِّقة».

ويقابل الحديثَ المنكر الحديثُ المعروف، فالمعروف:

«هو الذي يرويه الرَّاوي الثقة ويخالفه في روايته راوٍ ضعيف».

قال ابن حجر: «وإذا وقعت المخالفة مع الضَّعف فالرَّاجح يقال له: المعروف، ومقابله يقال له: المنكر»[2].

مثال المنكر:

مثَّل الحافظ ابن حجر للمنكر بما رواه ابن أبي حاتم الرَّازي من طريق: حُبيِّب بن حَبيبٍ الزَّيَّات عن أَبي إِسحاق السَّبيعي عن العَيْزار بن حُريث عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «من أقام الصلاة، وآتى الزكاة، وحجَّ، وصام، وقَرَى الضَّيف، دخل الجنَّة».

وهو حديث صحيح المعنى إلا أنَّه منكر من ناحية الإسناد، وذلك أَنَّ غير حُبيِّب من الثقات قد روى هذا الحديث عن أَبي إِسحاق عن ابن عباس

---

(١) انظر شرح شرح نخبة الفكر: (٣٣٧).

(٢) نزهة النظر مع شرحها: (٣٣٧ ـ ٣٣٨).

موقوفاً عليه من قوله[1]، وهو المعروف، وخالف حُبيِّبُ بن حَبيب فروى الحديث مرفوعاً، وحُبيِّب الزَّيَّات: هو أخو حمزة الزيات المقرىء، وهو ضعيف الحديث[2].

حكم المنكر:

الحديث المنكر حديث ضعيف شديد الضعف، لضعف راويه من جهة ومخالفته للثقات من جهة ثانية.

أَقوال أُخرى في المنكر:

لعلماء الحديث أَقوال أَخرى في تعريف المنكر، وذلك قبل استقرار المصطلح على يد الحافظ ابن حجر، ومن هذه الأقوال:

أ ـ عَرَّفه الإمام أبو بكر أحمد بن هارون البـرْديجي (ت: ٣٠١هـ): «هو الذي يُحدِّث به الرَّجل عن الصحابة أَو عن التَّابعين عن الصَّحابة لا يُعْرَف ذلك الحديث. . . إلاَّ من طريق الذي رواه فيكون منكراً»[3]

ومقتضى كلام البِرديجي أن «المنكر» يطلق على مجرد التَّفرد خالف أو لم يخالف، وقد مشى على ذلك عدد من الأئمة أمثال: أحمد بن حنبل، والنَّسائي.

وقد أَورد الدكتور نور الدين عتر أَمثلة على ذلك نوردها هنا:[4]

١ ـ قال الإمام أحمد عن أَفلح بن حُميد الأَنصاري ـ أَحد رجال الصحيحين الثقات ـ: «روى أَفلح حديثين منكرين:

---

(١) انظر: شرح شرح النخبة: (٣٣٨ ـ ٣٣٩)، علل الحديث لابن أبي حاتم: (٢/ ١٨٢).

(٢) انظر: كشف الأحوال في نقد الرجال: (٦٣)، المغني في الضعفاء للذهبي: (ترجمة رقم: ١٣٠٩).

(٣) شرح علل الترمذي لابن رجب: (١/ ٤٥٠).

(٤) منهج النقد في علوم الحديث: (٤٣٠ ـ ٤٣١).

إنَّ النبي ﷺ أَشعرَ الهدي.
وحديث: «وقَّت لأَهل العراق ذات عرق»[١].

فسمَّى الإمام أَحمد هذين الحديثين منكرين لتفرّد أَفلح بروايتيهما مع كونه ثقة.

٢ ـ حديث أَبي الزُّبير المكي قال: «سأَلتُ جابراً عن ثمن السِّنَّور والكلب؟ فقال: زجر النبي ﷺ عن ذلك» هكذا أخرجه مسلم[٢].

ورواه النَّسائي قال: «أَخبرني إبراهيم بن الحسن قال: أَنبأَنا حجَّاج بن محمد عن حمَّاد بن سلمة عن أَبي الزُّبير عن جابر بن عبد الله أَنَّ رسول الله ﷺ نهى عن ثمن الكلب والسِّنَّور إلاَّ كلب الصيد»[٣].

قال أبو عبد الرحمن ـ يعنى النَّسائي ـ: هذا منكر.

وهذا إِسناد رجاله ثقات لكنَّه تفرَّد برواية «إلاَّ كلب صيد» لذلك قال فيه النسائي: «منكر».

ويمكن أَن يُدخل هذا في الشَّاذ لأَنَّ هذه الزِّيادة فيها مخالفة.

ب ـ أما الإمام مسلم فالمنكر عنده هو ما تفرَّد بروايته الرَّاوي الضَّعيف يُستفاد ذلك من قوله في مقدمة صحيحه: «وعلامةُ المُنكر في حديث المحدِّث إذا ما عُرِضَت روايته للحديث على رواية غيره من أَهل الحفظ والرِّضا، خالفت روايَتُه روايتهم، أَو لم تكن توافقها، فإِذا كان الأَغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غيرَ مقبوله ولا مستعملِه»[٤].

---

(١) هدي الساري: (٢/ ١١٧).

(٢) أخرجه مسلم في المساقاة، باب: تحريم ثمن الكلب وحلوان الكاهن. . . رقم [١٥٦٩].

(٣) أخرجه النسائي في السنن الكبرى، في البيوع، باب: بيع الكلب إلا ما استثني منه، رقم [٦٢٦٤].

(٤) مقدمة صحيح مسلم: (١/ ٧).

ويبدو من تصرُّف التِّرمذي في «سُننه» أَنَّه يرى هذا الرأْيَ في المنكر، فمن أَمثلة ما ذكره رحمه الله في كتابه وحكم عليه بالنَّكارة قوله:

١ ـ «حدثنا الفضل بن الصَّبَّاح البغداديُّ: حدثنا سعيد بن زكريا، عن عنبسة بن عبد الرحمن، عن محمد بن زاذان عن محمَّد بن المُنكدر، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «السَّلام قبل الكلام».

وبهذا الإسناد عن النَّبي ﷺ قال: «لا تدعوا أَحداً إِلى الطَّعام حتى يُسلِّم».

قال أَبو عيسى الترمذي بعد أَن أَخرج هذا الحديث: «هذا حديث مُنكر لا نَعْرفه إلاَّ من هذا الوجه، وسمعت محمداً ـ أَي: ابن إسماعيل البُخاري ـ يقول: عَنْبَسة بن عبد الرحمن ضعيف في الحديث ذاهبٌ، ومحمد بن زاذان منكر الحديث»[1].

٢ ـ ومن ذلك أَيضاً ما أَخرجه في كتابه قال:

«حدثنا محمود بن غيلان: حدثنا شَبَّابة عن حَمْزة عن أَبي الزِّبير عن جابر رضي الله عنه قال: «إذا كتب أَحدُكم كتاباً فليُتَرِّبْهُ فإِنَّه أَنجحُ للحاجة».

ثم قال بعد إِخراجه: «هذا حديث منكر لا نعرفه عن أَبي الزُّبير إلاَّ من هذا الوجه. و«حمزة» هو عندي ابنُ النُّصيبيُّ هو ضعيف في الحديث»[2].

فظاهرٌ من صنيعه في هذين المثالين أَنَّه يحكم على الحديث بالنكارة إِذا تفرَّد بروايته من كان ضعيفاً في روايته. والله أَعلم.

مما تقدم يجب على المُعتني والمشتغل بهذا الفن التَّيقظ والتمييز بين

---

(١) الترمذي في الاستئذان، باب: ما جاء في السلام قبل الكلام، رقم [٢٦٩٩].

(٢) الترمذي في الاستئذان، باب: ما جاء في تتريب الكتاب، رقم: [٢٧١٣].

إطلاقات النَّكارة على الحديث عند العلماء المتقدمين حتى لا يقع في الالتباس ويُنسب إلى الوهم والغفلة والتَّسرع في الحكم.

الفرق بين «منكر الحديث» وبين: «روى المناكير» أو «يروي أَحاديث منكرة»:

مما يجب التنبه له أَنَّ العلماء يفرِّقون بين قولهم: «منكر الحديث» وبين قولهم: «روى المناكير» أو «يروي أَحاديث منكرة».

وممن أَوضح الفرق بين هذه العبارات العلامة ابن دقيق العيد حيث يقول: «قولهم روى مناكير لا يقتضي بمجرده تَرْكَ روايته حتى تكثُر المناكير في روايته، وينتهي إلى أن يقال فيه: منكر الحديث.

لأَنَّ منكر الحديث وصف في الرجل يستحق التَّرك لحديثه، والعبارة الأُخرى لا يقتضي الديمومة، كيف وقد قال الإمام أحمد بن حنبل في محمد بن إبراهيم التَّيمي: يروي أَحاديث مُنكرة، وهو ممن اتفق عليه الشيخان، وإِليه المرجع في حديث: «إنَّما الأعمال بالنيات»[1].

وقال الإمام السُّيوطي رحمه الله: «وقع في عبارتهم: أَنكر ما رواه فلان: كذا، وإِنْ لم يكن ذلك الحديث ضعيفاً.

وقال ابن عَدي: أَنكر ما روى بُريد بن عبد الله بن أَبي بردة: إِذا أَراد الله بأُمّةٍ خيراً قبض نبيها قبلها[2].

قال: وهذا طريق حسن رواته ثقات، وقد أَدخله قوم في صحاحهم. انتهى.

وقال الذهبي[3]: أنكر ما للوليد بن مسلم من الأَحاديث حديث حفظ

---

(١) انظر الرفع والتكميل: (١٤٦ ـ ١٤٧).

(٢) مسلم في الفضائل، باب: إذا أراد الله رحمة بأُمَّة قبض نبيها قبلها، رقم[٢٢٨٨].

(٣) ميزان الاعتدال للذهبي: (٤/ ٣٤٧).

القرآن[1]، وهو عند الترمذي وحسَّنه، وصححه الحاكم على شرط الشيخين»[2].

العلاقة بين الشَّاذِّ والمنكر:

يشترك الشَّاذ والمنكر في المخالفة.

ويفترقان بأَنَّ:

راوي الشَّاذ: ثقة، أَو مقبول الرِّواية، محتجٌّ به.

وأَما راوي المنكر: فهو ضعيف في روايته.

* * *

---

(١) حديث حفظ القرآن هو الدعاء الذي علَّمه رسول الله ﷺ لسيدنا علي كرم الله وجهه لحفظ القرآن وأخرجه الترمذي عن ابن عباس، وأوله: «يا أبا الحسن أَفلا أُعلِّمك كلماتٍ ينفعكَ الله بهنَّ، وينفَع بهنَّ من علَّمتهُ، ويثبِّت ما تعلَّمت في صدرك؟
قال: أَجل يا رسول الله فعلِّمني.
قال: إذا كانت ليلة الجُمعة، فإِنْ استطعتَ أَنْ تقوم في ثلث اللَّيل الآخر فإِنَّها ساعة مشهودةٌ والدعاءُ فيه مُستجاب، وقد قال أَخي يعقوب لبنيه: ﴿ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّيٓ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٩٨﴾ ﴾ [يوسف: ٩٨] يقول: حتَّى تأتي ليلة الجمعة، فإن لم تستطع فقُمْ في وسطها، فإن لم تستطع فقُمْ في أولها، فصلِّ أربع ركعات...» ثم ذكر الحديث في كيفية الصلاة، والدعاء في آخرها، الترمذي في الدعوات، باب في دعاء الحفظ، رقم [٣٥٧٠]، وقال: «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث الوليد بن مسلم» والحاكم في صلاة التطوع، صلاة حفظ القرآن: (١/٣١٦). وقال: «صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه» وتعقبه الذهبي، إلا أَن ابن حجر قال عن تعقب الذهبي: «هذا الكلام تهافت» انظر اللآليء المصنوعة: (٢/٦٧).

(٢) تدريب الراوي: (١/٢٠١).

الحديث المُضّطرب

تعريفه: «هو ما روي على أَوجهٍ مختلفة متساوية لا يمكن التَّرجيح بينها، سواء وقع هذا الاختلاف من جهة راوٍ واحد بأَنْ رواه مرَّة على وجه وأُخرى على وجه آخر، أو رواه أكثر من واحد يختلف فيه راويان فأكثر، ويكون في سندٍ رواتُه ثقات».

شروط تحقـق الاضطراب:

من خلال التعريف السابق يتبين لنا أَنَّ الاضطراب في الحديث لا يتحقق إلاّ إنْ توفر فيه شرطان هما:

١ ـ أَن تكون وجوه الاختلاف متساوية لا يترجَّح أَحدها على الآخر، فإنْ ترجَّح أَحد الوجوه كان الراجح صحيحاً محفوظاً، وكان المرجوح شاذاً.

٢ ـ تعذُّر الجمع والتوفيق بين هذه الوجوه، لأَنَّه إنْ أَمكن إزالة الاختلاف بالجمع بين تلك الوجوه على وفق قواعد المحدثين انتفى الاضطراب وصحّ الحديث.

ولا بدَّ من توفر الشرطين معاً حتى يُحكم بالاضطراب على الحديث.

وهذا النوع من الحديث دقيق المسالك ولهذا قلَّ التَّصنيف فيه، ولم يذكر السيوطي فيه إلا كتاب ابن حجر «المقترب في بيان المضّطرب»[1].

---

(١) تدريب الراوي: (١/ ٢٢٥).

أقسـام المضطرب وأَمثلته:

الاضطراب قد يكون في السند ـ وهو الغالب ـ وقد يكون في المتن.

وقد ذكر العلماء في كتبهم أمثلة على كلا القسمين وقلَّ أَنْ سلم مثال من النَّقد، وسنذكر هنا مثالاً واحداً على كلّ قسم على سبيل التوضيح:

أ ـ الاضطراب في السند:

مثاله ما رواه سيدنا علي رضي الله عنه عن النبي ﷺ أَنَّه قال: «إذا عطس أَحدكم فليقل: الحمد لله على كل حال، وليُقَلْ له: يرحمكم الله، وليقل هو: يهديكم الله ويصلح بالَكُم»[1].

فهذا الحديث مداره على محمد بن عبد الرحمن بن أَبي ليلىٰ وقد اختلف الرُّواة عنه:

١ ـ فرواه عنه كل من: يحيى القطان[2]، وعلي بن مسهر[3]، ومنصور بن أبي الأسود[4]، وأبي عوانة[5]، وابن أبي ذئب[6]، وغيرهم قالوا:

---

(١) أورده الدارقطني في العلل: (٣/ ٢٧٦ ـ ٢٧٧)، وسنقتصر من كلام الدارقطني على ما يوضح المقصود.

(٢) أخرج حديثه الترمذي في الأدب، رقم [٢٧٤١] والحاكم في الأَدب: (٤/ ٢٦٦)، وأحمد: (١/ ١٢٢).

(٣) أخرج حديثه: ابن ماجه في الأدب، باب: تشميت العاطس [٣٧١٥] وأحمد: (١/ ١٢٠).

(٤) حديثه عند أحمد: (١/ ١٢٠).

(٥) حديثه عند النسائي في السنن الكبرى: باب ما يقول إذا عطس؟ رقم: [١٠٠٤٠]

(٦) حديثه عند أبي يعلى: (١/ ١٨٥)، رقم: [٣٠١].

عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أخيه عيسى عن أبيه عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

٢ ـ وخالفهم بالرّواية عنه كل من: شعبة بن الحجاج[١]، وعدي بن عبد الرحمن أبي الهيثم فقالوا في روايتهم:

عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ عن أَخيه عيسى عن أبيه عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ عن أَبي أَيوب الأَنصاري[٢].

الاضطراب فيه واقع من محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى القاضي فإِنّه كان سيىء الحفظ.

قال الترمذي: كان ابن أبي ليلىٰ يضطرب في هذا الحديث.

وقال الحاكم: هذه من أوهامه.. فلو لا ما ظهر من هذه الأوهام لما نسبه أئمة الحديث إلى سوء الحفظ.

ب ـ الاضطراب في المتن:

مثاله حديث البسملة المشهور، وهو ما روي عن أَنسٍ رضي الله عنه أَنَّه قال: «قمت وراء أَبي بكر وعمر وعثمان فكلّهم كان لا يقرأ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ إذا افتتح الصَّلاة».

كذلك رواه مالك في الموطأ[٣]، وقد أَعلَّه الإمام أبو عمر ابن عبد البر

---

(١) حديثه عند الترمذي في الأدب باب كيف تشميت العاطس؟ رقم: [٢٧٤١] والنسائي في الكبرى، باب: ما يقول إذا عطس رقم: [١٠٠٤١/٢] أحمد في المسند: (٥/٤١٩، ٤٢٢)، والدارمي، باب: إذا عطس الرجل ما يقول؟ رقم [٢٥٦٠] والطبراني في الكبير: (٣/١٩٢)، ورقم: [٤٠٠٩]، والحاكم في الأدب: (٤/٢٦٦).

(٢) وهناك وجوه أخرى للاختلاف أَعرضنا عن ذكرها رَوْماً للاختصار.

(٣) الموطأ في الصلاة، باب: العمل في القراءة، (١/٨١)، وأَصله عند مسلم في الصلاة، باب: حجة من قال: لا يجهر بالبسملة رقم (٥٠).

في التمهيد بالاضطراب، ونحن نوجز لك شيئاً مما ذكره هذا الإمام حيث قال:

روته عن مالك طائفة فرفعته ذكرت فيه النبي ﷺ، إلاَّ أَنَّهم اختلفوا في لفظه اختلافاً كثيراً مضطرباً متدافعاً:

١ ـ منهم من كان يقول: «كانوا لا يقرءون بـ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾».

٢ ـ ومنهم من كان يقول: «كانوا لا يجهرون بـ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾».

٣ ـ ومنهم من كان يقول: «كانوا لا يتركون ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾».

٤ ـ ومنهم من كان يقول: «كانوا يفتتحون القراءة بـ ﴿الحمد لله رب العالمين﴾».

٥ ـ ومنهم من كان يقول: «كانوا لا يستفتحون بـ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾».

إلى وجوه أخرى ذكرها، ثم قال: «وهذا اضطراب لا يقوم معه حجّة لأَحدٍ من الفقهاء»[1].

الاحتجاج بالمضطرب:

الاضطراب سواء أكان في السند أو في المتن موجب لضعف الحديث، لإشعاره بعدم ضبط راويه ـ أو رواته ـ ومن شرط الصّحة أَنْ يكون كل راوٍ من رواة الحديث ضابطاً لما رواه.

هذا وقد يجتمع الاضطراب مع الصّحة في حالة وقوع الاختلاف في اسم راوٍ واحدٍ أو اسم أبيه أو نسبته ويكون هذا الراوي معروفاً ثقة فعند ذلك لا يضرُّ مثل هذا الاضطراب ويحكم للحديث بالصّحة مع تسميته

---

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: (٢/ ٢٢٨ ـ ٢٣٠).

مضطرباً، وفي الصحيحين أحاديث كثيرة بهذه المثابة[1].

ولنوضح ذلك بمثال:

روى الشافعي أَنَّ النبي ﷺ: «قضى في بَرْوع بنت واشِقٍ ونكحت بغير مهرٍ، فمات زوجها، فقضى لها بمهر نسائها وقضى لها بالميراث».

ثم قال: «فإِنْ كان ثبت عن النبي ﷺ فهو أَولى الأمور بنا.. ولم أحفظه بعد من وجهٍ يثبت مثلُه؛ وهو مرَّة يقال: عن معقل بن يسار، ومرَّة عن معقل بن سنان، ومرَّة عن بعض بني أشجع.»[2].

أَيِّ أنَّ الشافعي أَعلَّ الحديث للاضطراب باسم راويه عن النبي ﷺ ولكن مثل هذه الاضطراب لا يصلح للطعن بصحة الحديث لأَنه صحابي والصحابة كلهم ثقات، ولذلك قال البيهقي بعد أَنْ أورد كلام الشافعي السابق:

«وهذا الاختلاف في تسمية من روى قصة بَرْوع بنت واشق عن النبي ﷺ لا يوهن فإِنَّ أسانيد هذه الرّوايات صحيحة»[3].

* * *

---

(١) تدريب الراوي: (١/ ٢٢٥).

(٢) الأُمّ: في كتاب الصداق، باب التفويض: (١٠/ ٢٣٠ ـ ٢٣١).

(٣) معرفة السنن والآثار للبيهقي: كتاب الصداق، باب: أحد الزوجين يموت قبل الفرض والمسيس: (٥/ ٣٨٦). وانظر: دراسات منهجية في الحديث النبوي للدكتور نور الدين عتر: (٥٤ ـ ٥٥).

الحديث المعلّ ـ أو: المعلّل

تعريفه: «هو حديث ظاهره السلامة لجمعه شروط الصّحة، ولكن فيه علّة خفية قادحة في صحته تظهر للنّاقد عند البحث والتفتيش».

فالعلّة التي تجعل الحديث معلاً: هي الأَمر أَو السبب الغامض الذي يقدح في الصّحة. ويخرج بذلك العلّة التي لا تؤثر في صحة الحديث.

أنواع العلة: العلة تنقسم إلى:

١ ـ علّة قادحة تكون سبباً في تضعيف الحديث، ثم هذه العلّة القادحة:

أ ـ إما أَن تكون ظاهرة كالانقطاع في السند، أو القلب في المتن.

ب ـ وإما أَنْ تكون خفية وهي التي يسمى الحديث بسببها: «حديثاً معلاًّ».

٢ ـ علّة غير قادحة فيحكم للحديث بالصِّحة مع وجودها، ويمكن أَنْ نمثِّل لذلك بحديث «البيّعان بالخيار» فإِنَّه حديث صحيح متَّفق على صحَّته مخرَّج في الصحيحين[1] إلاَّ أَنَّ في أَحد أسانيده إلى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ـ راوي الحديث ـ علَّة حيث رواه: يعلى بن عُبيد ـ وهو ثقة ـ عن سفيان الثوري، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر مرفوعاً.

فالإسناد بهذه الصورة متَّصل بنقل العدل الضَّابط وعلَّته أَنَّ يعلى بن

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب البيوع، باب: كم يجوز الخيار؟ رقم (٢١٠٧).
ومسلم في البيوع: باب: ثبوت خيار المجلس، رقم [١٥٣١] وغيرهما.

عُبيد أَخطأ فذكر عَمرو بن دينار بدل عبد الله بن دينار[1] الذي يروي عن سيدنا ابن عمر وكلٌّ من عمرو وعبد الله ابني دينار ثقة، فهذه علَّة لا تؤثر في الحكم على الحديث بالصَّحة كما نبَّه على ذلك الحفَّاظ. ومن ثمَّ قال بعض الأئمة: «إنَّ من الصحيح ما هو صحيح معلول».

شروط المعـلّ

تحصَّل لدينا مما تقدَّم أَنَّه لا يطلق على الحديث أَنَّه «حديث معلّ» إلاَّ إنْ اجتمع في علّته وصفان:

١ ـ أَنْ تكون غامضة تحتاج إلى بحث وتفتيش حتى تظهر.

٢ ـ أَنْ تكون قادحة يستلزم وجودها تضعيف الحديث.

وقد يطلق على الحديث اصطلاح «المعل» عند بعض الأئمة وإن لم يجتمع في علَّته هذان الوصفان، فقد يجد الباحث أو النَّاظر في كتب العلل أحاديث معلة بفسق الرَّاوي وضعفه ونحو ذلك من أسباب الضعف التي مرَّت معنا في الأنواع السابقة. فمثلاً:

أَورد ابن الجوزي حديثاً من طريق عمر بن صهبان عن زيد بن أَسلم عن أَبي صالح عن أَبي هريرة قال: أتى رجل النبي ﷺ فقال: أجعل شطر صلاتي دعاء لك؟ قال: «نعم». وأعلَّه بـ «عمر بن صهبان» وكان ضعيفاً جداً متروك الحديث[2].

فهذه علَّة في الحديث قادحة، ولكنَّها ليست غامضة خفية.

والأصل في مثل هذا أَنْ لا يسمى «معلاًّ» ولذا قال الحاكم رحمه الله:

---

(١) وسبب غلطه: اشتراك عمرو وعبد الله في اسم الأب، وفي الرواية عن غير واحد من الشيوخ، وتقاربهما في الوفاة.

(٢) العلل المتناهية لابن الجوزي: كتاب الفضائل والمثالب، باب: في الصلاة عليه ﷺ، (١/ ١٨٣).

«وإنَّما يُعلَّل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإنَّ حديث المجروح ساقط واهٍ، وعلَّة الحديث تكثر في أَحاديث الثِّقات أَنْ يحدّثوا بحديث فتخفى عليهم علته، والحجة فيه عندنا العلم والفهم والمعرفة»[1].

أنواع المعلل وأمثلتها:

العلَّة قد تقع في السند أو في المتن أو فيهما معاً، وعليه فإنَّ الحديث المعلّ يتنوع بحسب موقع العلَّة فيه إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأوَّل: المعلّ في السند:

وهو أنْ تكون العلَّة القادحة في السَّند بأَن لا يعرف الحديث إلاَّ من رواية راوٍ واحد ثقة، ثم ظهر بعد التفتيش فيه علَّة كالاضطراب، أو الانقطاع الباطن، أو وقف في المرفوع، أو إرسال في الموصول. . إلخ».

مثاله:

روى عبد الملك بن جريج عن موسى بن عقبة عن سهيل بن أبي صالح عن أَبيه عن أَبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من جلس مجلساً فكثر فيه لغطه فقال قبل أَنْ يقوم من مجلسه: سبحانك اللّهم وبحمدك، أَشهد أَن لا إله إلاَّ أَنت، أستغفرك وأَتوب إليك. إلا غُفِرَ له ما كان في مجلسه».

فإسناد هذا الحديث صحيح سالم من القدح في الظَّاهر لثقة رواته واتّصاله، وبناء على ذلك حكم عدد من الأئمة على الحديث بالصَّحة اغتراراً بظاهر السند[2] ولكن بعض الأئمة المتقنين كشف عن وجود علّة

---

(١) معرفة علوم الحديث: (١١٢ ـ ١١٣).

(٢) فأخرجه الترمذي في الدّعوات، باب ما يقول إذا قام من مجلسه رقم [٣٤٢٩] وقال: «حسن صحيح» والحاكم في المستدرك: (١/ ١٣٤ـ ١٣٥) وصححه أيضاً، وغيرهما.

قادحة دقيقة فيه، وإليك ما ذكره السخاوي في بيانها، قال:

«إنَّ موسى بن إسماعيل أبا سلمة المنقري رواه عن وهيب بن خالد الباهلي عن سهيل المذكور [سهيل بن أبي صالح] فقال [أي: سهيل]: عن عوف بن عبد الله بن عتبة بن مسعود التابعي، وجعله من قوله.

وبذلك أعلَّه البخاري، وقضى لوهيب، مع تصريحه بأَنَّه لا يعرف في الدنيا بسند ابن جريج بهذا إلا هذا الحديث، وقال [أي البخاري]: لا نذكر لموسى سماعاً من سهيل. وكذا أَعلَّه: أحمد، وأبو حاتم، وأَبو زُرعة»[1].

وتوضيح ما تقدم:

أَنَّ هذا الحديث يرويه سهيل بن أبي صالح، ويرويه عن سهيل اثنان:

١ـ الأول: موسى بن عقبة، ورواه عن موسى ابنُ جريج.

٢ ـ الثاني: وهيب بن خالد، ورواه عن وهيب موسى بنُ إسماعيل المنقري.

الأول رواه متصلاً مرفوعاً من كلام النبي ﷺ.

والثاني رواه مقطوعاً من كلام عوف بن عبد الله التابعي.

فرجَّح البخاري وأبو زرعة وأحمد وأبو حاتم رواية الثاني على رواية الأول وذلك لأن ابن جريج وإن كان ثقة إلاَّ أَنَّه لا تعرف له رواية بهذا الإسناد إلَّا لهذا الحديث كما بين البخاري وقد وقع وهم على سهيل في رواية الحديث فرواه عنه موسى بن عقبة على هذا الوهم وعنه نقل ابن جريج.

وأما الرواي الآخر موسى بن إسماعيل فهو أَضبط لحديث سهيل وأَعرف به فرواه عن سهيل على وجهه ونقل ذلك عنه وهيبُ بن خالد.

---

(١) فتح المغيث: (١/٢١١ ـ ٢١٢)، وانظر: معرفة علوم الحديث: (١١٣ ـ ١١٤).

القسم الثاني: المعلّ في المتن:

مثاله:

ما رواه ابن أبي حاتم قال: «ذكر أبي حديثاً رواه حفص بن عبد الله النيسابوري عن إبراهيم بن طَهمْان عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة:

وسهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال:

قال رسول الله ﷺ: «إذا استيقظ أحدكم من منامه فليغسل كفيه ثلاث مرات قبل أَنْ يجعلهما في الإناء فإنَّه لا يدري أَين باتت يده، ثم ليغترف بيمينه من إنائه ثم ليصبَّ على شماله فليغسل مقعدته».

قال أبو حاتم: «وينبغي أن يكون: «ثم ليغترف بيمينه. . .» إلى آخر الحديث من كلام إبراهيم بن طَهمان فإنَّه كان يصل كلامه بالحديث فلا يميزه المستمع»[١].

كما يمثل العلماء للمعلّ بالمتن بحديث «البسملة» الذي مرَّ معنا عند الكلام على «المضطرب»[٢].

القسم الثالث: المعلّ في السند والمتن معاً:

مثاله:

ما جاء في علل الحديث لابن أَبي حاتم قال: «سألت أبي عن حديث رواه بقية [بن الوليد] عن يونس [بن يزيد الأيلي] عن الزهري عن سالم عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال النَّبي ﷺ: «من أدرك ركعة من صلاة الجمعة وغيرها فقد أدرك»[٣].

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم: (١/ ٦٥).

(٢) انظر ص (١٨٦).

(٣) علل الحديث: (١/ ١٧٢)، وقد أخرج الحديث النسائي في الكبرى: كتاب =

قال أبو حاتم: «هذا خطأ في المتن والإسناد، إنَّما هو:

ـ الزُّهري عن أَبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «من أدرك ركعة من صلاة فقد أدركها».

وأما قوله: «من صلاة الجمعة» فليس هذا في الحديث. فوهم في كليهما»[1].

قلت: ومما يدل على صحة ما قاله أبو حاتم الرَّازي رحمه الله أَنَّ الحديث مروي في الصحيحين وغيرهما على الوجه الذي أورده من حديث أبي هريرة[2].

حكم الحديث المعلّ:

الحديث المعلّ وفق الاصطلاح الذي قرَّرْناه من أَنواع الحديث الضعيف المردود.

طريقة معرفة الحديث المعلّ:

يقول القسطلاني في مقدمة شرحه على صحيح البخاري عند الكلام عن الحديث المعل: «هذا من أَغمض أَنواع علوم الحديث وأَدقها، ولا يقوم به إلاّ ذو فهم ثاقب وحفظ واسع، ومعرفة تامة بمراتب الرواة؛ وملكة قوية بالأَسانيد والمتون».

ويقول ابن كثير عنه: «هو فنٌّ خَفِيَ على كثير من علماء الحديث، حتى قال بعض حفاظهم: معرفتنا بهذا كهانة عند الجاهل.

= الجمعة، باب من أدرك ركعة من الجمعة، رقم [١/١٧٤١] وابن ماجه في إقامةالصلاة، باب: فيمن أدرك من الجمعة ركعة، رقم [١١٢٣].

(١) علل الحديث: الموضع السابق.

(٢) أخرجه البخاري في المواقيت، باب: من أدرك ركعة من الفجر، رقم [٥٨٠] ومسلم في المساجد، باب: من أدرك ركعة من الصلاة، رقم [٦٠٧].

وإنَّما يهتدي إلى تحقيق هذا الفن الجهابذةُ النُّقاد منهم، يميِّزون بين صحيح الحديث وسقيمه، ومُعْوَجِّه ومستقيمه، كما يميز الصَّيرفي بصناعته بين الجياد والزُّيوف، والدنانير والفلوس. فكما لا يتمارى هذا، كذلك يقطع ذاك بما ذكرناه، ومنهم من يظنّ، ومنهم من يقف، بحسب مراتب علومهم وحِذقهم واطلاعهم على طرق الحديث، وذوقِهم حلاوة عبارة رسول الله ﷺ التي لا يشبهها غيرُها من ألفاظ الناس... إلخ ما قال»[1].

يفُهم من الكلام المتقدم أَنَّ إدراك العلَّة في الحديث يحتاج إلى خبرة خاصة وشفافية وصفاء وملكة لدى العالم المحقق في هذا الفن، ومع ذلك فإنَّ العلماء ذكروا طرقاً يَتوصَّل من خلالها الطالب إلى معرفة العلل واكتساب الخبرة، فقالوا:

إن طريق معرفة العلَّة أَنْ يجمع الحافظ طرق الحديث ويستقصيها من المصادر الحديثية التي أَوردت الحديث.

ثم يسبر أَحوال الرواة، فيتعرف على مقدار ضبطهم وحفظهم وتفاوت إتقانهم ومكانتهم.

ثم ينظر في مواطن اتفاق الرواة واختلافهم في تلك الأسانيد واختلافهم واتفاقهم في ألفاظ المتن.

ثم ينظر في القرائن العامة المتعلقة بهذا الحديث.

بعد كل ذلك يحكم بما يغلب على ظنِّه بعد شدة الفحص والتَّحرز والاجتهاد ولا يتسرع. فإن تردد في الأَمر توقَّف فيه.

لذلك قال الجهابذة: إن عبارة الإمام المُعلِّل قد تَقْصُر عن إقامة الحجَّة على دعواه. وهذا معنى قولهم: «معرفة علل الحديث إلهام» والله أعلم.

---

(١) الباعث الحثيث: (٧٢).

من أَشهر المؤلفات في الحديث المعلّ:

١ ـ العلل لعلي بن عبد الله بن المديني (ت: ٢٣٤هـ) شيخ البخاري.

٢ ـ علل الحديث لعبد الرحمن بن أَبي حاتم الرازي وهو مرتَّبٌ على الأبواب.

٣ ـ العلل الواردة في الأحاديث النَّبوية: للدارقطني علي بن عمر أبي الحسن (ت: ٣٨٥هـ) وهو أجمع كتاب في بابه وأَحسنه.

قال ابن كثير:

«ومن أَحسن كتاب وضع في ذلك وأَجلّه وأَفحله (كتاب العلل) لعلي بن المديني شيخ البخاري، وسائر المحدِّثين بعدَه في هذا الشأن على الخصوص.

وكذلك (كتاب العلل) لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي وهو مرتب على أبواب الفقه.

و(كتاب العلل) للخلّال.

ويقع في (مسند الحافظ أَبي بكر البزَّار) من التعاليل ما لا يوجد في غيره من المسانيد.

وقد جمع أَزمَّة ما ذكرناه كلّه الحافظ أَبو الحسن الدارقطني في كتابه في ذلك، وهو من أَجلِّ كتابٍ، بل أَجَلَّ ما رأَيْناهُ وضعَ في هذا الفن، لم يُسبق إلى مثله، وقد أَعجز من يريد أَن يأتي بعده، فرحمه الله وأكرم مثواه.

ولكن يُعوزُهُ شيء لا بدَّ منه، وهو: أَنْ يُرتب على الأَبواب ليَقْرُب تناولُه للطلاب. أَو أَنْ تكون أَسماء الصحابة الذين اشتمل عليهم مرتَّبين على حروف المعجم ليسهل الأخذ منه، فإنّه مبدّد جداً لا يكاد يهتدي الإنسان إلى مطلوبه منه بسهوله، والله الموفق»[1].

---

(١) الباعث الحثيث: (٧٢ ـ ٧٣).

هذا وقد بوشر بطبع الكتاب وصدر منه حتى الآن عشرة أجزاء محققة، وفَّق الله القائمين على طباعته لإتمامه على أحسن الوجوه، وألهمهم أن يضعوا له فهارس شاملة لكل الأجزاء حتى يستدركوا ما نبه على صعوبته الإمام ابن كثير رحمه الله.

وأما كتاب «العلل» لابن أبي حاتم فهو مطبوع من زمن ومتداول بين أيدي طلاب العلم، إلا أنَّه يعوزه التحقيق العلمي الدقيق والفهارس المعينة على الاستفادة منه على الوجه الأكمل.

* * *

الحديث الموضوع

تعريفه: «هو الحديث المُختلق المصنوع المُلْصَق بالنَّبي ﷺ كَذِباً، وزُوراً».

وإِنَّما سمي الموضوع حديثاً:

إِمَّا لكون الحكم عليه هو حكم ظنِّي أَغلبي لِمَا ظهر لنا من قرائن تدل على كونه كَذباً.

أَو بالنَّظر إِلى زعم واضعه[1].

وقد يكون الكلام المنسوب إِلى النَّبي ﷺ والمحكوم بوضعه هو من أَلفاظ الرَّاوي المتَّهم بوضعه.

وقد يكون حِكَماً وأَمثالاً سائرة فيضع لها إِسناداً ويرفعها إِلى النَّبي ﷺ.

أَو يكون شيئاً من القصَص الإِسرائيلي المنقول عن أَهل الكتاب فيُضيفه الواضع إِلى الرَّسول الكريم عليه الصلاة والتسليم.

ولكلٍّ ذلك أَمثلة ستأْتي في طيَّات الفقرات التالية.

أَهم أَسباب وضع الحديث:

هناك أَسباب كثيرة دعت وتدعو إِلى وضع الحديث، أَهمها ما يأتي:

١ ـ الدَّس على الإِسلام: فقد أَراد الزَّنادقة ومن وقر في نفوسهم الحقد

---

(١) الوضع في الحديث للدكتور عمر فلاته: (١ / ١١٠ـ ١١١).

على الإسلام أَن يُفسدوا على النَّاس دينهم، ويُشوِّهوا عقائد الإسلام النَّقية، فأَدخلوا في حديث رسول الله ﷺ ما ليس منه تشويهاً وتضليلاً وإِفساداً، وذلك كرواية بعضهم: «لو أَحسن أحدكم الظَّنَّ بَحَجَرٍ لنفعه» قال ابن القيم: هو كلام عُبَّادِ الأَصنام الذين يُحسِنون ظنَّهم بالأَحجار[1].

٢ ـ الانتصار للرأْي والهوى: وهناك فئة أَطَلَقَت لرأْيها وهواها العنان، ثمَّ أَرادت أَنْ تجد لاتجاهاتها ملاذاً من الدِّين فأخذت تضع على رسول الله ﷺ الأحاديث لتأييد ما ذهبت إليه، كالرَّافضة[2] والخطَّابية[3]، وغيرهما من أَهل البدع الذين كانوا يرون جواز الكَذِب على رسول الله ﷺ لتأييد مذاهبهم وتقوية آرائهم البِدْعية.

وقد نُقل عن رجل من المبتدعة تاب وأناب أَنَّه قال: «انظروا هذا الحديث عمَّن تأْخذونه، فإِنَّا كُنَّا إذا رَأَيْنا رأْياً جعلنا له حديثاً».

٣ ـ التَّكبر عن الرجوع إلى الصَّواب: وهناك فئة أُخرى يسوؤها أَنْ يظهر الحقُّ على يد غيرها، وأَنْ تنهزم أَمام الحق والحجّة والدليل المقنع، فتلجأ إلى حديث رسول الله ﷺ فتضع فيه استكباراً عن الرُّجوع إلى الصواب. ومن أَمثلة ذلك ما يُروى من أَنَّ عبد العزيز بن الحارث التميمي سُئل عن فتح مكَّة أَكان صلحاً أَم عَنوة؟ فقال: عَنوة. ـ وهذا خلاف الحق ـ فلمَّا لم يُقبل منه جاء بسند عن الزُّهري أَنَّ الصَّحابة اختلفوا في فتح مكة أَكان صلحاً أم عَنوة؟ فسأَلوا النبي ﷺ فقال: «كان عَنوة»[4].

---

(١) انظر الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة لملاّعلي القاري: (٢٨٢).

(٢) الرَّافضة هم الذي طلبوا من سيدنا زيد بن علي أَن يتبرأ من القول بصحة إمامة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، فلمَّا لم يوافقهم رفضوا الخروج معه، فسمّوا لذلك الرَّافضة. الفرق بين الفرق (٣٥ ـ ٣٦).

(٣) الخطابية: أتباع محمد بن أَبي زينب أبي الخطاب الأسدي القائل بألوهية سيدنا جعفر الصادق، ومدّعي الإمامة. الفرق بين الفرق: (٢٤٧).

(٤) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي: (١٠/ ٤٦١).

ثم اعترف عبد العزيز هذا بعد أَخذٍ وردٍّ أَنّه اخترع هذا الحديث ليُفحم الخصم.

٤ ـ التّكسب عن طريق القصّ: وفئة أُخرى جعلت طريقها التّكسب القصصي، ولكي يَلْقى هذا القصص رواجاً عند المستمعين جُعلت له أَسانيد متصلة برسول الله ﷺ، والرَّسول منه ومنهم بريء.

ومن أَمثلة ذلك ما ذكره ابن الجوزي عن قصّاص عاصره صنَّف كتاباً جمع فيه جملة من تلك القصص الباردة التي تدل على نفسها بالكذب والاختلاق، وذكر من كذبه:

أَنَّ الحسن والحسين رضي الله عنهما دخلا على سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو مشغول، فلمَّا فرغ من شغله رفع رأسه فرآهما فقام وقبَّلَهما ووهَبَ لكلّ واحد منهما ألفاً، وقال: اجعلاني في حلٍّ فما عرفت بدخولكما. فرجعا إلى أبيهما وشكرا بين يديه عُمرَ، فقال لهما أبوهما: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «عمر بن الخطاب نورٌ في الإسلام، وسراج لأَهل الجنَّة» فرجعا فحدَّثاه، فدعا بدواة وقرطاس وكتب:

«بسم الله الرحمن الرحيم، حدثني سيدا شباب أَهل الجنَّة عن أَبيهما المرتضى، عن جدّهما المصطفى أَنّه قال: عمرُ نورٌ في الإسلام في الدُّنيا، وسراج لأَهل الجنَّة».

وأَوصى أَنْ يجعل في كفنه على صدره، فوُضِع، فلمَّا أَصبحوا وجدوه على قبره وفيه: «صدق الحسن والحسين، وصدق أبوهما، وصدق رسول الله ﷺ: عمر نور في الإسلام وسراجٌ لأَهل الجنَّة»[1].

٥ ـ التّقرب من السَّلاطين وذوي النّفوذ: وهناك فئة أُخرى أَرادت أَنْ تتقرَّب للسَّلاطين وذَوي النُّفوذ، وأَرادت أَنْ تجعل من نفسها ومن علمها

---

(١) الموضوعات الكبرى لابن الجوزي: (١/ ٤٤ ـ ٤٥).

أداة لتبرير ما يفعلونه، فإذا ما رأوهم يأكلون شيئاً من الطعام اختلقوا حديثاً يثنون به على هذا الطعام، وإذا ما رأوهم صنعوا صُنعاً أَتَوْهم بكلام ينسبونه إلى رسول الله ﷺ زوراً وبهتاناً يُحسِّنون به هذا الصُّنع.

ومن أَمثلة ذلك ما رواه الخطيب عن غياث بن إبراهيم النَّخعي الكوفي أنَّه أُدخل على الخليفة المهدي العباسي فقيل له: حدِّث أمير المؤمنين، فحدَّثه بحديث أَبي هريرة رضي الله عنه: «لا سبق إلاَّ في نَصْلٍ أَو خفٍّ أو حافر» وزاد في آخر الحديث: «أَو جناح» ـ مصانعة للمهدي لأَنَّه كان يحب اللَّعب بالحَمَام، فأَمر له المهدي بعشرة آلاف، فلمَّا قام قال: أَشهد أَنَّ قفاك قفا كذَّاب على رسول الله ﷺ، ما قال رسول الله ﷺ: «أَو جناح» ولكنَّه أَراد أَنْ يتقرَّب منِّي، ثمَّ أمر المهدي بالحَمَام الذي عنده فذبحت[1].

٦ ـ التَّرغيب والتَّرهيب: وهناك فئة أَرادت أنْ يبتعد النَّاس عن الرَّذائل ويتمسَّكوا بالفضائل، فعمدت إلى وضع أَحاديث على رسول الله ﷺ تُرغِّب فيها وترهِّب، ظناً منها أَنَّ الغاية تُبرر الواسطة، فإذا قيل لهذه الفئة: أنت تكذبين على رسول الله ﷺ، قالت: نحن نكذب له[2] لا عليه.

قال الغزالي في الإحياء «وقد ظنَّ ظانُّون أنَّه يجوز وضع الأَحاديث في: فضائل الأَعمال، وفي التَّشديد في المعاصي، وزعموا منه أنَّ القصد صحيح وهو خطأ محض، إذ قال رسول الله ﷺ: «من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار».

---

(١) تاريخ بغداد: (١٢/ ٣٢٣ ـ ٣٢٤)، من العجيب أَنَّ المهدي لم يقم بما كان يجب عليه من معاقبة الكذَّاب، بل أَحسن إليه، وذبح من لا ذنب له؟!

(٢) قال ابن حجر: «وهو جهل منهم باللِّسان: لأَنَّه كَذِبٌ عليه في وضع الأَحكام، فإنَّ المندوب قسم منها، وتضَمُّن ذلك الإخبار عن الله تعالى في الوعد عن ذلك العمل بالثواب» النكت: (٢/ ٨٥٤ ـ ٨٥٥).

ومن هذا النَّوع الأَحاديث التي وضِعَتْ في: فضائل سور القرآن سورة سورة[١]، وفي فضل صلاة الرغائب[٢]، وفي فضائل رجب[٣].

وهناك أَسبابٌ أُخرى دعت إلى وضع الحديث، غير أَنَّ العلماء رحمهم الله قد تصدّوا لذلك، وشمَّروا عن ساعد الجد، ووضعوا القوانين الصحيحة الثابتة التي يتميز بها صحيح الحديث من فاسده، وصادق الحديث من كاذبه.

حدث في زمن الرَّشيد أَنَّ زنديقاً وضع طائفةً من الأَحاديث، فبلغ أَمره الرَّشيد، فأمر بضرب عنقه، فقال له: يا أَمير المؤمنين أَين أَنت من الأَحاديث التي وضعتها فيكم؟ أُحرِّم فيها الحلال وأُحلِّل فيها الحرام، ما قال منها النَّبي حرفاً. فقال له الرشيد: أَين أَنت يا زنديق من عبد الله ابن المبارك وابن إسحاق الفزاري فإِنَّهما ينخلانها نخلاً فيخرجانها حرفاً حرفاً[٤].

ورضي الله عن ابن المبارك فقد قيل له: هذه الأَحاديث الموضوعة؟ فقال: تعيش لها الجهابذة ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩][٥].

حكم الوضع:

الكذب من الكبائر التي يستقبحها العقل ويعاقب عليها الشرع، ويكفي في هذا المقام أَنَّ نذكر قول النبي ﷺ ـ في بيان فضيلة الصِّدق ورذيلة

---

(١) كحديث فضائل القرآن سورة سورة الذي وضعه أبو عصمة نوح بن أبي مريم المروزي. انظر موضوعات ابن الجوزي: (١/ ٤١).
(٢) الأسرار المرفوعة: (٣٩٦ و٤٣٨).
(٣) انظر الموضوعات: (٢/ ١٢٣ ـ ١٢٤).
(٤) تحذير الخواص: (٢١٤ ـ ٢١٥).
(٥) تدريب الراوي: (١/ ٢٣٨).

الكذب ومايؤدي إليه كلّ واحدٍ من هذين الخُلقين:

«إن الصِّدق يهدي إلى البرّ، وإن البرّ يهدي إلى الجنة، وإن الرجل ليصدق حتى يكتب عند الله صدِّيقاً.

وإِنَّ الكذب يهدي إلى الفُجور وإِنَّ الفجور يهدي إلى النَّار، وإِنَّ الرَّجل ليكذب حتى يكتب عند الله كذَّاباً»[1].

وإذا كان الكذب محرماً بعامَّة، فإِنَّ الكذب على الله ورسوله أَشد حرمة وأغلظ وأشنع لما فيه من التزيد في الدين والتشريع بما لم يأْذن به المولى عز وجل، ومن ثمَّ قال عليه الصلاة والسلام: «إِنَّ كذباً عليَّ ليس ككذب على أَحدٍ، فمن كَذَب عليَّ فليتبوأ مقعده من النَّار».

وأما حكم الكذب على رسول الله ﷺ فقد نُقِل عن الإمام الجويني عبد الله بن يوسف ـ والد إمام الحرمين ـ (ت: ٤٣٨ هـ) وهو من أئمة المذهب الشافعي ـ أَنَّه يكفِّر من تعمَّد الكذب على رسول الله ﷺ[2]، وهذا الخلاف فيمن وضع الحديث لا بقصد الدَّس على الإسلام والتَّشويه له. أَمَّا من وضع الحديث لهذا الغرض فلا خلاف بين المسلمين في كفره وزندقته، ويمكن أَن يُستدل لهذا بقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَفْتَرِي ٱلْكَذِبَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ١٠٥].

---

(١) البخاري في الأدب، باب: قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَكُونُوا۟ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾ رقم (٦٠٩٤)، ومسلم في البر، باب: تحريم النميمة وقبح الكذب رقم (٢٦٠٦ ـ ٢٦٠٧).

(٢) قال السيوطي: وتبعه على ذلك ناصر الدين بن المنير من أئمة المالكية، وهذا يدل على أنَّه أكبر الكبائر، لأنه لا شيء من الكبائر يقتضي الكفر عند أهل السنة. تحذير الخواص: (١٢٥) ونقل ابن كثير عن أبي الفضل الهمداني شيخ ابن عقيل الحنبلي موافقته للجويني أيضاً. تنزيه الشريعة (١/ ١٢).

حكم رواية الحديث الموضوع:

من المتفق عليه أَنَّ الحديث الموضوع هو شرُّ الضعيف، وهو من المردود الذي لا يقبل إجماعاً.

وأما حكم روايته: فقد اتفقوا على أَنه تحرم رواية الموضوع مع العلم بوضعه في أي معنى كان، سواء أكان في الأَحكام أو القصص أو الترغيب والترهيب أو غيرهما، إلاّ إذا رواه ليبين حاله ويُظهر أَنَّه موضوع ليحذِّر منه.

وأَما رواية الموضوع دون بيانٍ لحاله أو التعريف به فإِنَّه كبيرة من الكبائر، وفاعله مرتكب لكبيرة، لقوله ﷺ: «من حدَّث عني بحديث يرى أَنَّه كذب فهو أَحد الكذابين»[1].

وقد أَفتى عدد من الأئمة بتعزير من فعل ذلك.

قال أبو العباس السّراج: «شهدت محمد بن إسماعيل البخاري ودفع إليه كتاب من محمد بن كرَّام يسأله عن أَحاديث منها:

سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه رفعه: «الإيمان يزيد ولا ينقص».

قال: فكتب على ظهر الكتاب: من حدَّث بهذا استوجب الضَّرْب الشَّديد والحبس الطويل»[2].

أَصنـافُ الوضَّـاعين:

صنَّف ابن عِرَاق علي بن محمد الكناني (ت: ٩٦٣ هـ) الوضَّاعين إلى سبعة أَصناف وهم:[3]

---

(١) مقدمة صحيح مسلم (ص٩) والترمذي في العلم، باب: فيمن يروي حديثاً وهو يرى أنه كذب، رقم [٢٦٦٢] وابن ماجه في المقدمة، رقم [٤٤٣٠] وأحمد في المسند: (٥/ ١٤، ٢٠).

(٢) النكت لابن حجر: (٢/ ٨٥٨ ـ ٨٥٩).

(٣) تنزيه الشريعة: (١/ ١١ ـ ١٨) بتصرف.

الصّنف الأول: الزَّنادقة، وقد حملهم على الوضع الاستخفاف بالدين والتلبيس على المسلمين، حتى قال حمّاد بن زيد: «وضعت الزَّنادقة على النبي ﷺ أربعة عشر أَلف حديث» ومن هؤلاء:

عبد الكريم بن أبي العوجاء(١).

ومحمد بن سعيد الشامي المصلوب(٢).

وبيان بن سمعان النَّهدي(٣).

وثلاثتهم قتلهم الخلفاء والأمراء العباسيون لما كانوا يدعون إليه من الإلحاد والزَّندقة.

الصّنف الثاني: أَصحاب الأَهواء والبِدع وضعوا أَحاديث نصرةً لمذاهبهم أو ثلباً لمذاهب مخالفيهم، ومن هؤلاء:

ـ أحمد بن عبد الله الجويباري الذي كان على مذهب الكرَّامية(٤) فوضع أحاديث تشدُّ من مذهبهم، قال ابن عدي فيه: «كان يضع الحديث لابن كرَّام على ما يريده، وكان ابن كرَّام يضعها في كتبه عنه، ويسميه

---

(١) انظر ترجمته في الميزان: (٢/ ٦٤٤) والمغني في الضعفاء: رقم (٣٧٨١)، وتحذير الخواص: (١٦٥) وهو القائل عندما قدِّم للقتل: «لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث أُحرِّم فيها وأُحلِّل».

(٢) انظر المغني في الضعفاء: رقم (٥٥٥٣)، وهو الذي وضع الاستثناء في حديث: «أنا خاتم النبيين لا نبي بعدي» فزاد فيه: «إلا أن يشاء الله» لما كان يدعو إليه من الإلحاد. الموضوعات لابن الجوزي: (١/ ٢٧٩).

(٣) الذي كان يدَّعي ألوهية سيدنا علي رضي الله عنه، انظر ترجمته في الميزان (١/ ٣٥٧) والمغني رقم: (١٠١٤) وتدريب الراوي (١/ ٢٤٠).

(٤) نسبة إلى محمد بن كرَّام، وهم الغُلاة القائلين بالتجسيم، وهم فرق. الفرق بين الفرق: (٢١٥ـ ٢١٦).

أَحمد بن عبد الله الشيباني» وهو الذي وضع له حديث: «الإيمان يزيد ولا ينقص»[1].

ـ محمد بن شجاع الثَّلجي: الذي قال فيه ابن عدي: «مُتَعصِّب كان يضع أَحاديث في التشبيه ينسبها إِلى أَصحاب الحديث يثلبهم بها، منها حديث الفَرس»[2] الذي يقول فيه: «إِنَّ الله عز وجل خلق الفرس فأَجْراها فعَرِقت ثمَّ خلق نفسه منها» قال ابن الجوزي: «هذا الحديث لا يُشك في وضعه، وما وضع مثل هذا مسلم، وإِنَّه لمن أَرَكِّ الموضوعات وأبردها إذ هو مستحيل، لأَنَّ الخالق لا يخلق نفسه»[3].

الصّنف الثالث: قوم اتخذوا الوضع صناعة وتسوقاً جراءة على الله ورسوله ﷺ، حتى إن أَحدهم ليسهر عامَّة لَيْله في وضع حديث مثل:

ـ وهب بن وهب القاضي المشهور بأبي البختري، الذي وضع حديث الكسوف:

«إذا انكسف في المحرم، كانت تلك السَّنة البلاء والقتال، وشغل السلطان وفتنة الكبراء، وانتشار الضعفاء.

وإذا انكسف في صفر كان نقص من الأمطار حتى يظهر النقص في البحر. . .»

وهو حديث طويل من هذا الجنس، قال ابن الجوزي: «لا فائدة من الإطالة به لأَنَّ هذا الحديث لا يُشَكُّ في وضعه.»[4].

الصّنف الرابع: قوم يُنسبون إلى الزّهد، حملهم التَّدين الناشيء عن الجهل على وضع أحاديث في الترغيب والترهيب ليحثوا الناس على

---

(١) الموضوعات: (١/ ١٣٢).

(٢) الموضوعات: (١/ ١٠٥).

(٣) المرجع السابق نفسه.

(٤) الموضوعات: (١/ ١٤٠ ـ ١٤١).

الخير، ويزجروهم عن الشر، وقد جوَّز ذلك الكرَّامية وجهلة المتصوفة.

قال الإمام النووي: «خالفوا في ذلك إجماع المسلمين الذين يعتدُّ بهم على تحريم الكذب على رسول الله ﷺ، وعلى أنَّه من الكبائر...»

الصّنف الخامس: أَصحاب الأَغراض الدّنيوية كالقصَّاص والشَّحاذين وأَصحاب الأُمراء، وأمثلة ذلك كثيرة، فمن القُصَّاص مثلاً:

- يزيد بن أَبان الرَّقاشي اتّهم بوضع حديث: «إِذا أَسكن الله أَهل الجنَّة الجنَّة وأهل النَّار النَّار؛ يهبط تبارك وتعالى إلى الجنّة في كلّ جمعة سبعة آلاف مرَّة..».

في قصة طويلة قال ابن الجوزي بعد أَن ذكر طرفاً منها: «وهو حديث طويل لا فائدة في ذكره»[1].

ومن أَصحاب الأُمراء: غياث بن إبراهيم الذي مرَّ ذكره آنفاً وهو الذي زاد لفظة: «ولا جناح» في حديث: «لا سبق...».

الصنف السادس: قوم حملهم الشَّره ومحبة الظهور على وضع الحديث، فجعل بعضهم لذي الإسناد الضعيف إسناداً صحيحاً مشهوراً، وجعل بعضهم للحديث إسناداً غير إسناده المشهور ليُسْتَغرب ويُطلب.

قال الحاكم: ومن هؤلاء:

- إبراهيم بن اليسع وهو ابن أبي حيّة، وكان يحدِّث عن جعفر الصادق وهشام بن عروة فيركب حديث هذا على حديث ذاك لتستغرب تلك الأحاديث بتلك الأسانيد.

ومنهم من كان يدَّعي سماع ما لم يسمع مثل: عبد الله بن إسحاق الكرماني.

---

(١) الموضوعات: (٣/ ٢٥٩ ـ ٢٦٠).

وكل هذا يطعن في الرَّاوي ويصير به دجالاً كذاباً[1].

الصّنف السابع: قوم وقع الموضوع في حديثهم ولم يتعمدوا الوضع كمن يغلط فيضيف إلى النبي ﷺ كلام بعض الصحابة أو غيرهم، وكمن ابتُليَ بمن يدسّ في حديثه ما ليس منه، وكمن تدخل عليه آفة في حفظه أَو في بصره أَو كتابه فيروي ما ليس من حديثه غلطاً[2].

وهذا الصنف داخل في من يسميه أَهل الجرح التعديل بـ «شديد الغفلة» أو «كثير الوهم» ممن يُعدُّ ما يتفرّدون به متروكاً واهياً. كما سيأتي عند الكلام عن الجرح والتعديل.

ـ طريق معرفة الحديث الموضوع:

لمعرفة الحديث الموضوع قرائن وأمارات خفيّة أَحياناً ظاهرة أحياناً أُخرى، وهذه الأمارات قد تكون في سند الحديث أَو في متنه أو فيهما معاً، ومن هذه العلامات:

١ ـ إقرار الواضع بوضعه أو ما في حكم الإقرار.

ـ فمن الإقرار صراحة: إقرار نوح بن أبي مريم أبو عصمة الجامع الذي وضع حديثاً طويلاً في فضائل القرآن سورة سورة، فقد روى الحاكم بسنده عن أبي عمَّار المروزي أَنّه قيل لأَبي عصمة: من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس وليس عند أصحاب عكرمة هذا؟

فقال: إِنِّي رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقه أَبي حنيفة ومغازي ابن إسحاق، فوضعت هذا الحديث حسبة[3].

وكذلك أَخرج البخاري في التاريخ الصغير عن عمر بن صبح ـ أَحد

---

(١) تنزيه الشريعة: (١/ ١٥).

(٢) المرجع السابق نفسه.

(٣) الموضوعات: (١/ ٤١) وتدريب الراوي: (١/ ٢٣٩).

الوضّاعين ـ أنّه قال: «أنا وضعتُ خطبة النبي ﷺ»[1].

ـ وأَما ما يقوم مقام الإقرار فيأخذ أَشكالاً منها:

أ ـ أَنَّ يحدِّث بحديث عن شيخ ويُسأل الرَّاوي عن مولده فيذكر تاريخاً يعلم يقيناً أَنَّ الشيخ المروي عنه قد مات قبله، فلما ادَّعى مأمون بن أحمد الهروي أَنَّه سمع هشام بن عمار. سأَله ابن حبان: متى دخلت الشَّام ـ أي ورويت عن ابن عمار ـ؟ فقال: سنة خمسين ومئتين. فقال له ابن حبان: فإنَّ هشاماً الذي تروي عنه مات سنة خمس وأَربعين ومئتين[2].

ب ـ كذلك أَن يدَّعي أَنَّه سمع شيخاً في بلد ويكون قد عُلِم يقيناً أَنَّه لم يدخل ذلك البلد، ومن ذلك ما حدث به ابن المديني عن محمد بن الحسن الواسطي قال: عن سهيل بن ذكوان، قال: لقيت عائشة بواسط. قال الذهبي: وهكذا يكون الكذب، فقد ماتت عائشة قبل أَن يخطّ الحجَّاج مدينة واسط بدهر[3].

٢ ـ أَنْ يكون الحديث ركيك المعنى: كأَن يكون مخالفاً للعقل ضرورة أَو استدلالاً، ولا يمكن تأويله بوجه من الوجوه المحتملة للتأويل، يقول ابن الجوزي: «كل حديث رأيته تخالفه العقول، وتباينه النقول، وتناقضه الأصول، فاعلم أنَّه موضوع»، ومن أمثلة ذلك:

ـ ما رواه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال: «إن سفينة نوح طافت بالبيت سبعاً وصلَّت خلف المقام ركعتين»[4].

ـ ومثله حديث: «رأيت ربي على جمل أَحمر عليه إزار، وهو يقول:

---

(١) التاريخ الصغير للبخاري: (٢/ ٢٩٢).
(٢) الميزان: (٣/ ٤٢٩).
(٣) الميزان: (٢/ ٢٤٣).
(٤) الموضوعات: (١/ ١٠٠).

قد سمحت قد غفرت، إلاَّ المظالم، فإذا كانت ليلة المزدلفة لم يصعد إلى السَّماء الدنيا، وتنصرف النَّاس إلى منى»[1] وهذا حديث لا يشك أَحدٌ في أَنَّه موضوع لانطوائه على ما يستحيل في حق الله تعالى، وهذا من أركّ ما يكون من حيث المعنى، ومن ثمَّ قال ابن الجوزي بعد إيراده: «ولا يحتاج لاستحالته أَنْ يُنظر في رجاله».

٣ ـ اشتمال الحديث على مبالغات ومجازفات فيها إفراط بالوعيد الشديد على صغيرة، أَو تعظيم لفعل صغير، وذلك مثل:

«من قال: (لا إله إلا الله) خلق الله تعالى له طائراً له سبعون أَلف لسان، لكل لسان سبعون ألف لغة يستغفرون له».

٤ ـ المخالفة للحسّ والمشاهدة: مثل حديث: «لا يولد بعد المئة مولود لله فيه حاجة»[2] فأَين هذا من الأئمة الذين قعّدوا لنا قواعد الشريعة ونشروا العلوم و. . . . ممن لا نزال نعيش على موائدهم العلمية.

٥ ـ المخالفة الصريحة للقرآن الكريم، أو السنة الصحيحة، أَو الإجماع.

فمن المخالف لصريح القرآن: «ولد الزنى لا يدخل الجنة إلى سبعة أَبناء»[3] فإنَّه مخالف لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ. .﴾ [الأنعام: ١٦٤].

ومن المخالف لصحيح السنة النبوية: الأحاديث التي تصرِّح بأَنَّ من سمي محمداً أَو أَحمدَ لا يدخل النار، قال ابن القيم: «وهذا مناقض لما هو معلوم من دينه ﷺ أَنَّ النَّار لا يُجار منها بالأسماء والأَلقاب، وإنما

(١) الموضوعات (١/ ١٢٤ ـ ١٢٥).
(٢) الموضوعات: (٣/ ١٩٢).
(٣) اللآليء المصنوعة: (٢/ ١٩٤).

النجاة بالعمل الصالح مع الإيمان»[1].

ومن المخالف للإجماع حديث: «من صلّى ليلة الجمعة ثمان ركعات يقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب مرَّة، وخمساً وعشرين مرة ﴿قل هو الله أحد﴾ فإذا فرغ من الصلاة قال ألف مرة: صلى الله على محمد النبي الأمي. يجعل الله عز وجل ذلك كفارة لما تركه من الصلوات، ولو ترك الصلاة مئة سنة، وغفر الله له الذنوب كلَّها، وكتب له بكل ركعة مدينة في الجنَّة، وأَعطاه بكل آية قرأها حوراء. . . » فهذا مخالف للإجماع من أَن شيئاً من العبادات يُسقط كلَّ الفوائت بالغةً ما بلغت. ومن ثمَّ قال ابن الجوزي: «هذا موضوع بلا شك وكأَنَّ واضعه من جَهَلَةِ القُصاص. . وكيف تقوم ركعات يسيرة يتطوع بها مقام صلوات كثيرة مفروضة هذا محال»[2].

٦ ـ أَن يُفَتش عن الحديث إمام من أَهل الاستقراء في الحديث فلا يجده في دواوين السُّنة وكُتب الحفاظ والمحدثين والرُّواة، لأَنَّ خلو مجموع كتب الحديث من حديثٍ ما دليلٌ على عدم وجود أصل له، وذلك بعد استقرار الأَحاديث كلّها في المُصنَّفات الحديثية، قال السيوطي: «وأما الآن فالعمدة على الكتب المدونة، فمن جاء بحديث غير موجود فيها فهو ردّ»[3].

وهناك قرائن أخرى ذكرها العلماء في هذا المضمار تدل على وضع الحديث، ولكن كل القرائن والعلامات منطوية في مجموعها تحت بعض ما ذكرناه هنا، والله أعلم.

---

(١) المنار المنيف لابن القيم: (٥٦ ـ ٥٧).
(٢) الموضوعات: (٢/ ١٣٥ ـ ١٣٦).
(٣) قارن بتدريب الراوي: (١/ ٢٣٤).

جهود العلماء والمحدثين في مقاومة الوضع:

اتبع علماؤنا رحمهم الله جملة من الطرق والقواعد استطاعوا من خلالها تمييز الموضوعات وكشفها، ومن ذلك:

١ ـ التثبت في الرواية: فقد كانوا لا يَرْوون إلا عمَّن كان أَهلاً للرِّواية من حيث عدالته وضبطه، وهذا التَّثبت ظهر في وقت مبكر جداً من حياة المسلمين العلمية، نتيجة أَحداث الفتنة التي أطلَّت بقرنها زمن سيدنا عثمان رضي الله عنه، يقول ابن سيرين: «كانوا لا يسألون عن الإسناد، فلمَّا وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إِلى أَهل السُّنَّة فيؤخذ كلامهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ كلامهم»[١].

وأخرج مسلم عن مجاهد قال: جاء بشيرٌ العدويُّ إِلى ابن عبَّاس، فجعل يُحدِّث ويقول: قال رسول الله ﷺ . . . فجعل ابن عباس رضي الله عنهما لا يأْذَن لحديثه ولا ينظر إليه، فقال: يا ابن عباس مالي لا أراك تسمع لحديثي؟ أُحدّثك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع؟!.

فقال ابن عباس: إنَّا كنَّا مرَّة إذا سمعنا رجلاً يقول: (قال رسول الله ﷺ) ابتدرته أَبصارنا، وأَصْغينا إِليه بآذاننا، فلمَّا ركب الناس الصَّعب والذَّلول، لم نأْخذ من النَّاس إِلاَّ ما نعرف»[٢].

إذاً فقد أخذ المسلمون بالتثبت والتحري في الرواية عن رسول الله ﷺ والسؤال عن الرجال ونشأ «علم الجرح والتعديل» في وقت مبكر جداً فصُنِّف الرُّواة، وعُرِفت أحوالهم، وخُبرت دواخلهم، ومُيِّزَ من يستحق

---

(١) مقدمة صحيح مسلم: (١/ ١٥)، باب: بيان أَنَّ الإسناد من الدين.

(٢) مقدمة صحيح مسلم: (١/ ١٣) باب: النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحملها.

الترك لروايته ممن يستحق الاعتماد عليها ممن يتوقف فيها. . إلخ.

٢ ـ المبادرة إلى جمع الأَحاديث وتدوينها فقد شاع التدوين للحديث وجمْعه مع مطلع القرن الثاني الهجري، علماً بأَنَّ هناك عدداً من المُدونات كانت قد صنِّفت قبل هذا التاريخ. وهذا الصَّنيع كان من أهم العوامل التي حالت بين الوضاعين وبين الإفساد في الأحاديث، لأَنَّ هذه الكتب والمُصنَّفات أصبحت المصادر التي يعتمدها العلماء فيما بعد لمعرفة الصحيح من الحسن من الضعيف.

٣ ـ تأليف الكتب الجامعة للأحاديث الموضوعة، ولبيان حال تلك الأحاديث ونقدها سنداً ومتناً، إليك أَهم كتب الموضوعات وأشهرها[1]:

أ ـ الموضوعات من الأحاديث المرفوعات (الأباطيل): لأَبي عبد الله الحسين بن إبراهيم الجوزقاني (ت: ٥٤٣ هـ) قال الذهبي: «وهو محتو على أحاديث موضوعة وواهية، طالعته واستفدت منه مع أَوهام فيه».

ب ـ الموضوعات لأَبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (ت: ٥٩٧ هـ) ذكر فيه ما في كتاب: «الكامل لابن عدي، والضعفاء لابن حبان والعقيلي والأزدي، وتفسير ابن مردويه، ومعاجم الطبراني، وأفراد الدارقطني، وتصانيف الخطيب البغدادي وأبي نعيم الأصفهاني، وتاريخي نيسابور وأصبهان، والأباطيل للجوزقاني» من الموضوعات.

وهذا الكتاب من أجمع كتب الموضوعات وأكثرها شهرة، إلاَّ أَنَّ ابن الجوزي متساهل بالحكم على الحديث بالوضع، فلذلك تعقبه العلماء في بعض ما ذهب إليه.

جـ ـ اللآليء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: للحافظ جلال

---

(١) انظر الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي وجهوده في الحديث: (٤٠٩) وما بعدها.

الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ) اختصر موضوعات ابن الجوزي وتعقَّبه فيما يحتاج إلى تعقب.

د ـ ذيل اللآليء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: للسيوطي، ذكر فيه الأحاديث المحكوم عليها بالوضع مما لم يذكره ابن الجوزي في موضوعاته.

هـ ـ تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة: لأبي الحسن علي بن محمد بن عِرَاق الكناني (ت:٩٦٣ هـ): جمع فيه بين كتب السيوطي وابن الجوزي وحذف الأسانيد ورتبه على الأبواب وقسَّم كل كتاب إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: فيما اتفق السيوطي مع ابن الجوزي في الحكم عليه بالوضع.

الفصل الثاني: فيما حكم عليه ابن الجوزي بالوضع وتعقبه السيوطي في حكمه.

الفصل الثالث: فيما زاد السيوطي من الأحاديث الموضوعة في كتابه «ذيل اللآليء..».

وبثَّ في طيات الكتاب تعقبات مفيدة بحيث أَصبح كتابه أجمع كتاب ـ فيما نعلم ـ في بابه مع التحرير والاختصار وحسن التَّصنيف والترتيب.

وقدَّم له بمقدمة تكلم فيها عن الحديث الموضوع وأصناف الوضَّاعين وأسباب الوضع.. إلى غير ذلك، ثم أورد قائمة بأسماء الرواة الكذابين والمتهمين مرتبةً على حروف المعجم.

د ـ وثمَّة مؤلفات أخرى في الموضوعات دون ما ذكرنا في الأهمية مثل:

ـ الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ).

- الموضوعات الكبرى والموضوعات الصغرى[1] للملاعلي القاري (ت: ١٠١٤هـ).

- تذكرة الموضوعات لمحمد بن طاهر الفتَّني (ت: ٩٨٦).

وجميع المؤلفات التي ذكرناها في هذا الفصل مطبوعة ومتداولة.

* * *

---

(١) طبعت الكبرى بعنوان: «الأسرار المرفوعة في الأحاديث الموضوعة» والصغرى بعنوان: «المصنوع في معرفة الحديث الموضوع».

الحديث المُدْرَج

تعريفه: «هو الحديث الذي وقعت فيه زيادة ليست منه بطريقة توهم أنّها منه».

أقسامه:

ينقسم الإدراج إلى قسمين: إِدراج في المتن، وإِدراج في السَّند.

١ ـ الإدراج في المتن: هو أنْ يُذكر في متن الحديث شيءٌ من كلام بعض الرُّواة ليس في أَصل الرِّواية بحيث يتَوهَّم من يسمع الحديث أَنَّ هذا الكلام منه.

وهذا النوع من الإدراج قد يكون في أَوَّل المتن، أَو في وسطه، أَو في آخره.

ـ مثال المدرج في أَوَّل المتن: حديث ابن مسعود رضي الله عنه: «تعاهدوا القرآن، فلهو أَشدّ تفصياً من صدور الرِّجال من النّعم في عُقلها، ولا يقل أَحدُكم: نسيت كيت وكيت، بل هو نُسي».

فقوله: «تعاهدوا القرآن...» موقوف من كلام عبد الله بن مسعود، وقوله: «لا يقل أحدكم..» مرفوع من كلام النَّبي ﷺ فالتبس الأمر على بعضِ الرّواة، فرواه تارة كلّه من قول النَّبي ﷺ وتارة كلّه من كلام ابن مسعود، والصَّواب التفَّصيل[1].

---

(١) أخرجه مرفوعاً بتمامه أحمد في المسند، رقم [٤٠١٠] (ط/ إحياء التراث) من طريق منصور عن أبي وائل شقيق عن ابن مسعود، بينما أخرجه مفصلاً مميزاً المرفوع عن الموقوف، مسلم في صلاة المسافرين، باب: الأمر بتعاهد القرآن، رقم [٧٩٠].

ـ ومثال الإدراج في وسط المتن، حديث عائشة في الهجرة: «واستأْجر رسول الله ﷺ وأبو بكر رجلاً من بني الديل هادياً خِرِّيتاً ـ والخريت: الماهر بالهداية ـ قد غَمِسَ . . . الحديث»[1].

فقوله: «الخريت: الماهر بالهداية» مُدرج من كلام الزُّهري راوي الحديث وليس من كلام السيدة عائشة، فَسَّر به كلامها[2].

ـ مثال المُدْرج في آخر المتن: حديث ابن عمر رضي الله عنهما: أَنَّ رسول الله ﷺ قال وهو على المنبر، وذكر الصّدقة والتَّعفف عن المسألة: «اليد العليا خير من اليد السفلى، واليد العليا هي المُنفقة، والسُّفلى هي السائلة»[3].

فقوله: «اليد العليا هي المنفقة. . إلخ» مدرج من كلام ابن عمر في تفسير الحديث، والدّليل على ذلك ما نقل عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يقول: «إنيِّ لأحسب اليد العليا المعطية، والسُّفلى السائلة»[4].

وغالب الإدراج يقع في آخر المتن.

ويأتي الإدراج في الأكثر على سبيل الشرح من الرَّاوي لما وقع في الحديث من غريب، أَو على سبيل التَّفسير لبيان المعنى المراد من الحديث.

٢ ـ الإدراج في السَّند:

ذكر العلماء لإدراج السَّند صوراً متعددة:

---

(١) أخرجه البخاري في الإجارة، باب: استئجار المشركين عند الضرورة، رقم: [٢٢٦٣].

(٢) تسهيل المدرج: (٦٧).

(٣) سنن الدارمي في الزكاة، باب: في فضل اليد العليا، رقم [١٦٥٢].

(٤) أخرجه أحمد في المسند، رقم [٦٣٦٦] (ط/ التراث العربي)، وقارن بما جاء في تسهيل المدرج: (٣٥).

الأُولى: أَن يروي جماعة الحديث بأَسانيد مختلفة فيرويه عنهم راوٍ فيجمع الكلّ على إسناد واحد من تلك الأسانيد ولا يُبيِّن.

مثاله:

ما رواه بُندار عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن واصل ومنصور والأَعمش، عن أَبي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله ابن مسعود قال: قلت يا رسول الله أَيّ الذَّنب أَعظم؟ قال: «أنْ تجعل لله نداً وهو خلقك».

فإِنَّ هذا الحديث يرويه سفيان الثوري من طريقين كالتالي[1]:

أ ـ سفيان عن منصور والأَعمش عن أَبي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله.

ب ـ سفيان عن واصل عن أَبي وائل عن عبد الله. بدون ذكر عمرو بن شرحبيل.

فجمع عبد الرحمن بن المهدي بين الرِّوايات دون أن يُبين الاختلاف[2].

الصورة الثانية: أَن يكون المتن عند راوٍ إلاّ طَرفاً منه فإِنَّه عنده بإسناد آخر، فيرويه راوٍ عنه تاماً بالإسناد الأَوَّل.

أو يروي الحديث عن شيخه بدون واسطة إِلاَّ طرفاً من الحديث فإِنَّه يرويه عن شيخه بواسطة. فيرويه راوٍ عنه تاماً بحذف الواسطة.

---

(١) أخرجه على هذا التفصيل: البخاري في التفسير، باب قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾ [الفرقان: ٦٨]، رقم [٤٧٦١]، وانظر صحيح مسلم، في الإيمان باب: كون الشرك أقبح الذنوب، رقم [٨٦].

(٢) انظر أحمد، رقم [٤١٢٠] (ط/ التراث العربي) والترمذي في التفسير، باب ومن تفسير سورة الفرقان، رقم [٣١٨٢]. وراجع تدريب الراوي: (١/ ٢٣٠).

مثاله:

روى أبو داود[1] من طريق زائدة وشريك عن عاصم بن كليب عن أَبيه عن وائل بن حُجْر في صفة صلاة رسول الله ﷺ قال فيه: ثم جئتهم بعد ذلك في زمان فيه برد شديد، فرأَيتُ النَّاس عليهم جُلُّ الثياب تحرَّكُ أَيديهم تحت الثياب.

فقوله: «ثم جئتهم... إلخ الحديث» ليس بهذا الإسناد، وإنما أدرج عليه، ويرويه: عاصم عن عبد الجبار بن وائل عن بعض أَهله عن وائل»[2].

الصورة الثالثة: أَن يكون عند الرَّاوي متنان مختلفان بإسنادين مختلفين فيرويهما راو عنه مقتصراً على أَحد الإسنادين، أو يروي أَحدهما بإِسناده الخاص به، ويزيد فيه من المتن الآخر ما ليس في الأَول.

مثاله:

ما روي من طريق مالك عن الزُّهري عن أَنس أَنَّ رسول الله ﷺ قال: «لا تباغضوا، ولا تحاسدوا، ولا تدابروا، ولا تنافسوا».

فقوله: «لا تنافسوا» مُدرج من حديث آخر مروي بإِسناد آخر من طريق أَبي الزّناد عن الأَعرج عن أبي هريرة[3].

---

(1) أبو داود في الصلاة، باب: رفع اليدين في الصلاة، رقم [٧٢٦].

(2) أخرجه أحمد في المسند، رقم [١٨٣٩٧] (ط/ التراث العربي) وانظر تدريب الراوي: (١/ ٢٣٠).

(3) حديث أبي هريرة أخرجه مسلم في البرِّ والصِّلة، باب: تحريم الظنّ والتجسس، رقم [٢٥٦٣] مرفوعاً: «إياكم والظَّن فإنَّ الظَّن أكذب الحديث، ولا تحسسوا، ولا تجسسوا، ولا تنافسوا، ولا تباغضوا، ولا تدابروا وكونوا عباد الله إخواناً».

وأما حديث أنس رضي الله عنه بدون إدراج فقد أخرجه البخاري في=

الصورة الرابعة: أَن يسوق المحدِّث إِسناد حديث ثمَّ يعرض له أَمر فيأْتي بكلام من عند نفسه لا علاقة له بالإِسناد المَسُوق، فيُظن أَنَّ هذا الكلام هو متن لذلك الإِسناد فيرويه على ذلك.

ومثاله:

ما روي أَنَّ ثابت بن موسى دخل على شريك بن عبد الله القاضي وهو يسوق الإِسناد التالي: «حدثنا الأَعمش عن أَبي سفيان عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ..

ثم نظر شريكٌ إلى ثابت فقال: «من كثُرت صلاته باللَّيل حسن وجهه بالنَّهار» يُريد بذلك ثابتاً لصلاحه، فظنَّ ثابت أَنَّ ذلك الكلام هو متن لذلك الإِسناد[1].

حكم الإدراج:

١ ـ إن كان الإدراج لتفسير لفظة في الحديث كما في حديث بدء الوحي الذي أَخرجه البخاري: «كان النَّبي ﷺ يتحنَّث في غار حراء ـ وهو: التَّعبد ـ اللَّيالي ذوات العدد...» فكلمة «وهو التَّعبد» إدراج من كلام الزُّهري لشرح لفظة «التَّحنث».

= الأدب، باب: الهجرة، رقم: [٦٠٧٦] ولفظه: «لا تباغضوا، ولا تحاسدوا ولا تدابروا، وكونوا عباد الله إخواناً...».

وأما الرواية التي وقع فيها الإدراج من حديث أنس، فقد أخرجها أبو يعلى في مسنده، رقم: [٣٦٠٠].

وانظر: تدريب الراوي: (١/ ٢٢٩ ـ ٢٣٠).

(١) وإنَّما متن هذا الإسناد هو قول النَّبي ﷺ: «يعقد الشَّيطان على قافية رأس أَحدكم». انظر التدريب: (١/ ٢٤٣)، وسنن ابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة رقم [١٣٣٣].

فمثل هذا يمكن أَنّ يُتسامح به، والأَولى أَنْ يشير الراوي إِلى أَنّه ليس من الحديث.

٢ ـ وقد يكون الإدراج وقع من الرَّاوي خطأ من غير تعمد فهذا يُبَيّن ما أَدرجه، ولا حرج على المخطيء إلاَّ أَنْ يتكرر ذلك منه فيكون عند ذلك ضعيفاً في ضبطه وحفظه وإِتقانه.

٣ ـ أَمَّا إِنْ وقع الإدراج عَمداً بقصد الإيهام والإغراب فهذا يُسقط العدالة، ويصبح فاعل ذلك متَّهماً بالوضع مُلحقاً بالكذَّابين.

قال ابن السَّمعاني: «من تعمَّد الإدراج فهو ساقط العدالة، وممن يُحرِّف الكَلِم عن مواضعه، وهو مُلْحق بالكذَّابين»[١].

بـم يُعرف الإدراج؟:

يُعرف الإدراج بواحد من أَربعة أُمور:

١ ـ مجيء رواية أُخرى للحديث خالية من الإدراج.

٢ ـ أَنْ ينصّ الرّاوي نفسه في حديثه على إدراجه كما في حديث أَبي هريرة: «أَسبغوا الوضوء ويلٌ للأَعقاب من النَّار» فإِنَّه وردَ التَّفصيل في هذا الحديث عن أَبي هريرة: «أَسبغو الوضوء، فإِنّي سمعتُ أَبا القاسم ﷺ يقول: ويلٌ للأَعقاب من النَّار»[٢].

٣ ـ أَنْ يكشف لك أَحدُ الحفَّاظ المُتقنين أَمر الحديث فيُبين الأَصل ممَّا أُدرج فيه، ومن أوضح أمثلته ما أخرجه البخاري من طريق نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما: أَنَّ رسول الله ﷺ نهى عن بيع حَبَلِ الحَبَلَة، وكان

---

(١) تسهيل المدرج: (١٣).

(٢) أخرجه مدرجاً الخطيب البغدادي، وأخرجه مبيناً: البخاري في الوضوء، باب: غسل الأعقاب، رقم [١٦٥] ومسلم في الطهارة، باب: وجوب غسل الرجلين بكمالها، رقم [٢٤٢].

بيعاً يتبايعه أهل الجاهلية، كان الرجل يبتاع الجزور إلى أَنْ تُـنْتَجَ النَّاقة، ثم تُنْتَجَ التي في بطنها»[1] فقوله: «أن تُنْتَجَ النَّاقَة. .» مدرج من كلام نافع في تفسير معنى «حَبَل الحَبَلَة» بيَّن ذلك البخاري نفسه عندما أعاد تخريج الحديث في موضع آخر من صحيحه[2].

٤ ـ أَنْ يكون الكلام المُدرج مما يَبعد أَنْ يقوله النَّبي ﷺ ومِثاله: حديث أَبي هريرة مرفوعاً: «للعبد المملوك الصَّالح أَجران، والّذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحجّ وبرّ أُميّ لأَحببت أَنْ أَموت وأنا مملوك»[3].

فقوله: «والذي نفسي بيده لولا الجهاد. . .» مُدرج من قول أَبي هريرة لأَنَّه يستحيل أَن يَصدر عن النَّبي ﷺ فإنَّه يمتنع عليه ﷺ أَن يتمنَّى الرِّق، ولأَنَّ أُمّه تُوفيت وهو صغير.

مصادر المدرج:

١ ـأوّل من صنَّف في الحديث المدرج الإمام الحافظ أَبو بكر الخطيب البغدادي وعنوان كتابه: «الفصل للوصل والمدرج في النَّقل» وهو مطبوع.

٢ ـ كما أَلَّف في هذا الفن الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني كتاباً بعنوان: «تقريب المنهج بترتيب المدرج»[4].

---

(١) البخاري في البيوع، باب: بيع الغرر وحَبَل الحَبَلَة، رقم [٢١٤٣].

(٢) البخاري في السَّلم، باب: السَّلم إلى أن تُنْتَجَ النَّاقة، رقم [٢٢٥٦].

(٣) أخرجه هكذا بالإدراج البخاري في العتق، باب: العبد إذا أحسن عبادة ربه، رقم [٢٥٤٨]، وأخرجه مفصلاً مبيناً مسلم في لإيمان، باب: ثواب العبد وأجره، رقم [١٦٦٥] ولفظه: «للعبد المملوك الصالح أجران، والذي نفس أبي هريرة بيده لولا الجهاد. .».

(٤) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر: (٢/ ٨٢٩).

٣ ـ ولخّص السُّيوطي كتاب ابن حجر وسماه: «المَدْرج إلى معرفة المُدْرج» مطبوع.

٤ ـ ورتَّب كتابَ السيوطي وأَضاف إليه بعض الاستدراكات السيدُ عبد العزيز الغُماري في جزء سماه: «تسهيل المَدْرج إلى المُدْرَج» وهو مطبوع استعنّا به في ذكر الأمثلة في هذا البحث.

* * *

الحديث المقلوب

تعريفه: «الحديث المقلوب هو الذي وقع تغيير في متنه أو سنده بإبدال أو تقديم أو تأخير».

أَنواع المقلوب، وصوره، وأمثلته:

القلب قد يقع في المتن وقد يقع في الإسناد كما أوضح التعريف، وله صور متعددة:

١ ـ القلب في المتن: وهو أَن تعطي أَحد الشيئين ما يستحقه الآخر أو ما شابه ذلك، ويذكُر له العلماء أَمثلة متعددة لعل أوضحها المثال التالي:

أَخرج الطبراني عن أبي هريرة رضي الله عنه أَنَّ النبي ﷺ يقول: «إِذا أَمرتكم بشيء فأتوه، وإِذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه ما استطعتم»[(١)].

فهذا المتن فيه قلب، فقد رواه البخاري ومسلم بلفظ: «ما نهيتكم عنه فاجتنبوه، وما أَمرتكم به فأْتوا منه ما استطعتم»[(٢)].

ومن أمثلته أيضاً حديث أنيسة مرفوعاً: «إِذا أَذَّن ابن أم مكتوم، فكلوا واشربوا، وإذا أَذَّن بلال فلا تأكلوا ولا تشربوا» كذا وقعت روايته عند أحمد وغيره[(٣)] وهو مقلوب، وأَصله من حديث ابن عمر رضي الله عنه

---

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط: (٣/ ٣٤٥) رقم: [٢٧٣٦].

(٢) أَخرجه البخاري في الاعتصام، باب الاقتداء بسنن النبي ﷺ رقم [٧٢٨٨]. ومسلم في الفضائل باب توقيره ﷺ رقم [١٣٣٧].

(٣) أَخرجه أَحمد: (٦/ ٤٣٣)، وابن خزيمة: رقم [٤٠٤] وابن حبان كما في الإحسان رقم [٤٧٤].

وغيره: «إِنَّ بلالاً يؤذِّن بليل، فكلوا واشربوا حتى يؤذّن ابن أمّ مكتوم»[1].

٢ ـ القلب في السّند: وله ثلاث صور:

الصّورة الأُولى: إبدال راوٍ براوٍ آخر مثله في نفس طبقته مثاله:

ما رواه الحاكم عن يعقوب بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه»[2].

فقد وقع قلب للحاكم في هذا السند فالذي يروي الحديث هو يعقوب بن سلمة الليثي وليس يعقوب بن أبي سلمة الماجشون كما توهَّم الحاكم.

وسبب وهم الحاكم أَنَّ كلا الراويين في طبقة واحدة، وكل واحد منهما يروي عن أبيه عن أبي هريرة فأَبدل أحدهما مكان الآخر خطأً[3].

وما رواه حماد بن عمرو النّصيبي عن الأَعمش عن أَبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً: «إذا لقيتم المشركين في طريق فلا تبدؤوهم بالسلام واضطروهم إلى أضيقها».

فهذا الحديث قلبه حماد النّصيبي فجعله من رواية الأعمش والواقع أَنَّ الأَعمش لا يرويه وإِنَّما الذي يرويه هو راوٍ آخر في طبقة الأَعمش هو: سهيل بن أَبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة[4].

---

(١) أَخرجه البخاري في الأذان باب الأذان قبل الفجر [٦٢٣] ومسلم في الصيام باب بيان أَن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر [١٠٩٢ و١٠٩٣].

(٢) المستدرك للحاكم في الطهارة باب التسمية على الوضوء: (١/ ١٤٦).

(٣) أخرجه على الصَّواب في اسم راويه: أبو داود في الطهارة، باب: في التسمية على الوضوء، رقم [١٠١] وانظر دراسات تطبيقية في الحديث النبوي (العبادات): (٥٧).

(٤) الحديث من رواية سهيل صحيحٌ أَخرجه مسلم في كتاب السلام باب النهي عن ابتداء أَهل الكتاب بالسلام وكيف يرد عليهما؟ رقم [٢١٦٧]. =

ومن أمثلته أيضاً:

ما رواه ابن عجلان عن القعقاع بن حكيم عن أَبي صالح عن أَبي هريرة رفعه: «الدِّين النَّصيحة»[1].

وهذا الحديث إِنَّما يرويه عطاء بن يزيد عن تميم الداري رفعه: «إن الدِّين النَّصيحة»[2].

وسبب القلب في هذا الحديث سهو أو خطأ وقع فيه القعقاع بن حكيم حيث كان في مجلس اجتمع فيه عطاء بن يزيد مع أبي صالح، فحدَّث أَبو صالح عن أَبي هريرة بحديث: « إنَّ الله يرضى لكم ثلاثاً» وحدَّث عطاء عن تميم بحديث: «الدِّين النَّصيحة» فسمعهما منهما القعقاع فالتبس عليه الأمر[3].

الصورة الثانية: أَن يقلب اسم الرَّاوي فيقول: «إسماعيل بن محمد» لمن اسمه: «محمد بن إسماعيل». أو يقول: «كعب بن مرَّة» لمن اسمه: «مرّة بن كعب» أو العكس.

الصورة الثالثة: أَنْ يؤخذ سند متن فيوضع على متن آخر، ويؤخذ المتن الأول فيركب على السند الثاني. ويمثل العلماء لذلك بالقصَّة التي

= وأما رواية القلب من طريق النّصيبي فقد أخرجها العقيلي في الضعفاء الكبير (٣٠٨/١).

(١) أخرجه على هذا الوجه: الترمذي في البرّ والصِّلة، باب: ما جاء في النصيحة، رقم [١٩٢٦] والنسائي في الكبرىٰ: في البيعة، باب: النصيحة للإمام، رقم [٢/٧٨٢٢].

(٢) حديث تميم أَخرجه مسلم في الإيمان باب: أنَّه لا يدخل الجنة إِلاّ المؤمنون، رقم [٥٥].

(٣) انظر السنن الكبرى للنسائي: في البيعة، باب: النصيحة للإمام، رقم: [١/٧٨٢٠].

وقعت للإمام البخاري عند دخوله بغداد، حيث اجتمع عليه علماء بغداد ليمتحنوه، فعمدوا إلى مئة حديث فقلبوا متونها وأسانيدها ودفعوا كلّ عشرة أحاديث منها إلى واحد من الحفَّاظ وأَمروهم أَنْ يلقوا ذلك إلى البخاري.

فلمَّا اجتمعوا واطمأن بهم المجلس قام الأول فسأله عن الأحاديث المقلوبة العشرة التي يحفظها حديثاً حديثاً والبخاري لا يزيد على أَنْ يقول عند إلقاء كل حديث على قوله: «لا أعرفه» هكذا إلى تمام العشرة.

فكان أهل الصنعة ممن حضر المجلس يلتفت بعضهم إلى بعض ويقولون: «فهم الرجل».

ومن كان من غير أَهل الصنعة يحكم على البخاري بقلة العلم والتقصير.

ثمّ انتدب إليه الثاني فصنع مثل ما صنع الأول والبخاري يجيبه كما أَجاب الأول.

وهكذا حتى انتهى العشرة.

فلمَّا انتهوا التفت البخاري إلى الأَول فقال له: أما حديثك الأول فهو كذا وكذا، وحديثك الثاني فهو كذا، وهكذا إلى تمام العشرة فردّ المتون إلى أسانيدها والأسانيد إلى متونها.

وفعل مع الآخرين مثل الأَول.

فأَذعن له الجميع بالفضل وأقروا له بالحفظ والإتقان[1].

---

(١) أورد هذه القصة الإمام الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد: (٢/ ٢٠ ـ٢١). وعلَّق عليها السّخاوي بعد أَن أوردها بقوله: «ثمَّ إِنَّه لا يُتعجب من حفظ البخاري لها وبتيقظه لتمييز صوابها من خطأها، لأَنَّه من الحفظ بمكان، وإنّما يُتعجب من حفظه لتواليها كما أَلقيت عليه من مرَّة واحدة» فتح المغيث: (١/ ٣٢١).

ولا غرو فهو الذي وصفه خاتمة الحفاظ ابن حجر بقوله: «جبل الحفظ».

حكـم القلب:

١ ـ القلب إمّا أَنْ يقع خطأً ووهماً أو سهواً، فهذا يدل على اختلال ضبط الراوي فيما روى فيضعف لذلك الحديث.

فإذا تكرر ذلك من الراوي أدى إلى الحكم على الرّاوي نفسه بالضعف لقلة ضبطه وحفظه وإتقانه.

٢ ـ وقد يقع القلب عمداً: وهذا قد يكون للإغراب أو الامتحان.

أ ـ فإن تعمد راوٍ أن يقلب في المتون والأسانيد لأَجل أَن يظهر أن عنده ما ليس عند الآخرين حتى يُقْبل عليه طلاب الرواية ويتحملوا عنه ـ وهذا ما يعبَّر عنه بالإغراب في الرِّواية ـ نقول: من فعل ذلك كان ذلك طعناً في عدالته وأُلحق بالكذابين. وممن كان يفعل ذلك حمّاد بن عمرو النّصيبي الذي مثَّلنا بحديثه آنفاً.

قال السّخاوي: «وقد قيل في فاعل هذا: (يَسْرق الحديث) وربما قيل في الحديث نفسه (مسْروق)».

وقال: «وفي إطلاق السَّرقة على ذلك نظر، إلاَّ أَنْ يكون الرَّاوي المُبْدل به عند بعض المحدّثين منفرداً به، فيسرقه الفاعل منه».

قال: «وللخوف من هذا الآفة كره أَهل الحديث تتبع الغرائب»[1].

ب ـ وإنْ تعمَّد القلب لأَجل الامتحان واختبار حفظ الحافظ وإتقانه لما عنده من الحديث وتيقظه ونباهته، وهل يَقْبَلُ التَّلقين في الرواية أم لا؟

---

(١) فتح المغيث: (١/ ٣٢٠).

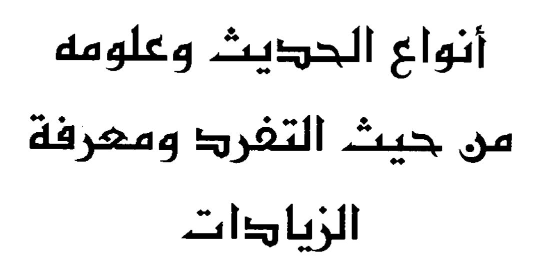
وذلك ليتحمل عنه إن تبين ضبطه ومعرفته، فهذا النوع من القلب أجازه العلماء بشرط أَلَّا يستمر على ذلك بل ينتهي بانتهاء الحاجة. ويبين **الرواية** على وجهها حتى لا تحمل عنه على الوجه المغلوط.

وممن كان يتعمد القلب ليختبر حفظ الراوي الإمام شعبة بن الحجَّاج، فإن أطاعه على القلب عرف أنَّه غير حافظ، وإن خالفه عرف أنَّه ضابط.

وممن فعل ذلك يحيى بن معين مع أبي نعيم الفضل بن دُكين بحضرة الإمام أحمد بن حنبل(١).

* * *

(١) النكت على ابن الصلاح لابن حجر: (٢/٨٦٦).



- الحديث المشهور .
- الحديث العزيز .
- الحديث الفرد والغريب .
- معرفة الاعتبار والمتابعة والشاهد .
- معرفة زيادة الثقة .
- معرفة المزيد في متَّصل الأسانيد .



الحديث المشهور

تعريفه: «ما له طرق محصورة بثلاثة فأَكثر ولم يصل إلى حدِّ التَّواتر».

وعرَّفه ابن حجر في النُّخبة بقوله: «ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين»(١).

ويخرج بهذا التعريف العزيز والغريب كما سيتبين لنا، وكذلك يخرج الحديث المتواتر.

وقد سُمي «المشهور» بذلك لانتشاره ووضوحه وظهوره، ولذلك سماه غير المحدثين أحياناً «المستفيض»(٢).

مثـالـه:

قول النبي ﷺ: «إنَّ الله رفيق يحبُّ الرِّفق، ويعطي عليه ما لا يُعطي على العُنْفِ» فقد رواه عدد من الصَّحابة وعنهم عدد من التابعين فرواه:

١ ـ عبد الله بن مغفَّل رضي الله عنه، ورواه عنه الحسن البصري، وعنه يونس وحميد وعنهما حمَّاد بن سلمة(٣).

٢ ـ وأبو هريرة رضي الله عنه، وعنه أبو صالح، وعنه الأعمش، وعنه أبو بكر بن عياش(٤).

---

(١) شرح شرح نخبة الفكر: (١٩١ ـ ١٩٢).

(٢) ومنهم من غاير بين المستفيض والمشهور على أقوال. انظرها في شرح شرح النخبة: (١٩٢ ـ ١٩٤).

(٣) ومن هذا الطريق أخرجه أحمد في المسند: (٤/ ٨٧)، وأبو داود في الأدب، باب في الرفق، ورقم: [٤٨٠٧] والدَّارمي في الرقاق، باب: في الرفق، ورقم: [٢٦٩٠]. وغيرهم.

(٤) ومن هذا الطريق أخرجه ابن ماجه في الأدب، باب الرفق، رقم: [٣٦٨٨].

٣ ـ وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، وعنه أبو خليفة، وعنه وهب بن منبه، وعنه ابنه عبد الله بن وهب[١].

٤ ـ وعائشة رضي الله عنها، وعنها عَمْرة بنت عبد الرحمن، وعنها أبو بكر ابن حزم، وعنه يزيد بن عبد الله بن الهاد[٢].

وعن عائشة أيضاً رواه الزُّهري، وعنه الأوزاعي وعنه الوليد بن مسلم ومحمد بن مصعب[٣].

وله طرق أخرى.

حكمـه:

المشهور من الحديث قد يكون صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً، ولا يلزم من شهرته أن يكون صحيحاً، وإنما يرجع الحكم عليه إلى توافر شروط الصحة فيه من اتصال أسانيده وثقة رواته... وبقية الشروط.

والمثال الذي أوردناه آنفاً هو مثال للحديث المشهور الصحيح.

ومن أمثلة المشهور الحسن حديث: «الأذنان من الرأس»[٤] فقد رواه عدد من الصَّحابة منهم:

---

(١) ومن هذا الطريق أخرجه أحمد في مسند: (١ / ١١٢) والبخاري في تاريخه: (١/ ٣٠٧).

(٢) ومن هذا الطريق أخرجه مسلم في البرِّ والصّلة والأدب، باب فضل الرفق، رقم: [٢٥٩٣].

(٣) ومن هذا الطريق أخرجه ابن ماجه في الأدب، باب الرفق، رقم: [٩٨٦٣].

(٤) نصّ الحاكم على ضعف هذا الحديث رغم تعدد مخارجه، ولكنَّ الحديث بمجموع طرقه لا ينزل عن درجة الحسن فيما نرى، ولسنا مع من قال بتواتره من الأئمة. انظر: معرفة علوم الحديث: (٩٢)، ونظم المتناثر للكتاني: (٣٩ـ ٤٠).

١ ـ أبو أُمامة الباهلي، رضي الله عنه، وعنه رواه شهر بن حوشب، وعنه سنان بن ربيعة(١).

٢ ـ عبد الله بن زيد رضي الله عنه، وعنه عبّاد بن تميم، وعنه حبيب بن زيد وعنه شعبة(٢).

٣ ـ أبو هريرة رضي الله عنه، وعنه سعيد بن المسيب، وعنه عبد الكريم الجزري(٣).

ومن أمثلة المشهور الضَّعيف حديث: «ارحموا من النَّاس ثلاثة: عزيزَ قوم ذَلَّ، وغنيَّ قومٍ افتقر، وعالماً بين جهَّال»(٤) فقد روي من طرق كثيرة عن كل من: أنس بن مالك، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عباس، وأبي هريرة» ولا يخلو طريق منها من مجاهيل أو ضعفاء أو متهمين بالوضع أو الكذب، ومن ثمَّ فقد أورده ابن الجوزي في الموضوعات وتعقَّبه السُّيوطي في اللآليء(٥).

ملحوظـة:

يطلق المشهور على غيرالمعنى الذي مرّ، وهو الذي يسمونه «المشهور على الألسنة» وهو أعم من المشهور الاصطلاحي، فيشمل ما تعددت

---

(١) أخرجه من هذا الطريق: الترمذي في الطهارة، باب: ما جاء في الأذنين، رقم: [٣٧]، وأبو داود في الطهارة، باب: صفة وضوء النبي ﷺ، رقم: [١٣٤]، وابن ماجه في الطهارة، رقم: [٤٤٤]، قال الترمذي: «ليس إسناده بذاك القائم» لأجل شهر بن حوشب فإنَّه صدوق يرسل ويهم.

(٢) أخرجه من هذا الطريق: ابن ماجة في الطهارة، رقم: [٤٤٣] وفي سنده من اختلط.

(٣) أخرجه من هذا الطريق: ابن ماجه، رقم: [٤٤٥] وفي سنده متَّهم.

(٤) كنز العمال: (٥/ رقم: ٤٣٢٩٩)، كشف الخفاء رقم [٣١٨].

(٥) الموضوعات: (١/ ٢٣٦)، اللآليء المصنوعة: (١/ ٢١١)، تنزيه الشريعة: (١/ ٢٦٣). وقد جمع السيوطي طرق هذا الحديث في جزء مفرد.

أسانيده، وما كان له إسناد فحسب، وما لم يكن له إسناد أصلاً ومع ذلك يتداوله الناس، ويُكثرون من ذكره، وفي هذا المعنى يقول علي بن المديني: «خمسة أحاديث يروونها ولا أصل لها عن رسول الله ﷺ:

١ ـ حديث: لو صدق السَّائل ما أفلح من ردّه[1].

٢ ـ وحديث: لا وجع إلاّ وجع العين، ولاغمَّ إلاّ غمّ الدين[2].

٣ ـ وحديث: أنَّ الشمس ردَّت على علي بن أبي طالب[3].

٤ ـ وحديث: أنَّه ﷺ قال: أنا أكرم على الله من أن يدعني تحت الأرض مئتي عام[4].

٥ ـ وحديث: أفطر الحاجم والمحجوم وأنهما كانا يغتابان»[5].

---

(١) روي من طرق متعددة عن عدد من الصحابة منهم: الحسين بن علي وعائشة وابن عمر وأبي أمامة رضي الله عنهم، قال ابن عبد البر: «أسانيده ليست بالقوية» وقال العقيلي: «لا يصحّ في هذا الباب شيء» وقال الصغاني: «موضوع»، وسبقهم أحمد بقوله: «لا أصل له». انظر: المقاصد الحسنة للسخاوي: رقم [٨٩٢] وكشف الخفاء: رقم [٢١٠٠].

(٢) أخرجه البيهقي والطبراني عن جابر رضي الله عنه مرفوعاً، قال البيهقي: «منكر» انظر: المقاصد الحسنة: رقم [١٣١٦].

(٣) اختلف العلماء في الحكم على هذا الحديث، فمن مصحح له كالطَّحاوي وعياض ـ إلى قائل بوضعه أو لا أَصل له كأحمد وابن الجوزي، وانظر: المقاصد الحسنة رقم [٥١٩] وتنزيه الشريعة: (١/ ٣٧٨).

(٤) حديث موضوع كما قال الصغاني، وانظر كشف الخفاء رقم: [٦٠٨].

(٥) يشير إلى ما روي في سبب ورود قوله عليه الصلاة والسلام: «أفطر الحاجم والمحجوم» الذي أخرجه البيهقي من طريق غياث بن كلوب عن سمرة بن جندب عن أبيه قال: مرّ رسول الله ﷺ على رجل بين يدي حجام وذلك في رمضان وهما يغتابان رجلاً فقال ﷺ: «أفطر الحاجم والمحجوم».
قال البيهقي: «غياث هذا مجهول».

فسبب الورود ضعيف لا أصل له كما قال ابن المديني، وأما حديث «أفطر =

وقد جمع العلماء كتباً في هذا اللَّون من الحديث من أهمها وأشهرها:

١ ـ المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة: للحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت: ٩٠٢ هـ) وقد عني فيه بالصَّنعة الحديثية وذكر الطُّرق والأَسانيد والكلام عن المتابعات والشواهد، ولأهميته فقد اختصره كثير من العلماء منهم تلميذه ابن الدَّيْبَع الشيباني، والزّرقاني.

٢ ـ كشف الخَفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس: للشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني (ت: ١١٦٢ هـ) وهو أجمع كتاب في بابه، لخَّص فيه كتاب المقاصد للسَّخاوي، وزاد عليه ما عند غيره، وهو مرتب على حروف المعجم في أوائل الأحاديث، إلاَّ أنَّ الترتيب ضمن الحرف الواحد جاء مشوشاً.

وكلاهما مطبوع ومتداول.

* * *

= الحاجم». فهو متواتر كما في نظم المتناثر: (٨٧).

وانظر الدر المنثور، تفسير سورة الحجرات، آية ١٢، وكنز العمال: (٨/ رقم ٢٤٣٣٢).

وراجع التذكرة في الأحاديث المشتهرة للزركشي: (٣١).

الحديث العزيز

تعريفه: «ما كانت طرقه محصورة باثنين».

وعرَّفه ابن حجر في النُّخبة بقوله: «هو أَلاَّ يرويه أَقَّل من اثنين عن اثنين»[1]

وبعبارة أخرى نستطيع القول بأَنَّ الحديث العزيز هو الذي يكون عدد الرواة في إحدى طبقات إِسناده راويان، وهذا لا يمنع من أَنْ يكون عددهم في بقية طبقات الإِسناد أكثر من اثنين.

وسمي عزيزاً إمَّا لقلة وجوده، أو لكونه عزَّ ـ أيّ قوي ـ بمجيئه من طريق آخر.

مثـالـه:

حديث: «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أَحبّ إليه من ماله وولده والنَّاس أجمعين».

فقد رواه اثنان من الصحابة ورواه عنهما عدد من التابعين كما يلي:

١ ـ رواه أَنس بن مالك رضي الله عنه، ورواه عن أنس: عبد العزيز بن صُهيب وقتادة، ورواه عن عبد العزيز كل من: عبد الوارث وإسماعيل بن عُليَّـة، ورواه عن قتادة كلٌّ من: شعبة وحسين المعلم[2].

---

(١) شرح شرح نخبة الفكر: (١٩٧).

(٢) أخرجه البخاري في الإيمان باب حب رسول الله ﷺ من الإيمان رقم: [١٥]=

٢ ـ ورواه أبو هريرة رضي الله عنه، ورواه عن أبي هريرة: الأَعرج عبد الرحمن بن هرمز وعنه رواه أبو الزّناد[١].

مما تقدَّم يتبين لنا أنَّ الحديث مروي عن اثنين من الصحابة، وهذا أقل عدد في طبقات سنده، وجاء عدد الرواة في الطبقة التي تليها (طبقة التابعين) ثلاثة، وهكذا يزداد عدد الرّواة في الطبقة التي تليها[٢].

حكم العزيز:

لا يلزم من كون الحديث «عزيزاً» أَنْ يكون «صحيحاً» فقد يكون صحيحاً أو حسناً، أو ضعيفاً، وذلك تبعاً لتوافر شروط الصحيح أو تخلفها.

وكما لا يلزم من عزّة الحديث الصّحة، لا يشترط في الصحيح أَنْ يكون عزيزاً، بل قد يكون غريباً كما سيأتي[٣].

* * *

= ومسلم في الإيمان، باب وجوب محبة رسول الله ﷺ. . [٤٤] والنسائي في الإيمان باب علامة الإيمان: (٨/ ١١٤ ـ ١١٥).

(١) ابن ماجه في الجهاد (التكبير في سبيل الله) رقم [٢٧٦٩] والحاكم في المستدرك: (٢/ ٨٦).

(٢) أخرجه البخاري في الموضع السابق رقم[١٤] والنسائي في الموضع السابق أيضاً.

(٣) انظر تدريب الراوي: (١/ ٥٠ ـ ٥١).

الحديث الفرد والغريب

أولاً ـ الفرد: «وهو الحديث الذي تفرَّد بروايته راوٍ بوجه من وجوه التَّفرُّد».

أنواع الحديث الفرد:

يقسم علماء الحديث الفرد إلى نوعين هما: الفرد المطلق، والفرد النسبي.

أ ـ الفرد المطلق: «وهو الحديث الذي يتفرَّد بروايته راوٍ واحد عن جميع الرواة» فلا يرويه أحد غيره.

مثاله: ما أخرجه البخاري قال: حدثنا أبو نُعيم قال: حدثنا سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «نهى النَّبي ﷺ عن بيع الولاء وعن هبته»[1].

فهذا الحديث لا يرويه أحد عن «ابن عمر» رضي الله عنه إلاّ «عبد الله ابن دينار» لا يُعرف إلاّ من طريقه.

ب ـ الفرد النّسبي: «وهو ما يقع فيه التَّفرُّد بالنسبة إلى جهة خاصة».

وقد نوَّع ابن حجر[2] هذا النوع إلى أربعة أقسام هاكها مع أَمثلتها:

---

(١) أخرجه البخاري في الفرائض(إثم من تبرأ من مواليه) رقم [٧٦٥٦] وانظر رقم [٢٥٣٥] والولاء يعني ولاءَ العتقِ، وهو إذا مات المُعْتَقُ ورثه معتِقُه، كانت العرب تبيعه وتهبه، فنُهي عنه، لأن الولاء كالنسب. انظر النهاية لابن الأثير: (٥/ ٢٢٧).

(٢) في نكته على ابن الصلاح: (٢/ ٧٠٥).

١ ـ الأول: تفرّد شخص عن شخص:

ومثاله: ما أخرجه البخاري في كتاب المغازي من صحيحه قال: حدثنا خلّاد بن يحيى قال: حدثنا عبد الواحد بن أَيْمَن عن أبيه قال: أتيت جابراً رضي الله عنه فقال: إنَّا يوم الخندق نحفر، فعرضت كُدْيَةٌ شديدةٌ فجاؤوا النبي ﷺ فقالوا: هذه كُدْية عرضت في الخندق، فقال ﷺ: «أنا نازل». الحديث[١].

فهذا الحديث تفرَّد بروايته عبد الواحد عن أبيه من حديث جابر ابن عبد الله رضي الله عنهما وقد روي من غير حديث جابر رضي الله عنه.

الثاني: تفرُّد أَهل بلد عن شخص:

ومثاله: ما رواه عبد الله بن بُريدة عن أَبيه بريدة رضي الله عنه يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «القضاة ثلاثة، فاثنان في النار، وواحد في الجنّة، فأمَّا الإثنان: فقاضٍ قضى بغير الحقّ وهو يعلم، فهو في النَّار، **وقاض قضى بغير الحقِّ وهو لا يعلم فهو في النَّار، وأما الواحد الذي هو في** الجنّة فقاضٍ قضى بالحقِّ فهو في الجنَّة»

فقد تفرَّد برواية هذا الحديث الخراسانيون، قال الحاكم: «رواته عن آخرهم مراوزة»[٢].

الثالث: تفرّد شخص عن أَهل بلد، قال ابن حجر: وهو عكس الذي قبله، وهو قليل جداً، وصورته أَن ينفرد شخص عن جماعة بحديث تفرَّدوا به[٣].

---

(١) البخاري في المغازي (غزوة الخندق) رقم [٤١٠١].

(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم: (٩٩) وأصل الحديث أخرجه الترمذي في الأحكام، باب: ما جاء عن رسول الله ﷺ في القاضي، رقم: [١٣٢٢] وأبو داود في الأقضية، باب: في القاضي يخطىء، رقم: [٣٥٧٣].

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر: (٢/٧٠٧).

الرابع: تفرّد أَهل بلد عن أَهل بلد أُخرى:

ومثاله: ما أَخرجه الحاكم من حديث الحسين بن داؤد البلخي قال: حدثنا الفضيل بن عياض قال: حدثنا منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «يقول الله عزّ وجلّ للدنيا: يا دنيا أخدمي من خدمني، وأتعبي يا دنيا من خدمك» قال الحاكم: «هذا الحديث من أَفراد الخراسانيين عن المكيين، فإِنَّ الحسين بن داود بلخيٌّ، والفضيل بن عياض عِداده في المكيين»[1].

ثانياً ـ الغريب: «وهو الحديث الذي يتفـرَّد بروايته راوٍ واحد في أيّ موضع وقع التفرّد به من السّند».

أنواعه: يقسمه العلماء إلى غريب متناً وإسناداً، وغريب إسناداً فقط:

أ ـ الغريب متناً وإسناداً: «وهو الحديث الذي لا يُعرف متنه إلاّ من طريق راوٍ واحد» وهو الذي يطلق عليه «الفرد المطلق» وقد مرَّ مثاله آنفاً.

ب ـ الغريب إسناداً لا متناً: وهو الحديث الذي عرف متنه من طرق متعددة عن أكثر من صحابي ثم ينفرد بروايته راوٍ عن صحابي آخر، وهذا النوع ينطبق على النوع الأول من أنواع الفرد النّسبي الذي مرَّ آنفاً.

العلاقة بين الفرد والغريب:

مما تقدَّم يظهر للمتأمل أَنْ الفرد والغريب بينهما عموم وخصوص مطلق، فكلُّ غريب فرد ولا عكس، فالفرد أعمّ من الغريب، ولذلك نجد أنَّ بعض علماء الفن مزجهما في نوع واحد ولم يفرّق بينهما، وذلك كما صنع الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى، وقد ذكر بأن أَهل الفن أكثر

---

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم: [١٠١].

ما يطلقون «الفرد» على «الفرد المطلق» وأكثر ما يطلقون «الغريب» على «الفرد النسبي»[1].

حكم الحديث الفرد أو الغريب:

الفرد أو الغريب قد يكون صحيحاً كأَفراد الصحيحين، مثل حديث: «بيع الولاء وهبته» الذي مثَّلنا به للفرد المطلق قبل قليل.

وقد يكون حسناً وذلك إذا كان الرّاوي المتفرِّد بالرواية عدلاً قد خفّ ضبطه.

وقد يكون ضعيفاً وهو الغالب على الغرائب من الأَحاديث، حتى حذَّر منها الأئمة فيما نقل عنهم.

يقول الإمام أحمد بن حنبل: «لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب فإنَّها مناكير وعامتها عن الضعفاء»

ومن أمثلة الفرد الضعيف حديث الحسين بن داود البلخي الذي مثَّلنا به، فإن الحسين ضعيف ليس بثقة، وأحاديثه موضوعة.

ومن أمثلته أَيضاً ما رواه أبو داود من طريق طلحة أمّ غراب عن عقيلة امرأة من بني فزارة عن سلامة بنت الحرّ رضي الله عنها قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنَّ من أشراط السَّاعة أنْ يتدافع أهل المسجد لا يجدون إماماً يصلي بهم»[2].

فقد تفرَّدت بروايته عن سلامة عقيلةُ، وتفرَّدَت بروايته عن عقيلة طلحةُ:

أما عقيلة فمجهولة، قال الذَّهبي: «لا يعرف حالها»

وأما طلحة فغير معروفة أيضاً وتفرَّد ابن حبَّان بتوثيقها.

---

(١) انظر شرح شرح نخبة الفكر: [٢٠٨ ـ ٢٣٢].

(٢) أبو داود في الصَّلاة، باب: التدافع على الإمامة، رقم: [٥٨١].

وقد سكت عن هذا الحديث أبو داود ولكنَّه لا يرقى إلى درجة الحسن.

مصادر الحديث الفرد والغريب:

قال الإمام ابن حجر: «من مظانّ الأحاديث الأفراد:

١ ـ (مسند أبي بكر البزَّار) فإنَّه أكثر فيه من إيراد ذلك وبيانه.

٢ ـ وتبعه (أبو القاسم الطبراني) في (المعجم الأوسط).

٣ ـ ثم (الدارقطني) في (كتاب الأفراد) وهو ينبيء على اطلاع بالغ.»[١].

* * *

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح: (٢/٧٠٨).

معرفة
الاعتبار والمتابعة والشاهد

أولاً ـ الاعتبار:

«هو النَّظر في حال الحديث هل تفرَّد به راويه أَمْ لا؟ وهل هو معروف أم لا»[1].

فالاعتبار: هو البحث والتَّنقيب في طرق الأحاديث المروية ليُتوصّل بذلك إلى معرفة حال الحديث المروي هل تفرَّد به راويه أم لا؟.

أي: أنّ الاعتبار هو قيام الباحث بتتبع طرق الحديث في المصادر وكتب الرِّواية من جوامع ومصنَّفات ومسانيد وغيرها من كتب الحديث لمعرفة ما إذا كان هذا الحديث قد رواه راوٍ آخر بلفظه أو بمعناه، فإن عثر على شيء من ذلك تبين لنا أنَّ الحديث لم يتفرَّد به راويه، وإن لم يظفر بشيء من ذلك ظهر أنَّ الحديث «فرد أو غريب».

ثمَّ ما يظهر للباحث الناقد بعد بحثه وتنقيبه مما يؤيد رواية الحديث إمَّا أَن يكون متابعة أو شاهداً.

ثانياً ـ المتابعة:

«هي مشاركة راوٍ راوياً آخر في رواية الحديث عن شيخه أو عمّن فوقه».

وتنقسم المتابعة إلى: متابعة تامة ومتابعة قاصرة (أو ناقصة).

أ ـ المتابعة التّامة: وهي أَنْ يشترك اثنان في رواية الحديث ذاته عن الشيخ نفسه.

---

(١) الخلاصة في أصول الحديث للطيبي: (٥٨).

مثالها:

روى شعبة بن الحجَّاج عن قتادة عن سالم بن أبي الجعد عن معدان بن أَبي طلحة عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ قال: «أيعجز أحدكم أَنْ يقرأ في ليلة ثُلث القرآن؟» قالوا: وكيف يقرأ ثلث القرآن؟ قال: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ . .﴾ تَعْدِل ثلث القرآن».

فإنَّ هذا الحديث الذي يرويه شعبة عن قتادة قد شاركه أَبان العطَّار في روايته عن قتادة عن سالم عن معدان عن أبي الدرداء(١).

ب ـ المتابعة القاصرة (أو الناقصة): هي التي تحصل لشيخ الراوي أو لشيخ شيخه أو من فوقه.

مثالها:

روى مالك عن صالح بن كيسان عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي ﷺ ورضي عنها أنَّها قالت: «فرضت الصَّلاة ركعتين ركعتين، في الحضر والسَّفر، فأُقرَّت صلاة السَّفر، وزيدَ في صلاة الحضر».

فقد شارك سفيانُ بن عيينه مالكاً في رواية الحديث إلاَّ أنَّه لم يلتق معه في شيخه صالح، بل التقى معه في شيخ شيخه عروة، وهذا سنده:

عن ابن عيينه: عن ابن شهاب الزهري عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها . . . الحديث(٢).

ثالثاً ـ الشاهد:

«هو الحديث الذي يرويه صحابي موافقاً لما يرويه صحابي آخر في اللَّفظ والمعنى أو في المعنى فقط».

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه: صلاة المسافرين وقصرها (فضل قراءة: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ . .﴾ رقم [٨١١].

(٢) أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها، أوَّله، رقم [٦٨٥].

مثاله:

ما أَخرجه مسلم بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه يقول: قال رسول الله ﷺ: «من سمع رجلاً يَنْشُد ضَالَّةً في المسجد، فليقل: لا ردَّها الله عليك، فإِنَّ المساجد لم تُبن لهذا»[1].

حيث أخرج مسلم حديثاً آخر بمعناه عن بُريدة أنَّ رجلاً نَشَد في المسجد فقال: من دعا إلى الجمل الأحمر[2]؟ فقال النَّبي ﷺ: «لا وَجَدْتَ إنَّما بُنيت المساجد لما بُنيت له»[3].

فحديث بريدة بمعنى حديث أبي هريرة، حيث جاء نهي النبي ﷺ عن طلب الضَّالة في المسجد قولاً في حديث أبي هريرة، وجاء النهي عن ذلك عن النبي ﷺ فعلاً في حديث بُريدة.

مثال للمتابعة والشاهد:

هذا وقد يجتمع الشاهد والمتابعة التَّامّة والمتابعة النَّاقصة في حديث واحد، ومن أَمثلة[4] ذلك:

روى الشافعي عن مالك بن أنس عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما أنَّ رسول الله ﷺ قال: «الشهر تسع وعشرون، فلا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفطروا حتى تروه، فإنْ غُمّ فأكملوا العدَّة ثلاثين».

---

(١) أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة (النهي عن نشد الضَّالة في المسجد) رقم [٥٦٨].

(٢) من دعا إلى الجمل الأحمر؟ أي من وجد ضالتي، وهو الجمل الأحمر، فدعاني إليه.

(٣) أخرجه مسلم في الموضع السابق، رقم [٥٦٩].

(٤) المثال المذكور منقول عن ابن حجر بتصرف: انظر شرح شرح النخبة: (٣٤٥ ـ ٣٥٤).

فقد روى هذا الحديث عن مالك أيضاً: عبد الله بن مَسْلمة القَعْنبي، فهذه متابعة تامة.

وروي أيضاً عن عاصم بن محمد عن أبيه عن محمد بن زيد عن جده عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، ولفظه: «. . . فأكملوا ثلاثين» فهذه متابعة قاصرة.

وروي أيضاً عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر بلفظ: «. . فاقدروا ثلاثين» فهذه متابعة ثانية قاصرة.

وروي من حديث ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ لفظه تماماً. فهذا شاهد، باللفظ والمعنى

وروي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ بلفظ: «فإن أغمي عليكم فأكملوا عدَّة شعبان ثلاثين» فهذا شاهد ثان بالمعنى.

ملحوظتان:

المحلوظة الأولى:

امتاز صحيح مسلم بأنَّه يُورد المتابعات والشواهد للحديث الواحد مجموعة في موضع واحد، ولا يفرّقها في الأبواب كما صنع البخاري.

وقد سار على طريقة مسلم هذه بعض أصحاب السُّنن مثل النسائي.

الملحوظة الثانية:

قال ابن حجر: «قد تطلق المتابعة على الشاهد، وبالعكس، والأمر فيه سهل»[1].

* * *

---

(١) شرح شرح النخبة: (٣٥٥).

معرفة
زيادة الثقة

تعريفها: «هي أَنْ يروي ثقتان حديثاً واحداً وفي رواية أحدهما زيادة لا يرويها الآخر، أو يروي الثقة الواحد حديثاً مرتين وتقع في إحدى روايتيه زيادة ليست في الأُخرى».

حكمها: اختلف العلماء في زيادة الثقة من حيث قبولها أو ردها على أقوال أهمها:

القول الأَوّل: تُقبل زيادة الثقة مطلقاً، سواء وقعت من الرَّواي نفسه أو من غيره، وسواء كانت زيادة في اللَّفظ دون المعنى، أو كانت زيادة في اللَّفظ والمعنى. . . وذهب إلى هذا القول جمهور المحدثين والفقهاء.

القول الثاني: لا تُقبل مطلقاً، وهو محكي عن قوم من المحدثين.

القول الثالث: تقبل إن كانت الزيادة من راوٍ آخر غير الذي روى الحديث ناقصاً، ولا تقبل إن وقعت الزيادة من الرَّاوي نفسه إذا روى الحديث مرَّةً ناقصاً ومرَّةً بزيادة.

القول الرابع: وهو قول ابن الصلاح رحمه الله حيث قسم الزيادة إلى ثلاثة أقسام:

١ ـ زيادة لا تخالف أصل الحديث، وهي أَن يتفرَّد الثِّقة بجملة حديث لا تُعارض بقية الحديث، فتقبل، سواء أفادت حكماً جديداً أم لا؟

ومثال هذه الزِّيادة حديث أُمِّ سلمة رضي الله عنها أنَّ النبي ﷺ يقول: «الذي يشرب في إناء الفضَّة إنَّما يجرجر في بطنه نار جهنم»، فقد أخرجه

البخاري ومسلم[1] من طريق نافع مولى عبد الله بن عمر، وقد رواه عن نافع عدد من الثِّقات منهم: مالك، واللَّيث بن سعد، ويحيى بن سعيد، وغيرهم. ورواه عن كل واحد من هؤلاء عدد من الرّواة الثّقات، وتفرَّد علي بن مسهر ـ وهو ثقة ـ في روايته عن عبيد الله عن نافع بزيادة ليست عند غيره ممن روى الحديث وهي: «الذي يأكل ويشرب في آنية الذهب والفضَّة» قال مسلم بعد أَن أخرج هذه الرِّواية: «وليس في حديث أَحَد منهم ذكر الأكل والذّهب إلاَّ في حديث ابن مسهر».

٢ ـ زيادة تخالف ما رواه الثِّقات فتردُّ ولها حكم الحديث الشَّاذ.

٣ ـ زيادة لفظة في الحديث لم يذكرها سائر الرُّواة، وهذه مرْتبة مترددة بين المرتبتين السابقتين.

وهذه الزيادة لم يحكم عليها ابن الصلاح بالقبول ولا بالرّد لأَنَّ أمر قبولها يعود للمجتهد، فإن رأى أنَّها مخالفة لأصل الحديث ردّها وإن رأى أنَّها موافقة لأصل الحديث قبلها، ومثل هذه الزيادة أحد أسباب اختلاف الأئمة، ومثال هذه الزيادة:

ما أخرجه البخاري ومسلم من طرق كثيرة عن أبي هريرة[2] وجابر بن عبد الله[3] رضي الله عنهم أنَّ النبي ﷺ قال: «. . وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً. .» وجاء في حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه[4]

---

(١) البخاري في الأشربة (باب: آنية الفضة) رقم: [٥٦٣٤]، ومسلم في اللّباس والزينة (باب: تحريم استعمال آواني الذّهب والفضة) رقم [٢٠٦٥].

(٢) أخرجه البخاري في الجهاد (باب قول النبي ﷺ: نصرت بالرعب) رقم [٢٩٧٧] ومسلم في أول كتاب المساجد رقم [٥٢٣].

(٣) أخرجه البخاري في التيمم (باب التيمم) رقم [٣٣٥] ومسلم في أول المساجد، رقم: [٥٢١].

(٤) أخرجه مسلم في أول المساجد، رقم [٥٢٢].

زيادة وهي: «وجعلت لنا الأرض كلّها مسجداً وجعلت تربتها لنا طهوراً» روى هذه الزيادة أبو مالك سعد بن طارق الأشجعي عن ربعي بن حِراش عن حذيفة

فهذا يُشبه المردود من حيث أنَّ ما رواه الجماعة «عامٌّ» معنىً لشموله جميع أَجزاء الأرض، وأَمَّا ما رواه المنفرد بالزيادة فـ«مخصوص» لأنَّه خصَّ الطهورية بالتراب، وفي ذلك: مغايرة في الصِّفة، ومخالفة يختلف بها الحكم.

وهو يشبه القسم المقبول من حيث إنَّه لا منافاة بينهما، بل يمكن الجمع بينهما.

ولذلك اختلف المجتهدون في هذا:

فذهب أبو حنيفة ومن وافقه إلى ما دلَّ إليه أصل الحديث بدون الزيادة، وأجازوا بناءً على ذلك التيمم بأيّ جزء من الأرض، وقالوا: إنَّ ذكر بعض أفراد العام لا يُخصِّص.

وذهب الشافعي ومن وافقه إلى قبول هذه الزيادة لأنَّها في رأيهم غير منافية لأصل الحديث، بل أصل الحديث مطلق والزيادة مقُيِّدة والمطلق يُحمل على المقيد، وبالتالي فإنَّهم لا يجيزون التيمم إلا بالتراب خاصة.

والخلاصة: فإن التقسيم الذي قسَّمه ابن الصلاح في مسألة زيادة الثقة تقسيم وجيه ورأي حسن.

كيف تُعرف الزيادة؟:

إن معرفة الزيادة علم جليل من علوم الحديث لما فيه من توضيح وزيادة بيان، ولا بدَّ في معرفته من تتبع طرق الحديث ورواياته وجمعها والمقارنة بينها، وهذا يتطلب سعة اطلاع وقوة معرفة وإدراكاً وفهماً، وقد كان الإمام ابن خزيمة مجلّياً في هذا الفن حتى قال عنه تلميذه ابن حبان:

«ما أريت على أديم الأرض من يحفظ الصّحاح بألفاظها ويقوم بزيادة كلِّ لفظة زادها في الخبر ثقة، حتى كأنَّ السنن نصب عينيه غيره»[1].

* * *

(١) فتح المغيث للسخاوي: (١/ ١٩٩).

معرفة
المزيد في متَّصل الأسانيد

تعريفه: «هو أَن يزيد راوٍ في السَّند الصحيح الاتصال راوياً لم يذكره غيره»[1].

مثـالـه:

ما رواه عبد الله بن سالم عن الزبيدي عن الزهري عن حبيب مولى عروة عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها أنَّ الحولاء بنت تُوَيْت مرَّت بها وعندها رسول الله ﷺ فقلتُ: هذه الحولاء بنت تُوَيْت وزعموا أنَّها لا تنام الليل. فقال رسول الله ﷺ: «لا تنام الليل!! خذوا من العمل ما تطيقون، فوالله لا يسأم الله حتى تسأموا».

فإنَّ عبد الله بن سالم وهمَ في روايته فزاد في السَّند راوٍ هو «حبيب مولى عروة» فإنَّ هذا الحديث قد رواه عن الزُّهري كلٌّ من: يحيى بن سعيد، ويونس، وشعيب بن أبي حمزة، كلهّم قالوا: عن الزهري عن عروة بن الزبير، لم يذكروا بينهما واسطة[2].

المؤلفـات فـي هـذا النـوع:

وضع الخطيب البغدادي في هذا النوع مصنَّفاً حسناً سمَّاه: «تمييز

---

(١) وانظر: الباعث الحثيث: [١٧٦]، منهج النقد في علوم الحديث: [٣٦٤].

(٢) أخرجه على الوجه الصحيح بدون الزيادة: مسلم في صلاة المسافرين(باب أمر من نعس في صلاته) رقم [٧٨٥] وغيره، وانظر: فتح المغيث: [٤/ ٧٣].

المزيد في متَّصل الأسانيد» وقد قسَّمه إلى قسمين:

أحدهما: ما حكم فيه بصحة ذكر الزيادة في السند وتركها.

الثاني: ما حُكم فيه بردّ الزيادة وعدم قبولها[1].

قال ابن الصلاح: «في كثير مما ذكره نظر»[2].

* * *

---

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب: (١/ ٤٢٧ ـ ٤٢٨).

(٢) علوم الحديث: (٢٨٧).



- المعنعن والمؤنّن.
- الحديث المسلسل.
- العالي والنّازل.



المعنعن والمؤنن

المعنعن: «هو الذي يؤديه الرَّاوي بلفظ «عن» من غير بيان للتحديث أو الإخبار أو السماع».

والمؤنّن: «هو الذي يؤديه الرَّاوي بلفظ: «أَنَّ فلاناً قال» من غير بيان للتحديث أو الإخبار أو السماع».

أمثلة هذا النوع أكثر من أن تُحصى في كتب الحديث.

حكـم العنعنـة:

اختلف العلماء في السَّند المعنعن هل هو من قبيل المتصل أم من قبيل المنقطع؟.

١ ـ ذهب البعض إلى أَنَّه من قبيل المنقطع حتَّى يتبيَّن اتِّصاله، وهو مذهب المتشددين.

٢ ـ ذهب آخرون منهم ابن المديني وغيره إلى أنَّه من قبيل المتصل إذا توفر فيه:

أ ـ السلامة من التَّدليس.

ب ـ ثبوت اللّقاء بين الرَّاوي وبين من روى عنه بالعنعنة.

٣ ـ وذهب الإمام مسلم وعدد من أهل الحديث إلى أنَّه من قبيل المتصل إذا:

أ ـ سلم من التَّدليس.

ب ـ عاصر الرَّاوي من يروي عنه بالعنعنة مع إمكانية اللِّقاء.

حكـم المؤنَّـن:

المعتمد الذي عليه جمهور المحدثين أَنَّ حكم المعنعن ينطبق تماماً على المؤنن، وأَنَّهُ لا عبرة بالألفاظ والحروف.

وذهب البعض إلى أنهما ليسا سواء وقالوا: إنَّ «عن» تفيد الاتصال و«أَنَّ» في حكم الانقطاع حتى يثبت خلافه. وهذا القول ليس بشيء[1].

* * *

---

(١) راجع في بحث المعنعن والمؤنن: اختصار علوم الحديث لابن كثير (٦١ ـ ٦٢)، قواعد التحديث: (١٢٣).
وانظر مناقشة الإمام مسلم لهذا الموضوع في مقدمة صحيحه، باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن (١/ ٢٩).

الحديث المسلسل

تعريفه: «هو ما توارد فيه الرُّواة كلُّهم واحداً فواحداً على صفة واحدة أو حالة واحدة للرواة أو للرواية».

والتسلسل من صفات الأسانيد ولا علاقة لهُ بالمتون.

أمثلة المسلسل:

١ ـ قال أبو بكر بن أبي الدنيا: حدثنا الحسن بن عبد العزيز الجروي قال: حدثنا عمرو بن مسلم التنيسي قال: حدثنا الحكم بن عبدة قال: أخبرني حيوة بن شريح قال: أخبرني عقبة بن مسلم عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن الصنابحي عن معاذ بن جبل قال: قال رسول الله ﷺ: «يا معاذ إني أُحبك فقل: اللهم أعنِّي على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك».

قال الصنابحي: قال لي معاذ: أنا أحبك فقل: . . .

قال: أبو عبد الرحمن: قال لي الصنابحي: إني أحبك فقل: . . .

قال عقبة بن مسلم: قال لي أبو عبد الرحمن: إني أحبك فقل: . . .

قال حيوة بن شريح: قال لي عقبة: إني أحبك فقل: . . .

قال الحكم: قال لي حيوة: إني أحبك فقل: . . .

قال التنيسي: قال لي الحكم: إني أحبك فقل: . . .

قال الجروي: قال لي التنيسي: فأنا أحبك فقل[1]: . . .

---

(١) الفضل المبين في المسلسل من حديث النبي الأمين، لشاه ولي الله الدهلوي: (٤٠ ـ ٤٢).

فهذا الإسناد مسلسل بقول كل راوٍ لمن يليه: إني أحبك فقل: «اللهم. . .».

٢ - عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: شبَّك بيدي أبو القاسم ﷺ وقال: «خلق الله الأرض يوم السبت، والجبال يوم الأحد، والشجر يوم الإثنين، والمكروه يوم الثلاثاء، والنور يوم الأربعاء، والدواب يوم الخميس، وآدم يوم الجمعة».

هذا حديث مسلسل بأحوال الرواة الفعلية حيث شبَّك كل راوٍ يده بيدي الذي يروي عنه، وأخرجه الحاكم مسلسلاً بالتشبيك في «علوم الحديث»[(١)].

٣ - قال الحاكم: حدثني الزبير بن عبد الواحد قال: حدثني أبو الحسن يوسف بن عبد الأحد القمني الشافعي بمصر قال: حدثني سليم بن شعيب الكسائي قال: حدثني سعيد الآدم قال: حدثني شهاب بن خِراش الحَوشبي قال: سمعت يزيد الرقاشي يحدث عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يجد العبد حلاوة الإيمان حتى يؤمن بالقدر خيره وشرّه وحُلوه ومرِّه» قال: وقبض رسول الله ﷺ على لحيته فقال: «آمنت بالقدر خيره وشرّه وحُلوه ومرّه» قال: وقبض أنس على لحيته فقال: آمنت بالقدر خيره وشرّه وحُلوه ومرّه . . .» إلخ[(٢)].

هذا حديث جمع في تسلسله بين القول والفعل حيث قبض كل راوٍ على لحيته وقال: «آمنت بالقدر . . .».

وهناك نماذج أخرى للتسلسل منها ما يتعلَّق بصيغ الأداء، أو زمانه، أو مكانه، أو صفات الرّواة الفعلية . . . إلخ. مما يطول ذكره.

---

(١) معرفة علوم الحديث: (٣٣ ـ ٣٤).

(٢) معرفة علوم الحديث: (٣١ ـ ٣٢).

فائـدة التَّسلسل:

يُشعر التَّسلسل في الإسناد بمزيد الضبط لدى الرُّواة إذا استمر تسلسله بالرواة الثقات، وقلَّما يسلم تسلسل حديث من الأحاديث إلى آخر السَّند، ونادرة هي الأسانيد المسلسلة التي تخلو من الضُّعفاء والمتروكين.

حكـم الحـديث المسلسل:

مما تقدَّم نعرف أنَّه ليس كل مسلسل من الأحاديث يُعدُّ صحيحاً، فالمسلسل قد يكون صحيحاً وقد يكون حسناً وقد يكون ضعيفاً، وذلك راجع إلى توافر الشروط المعتبرة عند علماء الحديث للحكم على صحة الحديث.

ويذكر العلماء أَنَّ أصحّ المسلسلات على الإطلاق هي التي تتسلسل بالرُّواة الموصوفين بالحفظ، أي: الذين قيل في كل منهم: إنَّه بلغ مرتبة الحافظ المتقن، ومن هذه الأحاديث التي تسلسلت بالحفاظ نورد ما أورده السخاوي رحمه الله حيث قال:

أخبرنا أبو محمد عبد الرحيم بن الفرات الحنفي قال:

أخبرنا الحافظ القاضي عز الدين أبو عمر عبد العزيز بن جماعة عن الحافظ الشرف أبي أحمد عبد المؤمن بن خلف الدمياطي قال:

أخبرنا الحافظ الزكي أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري قال:

أخبرنا أبو الحسن علي بن المفضل المقدسي قال:

أخبرنا الحافظ أبو طاهر أحمد بن محمد السِّلَفي قال:

أخبرنا الحافظ أبو الغنائم محمد بن أبي ميمون النَّرسي قال:

أخبرنا الحافظ أبو نصر علي بن هبة الله بن ماكولا قال:

حدثني أبو بكر بن مهدي الحافظ الخطيب البغدادي قال:

حدثني الحافظ أبو عمرو بن مطر النيسابوري قال:

حدثنا إبراهيم بن يوسف قال:

حدثنا الفضل بن زياد بن القطان صاحب أحمد بن حنبل، قال:
حدثنا أحمد بن حنبل قال:
حدثنا أبو خيثمة زهير بن حرب قال:
حدثنا يحيى بن معين قال:
حدثنا علي بن المديني قال:
حدثنا عبيد الله بن معاذ قال:
حدثنا أبي قال:
حدثنا شعبة عن أبي بكر بن حفص عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة رضي الله عنها قالت: «كنَّ أزواج النبي ﷺ يأخذن من رؤوسهن حتى تكون كالوفرة».

قال السخاوي: «هذا الحديث صحيح عجيب التسلسل بالأئمة الحفَّاظ ورواية الأقران بعضهم عن بعض»[1].

المؤلفات في هذا النوع:

عُني المتأخرون بالتَّصنيف في هذا المضمار، وقد تركوا لنا عدداً لابأس به من المصنَّفات فيه، منها:

١ ـ العذب السلسل في الحديث المسلسل: للحافظ الذهبي.

٢ ـ الجواهر المفصَّلات في الأحاديث المسلسلات: لابن الطيلسان أبي القاسم القاسم بن محمد بن أحمد الأوسي الأنصاري القرطبي (ت: ٦٤٢ هـ).

٣ ـ جياد المسلسلات، والمسلسلات الكبرى: كلاهما للجلال السيوطي[2].

٤ ـ المناهل السلسلة في الأحاديث المسلسلة: لمحمد عبد الباقي

---

(١) الفضل المبين: (٤٧ ـ ٤٩).

(٢) انظر في المؤلفات في هذا النوع: الرسالة المستطرفة: (٨١ ـ ٨٥).

الأيوبي، (ت: ١٣٦٤ هـ) وكتابه مطبوع.

٥ ـ الفضل المبين في المسلسل من حديث النبي الأمين ﷺ، للشاه ولي الله أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي (ت: ١١٧٦هـ) وهو مطبوع أيضاً، وقد رجعنا إليه.

* * *

العالي والنازل[1]

الإسناد العالي: «هو الذي قل عدد رجاله».

والإسناد النازل: «هو ضد الإسناد العالي».

وقد عرّفهما صاحب المنظومة البيقونية بقوله:

وكلُّ ما قلّت رجاله: «علا» وضدّه: ذاك الذي قد «نزلا»

وعليه فالعلو هو قلّة رجال سند الحديث بالنسبة إلى سند آخر يرد به الحديث نفسه.

أقسام العلو:

يُقسم العلو في الأسانيد إلى قسمين رئيسين: «العلو المطلق، والعلو النسبي»:

أولاً ـ العلو المطلق: وهو القرب من النَّبي ﷺ بسند متصل وصحيح، وهو أجلّ أنواع العلو وأقسامه، وأعلى ما وقع لأئمة الحديث أصحاب الكتب الستة من هذا القسم ما كان بين الواحد منهم وبين النبي ﷺ ثلاث وسائط فقط، وهي المسمَّات بـ «الثُّلاثيات» وكذلك وقع للإمام أحمد في مسنده ثلاثيات جمعت في كتاب وشُرحت[2].

---

(١) اعتمدنا في هذا المبحث بشكل رئيسي على تدريب الراوي للسيوطي: (٢/ ١٤٥) وما بعدها، وشرح شرح نخبة الفكر: (٦١٤) وما بعدها.

(٢) بلغت ثلاثيات أحمد ثلاثمئة وثلاثة وستون، جمعها محمد بن أحمد بن سالم السَّفاريني (ت: ١١٨٨هـ) وشرحها بكتاب سماه: «نفثات الصدر المكمد بشرح=

ثانياً: العلو النسبي: وهو يتنوع إلى أربعة أنواع هي:

الأول: القرب من إمام من أئمة الحديث مثل: مالك أو الشافعي أو أحمد أو البخاري أو مسلم أو غيرهم، وإن كثر العدد منهم إلى رسول الله ﷺ.

الثاني: العلو بالنسبة إلى رواية أحد الكتب الستة أو غيرها من المصنَّفات الحديثية الأصول، وهذا النوع من العلو لقي عناية المتأخرين، ويتفرع عن هذا النوع من العلو: الموافقة، والبدل، والمساواة، والمصافحة.

أ ـ الموافقة: هي أن يروي الرّواي حديثاً في صحيح البخاري مثلاً بإسناد خاص به من غير طريق البخاري، بحيث يجتمع مع البخاري في شيخه، ويكون وصوله لشيخ البخاري بعدد أقل مما لو رواه من طريق البخاري عن نفس الشيخ.

مثاله: حديث يرويه البخاري عن شيخه قتيبة بن سعيد، يرويه ابن حجر، فيصل بسنده إلى قتيبة شيخ البخاري (من غير طريق البخاري) بسبعة وسائط في حين أنَّه لو رواه من طريق البخاري عن قتيبة لكان بين ابن حجر وبين قتيبة عندها ثمانية على الأقل، فتحصل الموافقة لابن حجر مع البخاري في شيخه مع علو في السَّند بدرجة.

ب ـ البدل: هو الوصول إلى شيخ شيخ البخاري مثلاً بعلو درجة أو أكثر عما إذا رواه من طريق البخاري وتوضيح ذلك:

كأن يروي البخاري حديثاً عن يحيى عن مالك بن أنس، ثم يروي الحديث نفسه ابن حجر (من غير طريق البخاري) ويلتقي مع البخاري في شيخ شيخه مالك بن أنس بحيث يكون بينه وبين مالك ثمانية وسائط فقط

= ثلاثيات المسند» وهو مطبوع. وانظر ما ذكره صاحب الرسالة عن ثلاثيات الأئمة: (٩٧ ـ ٩٨).

ولو رواه من طريق البخاري لكانت الوسائط بين ابن حجر ومالك تسعة أو أكثر.

جـ ـ المساواة: هو تساوي عدد رجال السند من الرَّاوي إلى آخر السند مع رجال إسناد البخاري للحديث نفسه كأن يروي الإمام النووي مثلاً حديثاً يكون عدد رجال الإسناد منه إلى النبي ﷺ ثمانية رجال ويكون الحديث نفسه قد رواه البخاري في صحيحه وعدد رجال إسناده إلى النبي ﷺ ثمانية أيضاً.

وهذا النوع يكاد يكون معدوماً في أيامنا هذه.

د ـ المصافحة: هي أن تقع المساواة السالفة الذكر لشيخ النووي مثلاً، كأَنْ يكون بين شيخ النووي وبين النبي ﷺ من الوسائط مثل ما للبخاري في صحيحه.

والعلو في المساواة والمصافحة تابع للنُّزول فلو لم يكن إسناد الحديث عند البخاري نازلاً لم يكن إسناد النووي عالياً، والله أعلم.

الثالث: العلو بتقدم وفاة الرّاوي وإن تساويا في العدد، فما يرويه النَّووي مثلاً بثلاثة وسائط عن البيهقي عن الحاكم أعلى مما يرويه النووي نفسه بثلاثة وسائط أيضاً عن أبي بكر بن خلف عن الحاكم، لأَنَّ البيهقي توفي قبل ابن خلف، فوفاة البيهقي سنة (٤٥٨ هـ) بينما توفي ابن خلف سنة (٤٨٧ هـ).

الرابع: العلو بتقدم السماع من الشيخ فمن سمع منه متقدماً كان أعلى ممن سمع منه فيما بعد، كأن يسمع شخصان من شيخ سمع الأول منهما قبل ستين سنة وسمع الآخر قبل أربعين سنة وتساوى العدد إليهما، فنعد عند ذلك الأول أعلى من الثاني.

أهميـة طلب عـلو الإسنـاد:

قال الإمام الحاكم رحمه الله: «في طلب الإسناد العالي سنَّة صحيحة.

وقد استدل لذلك بحديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: كنّا نهينا أَنْ نسأل رسول الله ﷺ عن شيء، فكان يعجبنا أن يأتيه الرجل من أهل البادية فيسأله ونحن نسمع، فأتاه رجل منهم فقال: يا محمد أتانا رسولك فزعم أنّك تزعم أنَّ الله أرسلك؟

قال: «صدق».

قال: فمن خلق السماء؟

قال: «الله».... إلى أنْ قال للنَّبي ﷺ: وزعم رسولك أَنَّ علينا خمس صلوات في يومنا وليلتنا؟

قال: «صدق».

قال: فبالذي أرسلك، آلله أمرك بهذا؟

قال: «نعم»... إلخ الحديث.

قال الحاكم بعد أَنْ ذكرالحديث ومن خرّجه: «وفيه دليل على إجازة طلب المرء العلو من الإسناد وترك الاقتصار على النُّزول فيه وإن كان سماعه عن الثِّقة، إذ البدوي لما جاءه رسولُ رسولِ الله ﷺ فأخبره بما فرض الله عليهم ولم يُـقْنِعه ذلك رحل بنفسه إلى رسول الله ﷺ وسمع منه ما بلّغه الرسول عنه، ولو كان طلب العلو غير مستحبٍ لأَنكر عليه المصطفى ﷺ سؤاله إياه عما أخبره رسوله عنه ولأَمره بالاقتصار على ما أخبره الرسول عنه»[1].

ولذلك أصبح البحث عن علو الإسناد سنة أهل الحديث قديماً وحديثاً.

وإنما كان العلو مرغوباً فيه لكونه أقرب إلى الصِّحة لأَنَّ كلَّ رجل من رجال السند يَحتمل أن يُخطيء فيه فإذا قلّ عدد رجال الإسناد قلَّت احتمالات الخطأ فيه.

---

(١) معرفة علوم الحديث: (٥ ـ ٦).

وعلينا أن ننتبه إلى أَنَّ العلو يكون مرغوباً فيه حالة كون رجال الإسناد فيه ثقات. أما إِن كان في الإسناد العالي علَّة أو في رجاله ضعف وكان الحديث الذي يرويه مروياً من طريق أخرى نازلاً إلاَّ أنَّ رواته معروفون بالضبط والحفظ والإتقان قُدِّم عند ذلك الإسناد النَّازل، ومن ثمّ قال ابن المبارك: «ليس جودة الحديث قرب الإسناد، بل جودة الحديث صحّة الرّجال»[1].

* * *

---

(١) تدريب الراوي: (٢/١٥٦).



- غريب الحديث وفقهه.
- مختَلَف الحديث ومُشكله.
- ناسخ الحديث ومنسوخه.
- المصحَّف والمحرَّف.



غريب الحديث وفقهه

غريب الحديث: «هو ما جاء في المتن من لفظ غامض بعيد عن الفهم لقلّة استعماله».

وأما فقه الحديث: «فهو ما تضمنه متن الحديث من الأحكام والآداب المستنبطة»[(١)].

فعلم غريب الحديث يهدف إلى الكشف عن معاني ألفاظ الأحاديث التي قد تخفى، وهو بدوره يساعد على فهم الأحاديث و استنباط مافيها من أحكام ومسائل.

فائدة هذا العلم وكيفية معرفته:

معرفة الغريب والأحكام من أهم المهمات في التشريع يقبح جهله بأهل العلم، لأنّه هو السبيل إلى التطبيق والعمل بمضمونه.

وخير ما يفسَّر به الغريب هو ما يرد في بيان معاني الألفاظ الغريبة في الأحاديث أو الروايات الأخرى، وإلا لجأنا إلى لغة العرب.

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ ما رواه سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ «إذا بلغَ الماءُ قُلَّتين لم يحملِ الخَبثَ»[(٢)] أي، «لم

---

(١) الخلاصة في أصول الحديث للطيبي: (٦٢).

(٢) أخرجه: الترمذي في الطهارة، باب: ما جاء أن الماء لا ينجسه شيء، رقم: [٦٧]، وأبو داود في الطهارة، باب: ما ينجس الماء، رقم: [٦٣]، والنسائي: في المياه، باب: التوقيت في الماء: (١/ ١٧٥) وغيرهم، وانظر تلخيص =

ينجس»[1] جاء تفسيرها كذلك في بعض روايات الحديث.

٢ ـ وما أخرج ابن ماجه في الفتن عن سيدنا حذيفة بن اليمان رضي الله عنه أنَّ النبي ﷺ قال: «تكون فتن على أبوابها دعاة إلى النار، فأن تموت وأنت عاضٌّ على جذل شجرة خير لك من أنْ تتبع أحدهم»[2] ومعنى «جذل الشَّجرة» أي: «أصلها» كما فسرتها رواية الصحيحين[3].

المصنَّفات في هذا الفن:

صنَّف في غريب الحديث عدد كبير من العلماء ومن أشهر تلك المصنّفات[4]:

١ ـ الفائق في غريب الحديث: لجارِ الله محمود بن عمر الزَّمخشري (ت: ٥٣٨ هـ) المفسِّر صاحب الكشاف.

٢ ـ النِّهاية في غريب الحديث والأثر: لأبي السعادات مجد الدين المبارك بن محمد المعروف بابن الأثير الجزري (ت:٦٠٦ هـ) وهو أشمل كتابٍ في موضوعه ومن أكثر كُتب هذا النوع جمعاً، وهو مرتَّبٌ على حروف المعجم، ولأهميته:

ذيَّل عليه محمود بن أبي بكر الأرموي (ت: ٧٢٣ هـ)

واختصره جلال بن محمد الصفدي (ت: ٧٢٣ هـ)

= الحبير: (١/١٦ـ٢٠).

(١) أخرج هذه الرّواية: ابن ماجه في الطهارة، باب: مقدار الماء الذي لا ينجس، رقم: [٥١٧] وغيره.

(٢) ابن ماجه في الفتن: باب العزلة، رقم: [٣٩٨١] وانظر سنن أبي داود في الفتن والملاحم، باب: ذكر الفتن ودلائلها، رقم: [٤٢٤٤]

(٣) انظر ما أخرجه البخاري في المناقب، باب: علامات النبوة، رقم: [٢٦٠٦] ومسلم في الإمارة، باب: وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن، رقم: [١٨٤٧].

(٤) انظر الرسالة المستطرفة: (١٥٤ ـ ١٥٨).

واختصره الجلال السيوطي بكتابه: «الدر النثير تلخيص نهاية ابن الأثير» وأضاف عليه بعض الاستدراكات في كتاب بعنوان: «التذييل والتذنيب».

وأما في فقه الحديث فالمؤلفات كثيرة لا تحصر، فمعظم كتب الشروح الحديثية عُنيت ببيان ما يستنبط من الأحاديث من الفوائد والأحكام مثل:

١ ـ فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر.

٢ ـ شرح صحيح مسلم (المنهاج على صحيح مسلم بن الحجّاج): للإمام النووي يحيى بن شرف (ت: ٦٧٦هـ) مطبوع.

٣ ـ الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء لأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمّنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار: للإمام أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري الأندلسي (ت: ٤٦٣هـ) وهو شرح مستوعب لموطأ مالك بين فيه ما استنبطه العلماء من الموطأ على سبيل المقارنة، ولابن عبد البر على الموطأ أيضاً: «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» و«التقصي» وكلها مطبوعة.

٤ ـ المفهم في شرح ما أَشكل من تلخيص صحيح مسلم، لأبي العباس أحمد بن عمر القرطبي (ت: ٦٥٦ هـ) مطبوع في دار الكلم الطيب.

٥ ـ إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام: لتقي الدين محمد بن علي بن دقيق العيد (ت: ٧٠٢هـ).

٦ ـ طرح التثريب في شرح التَّقريب (تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد): لزين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت: ٨٠٦هـ) وأتمه ولده أبو زرعة ولي الدين (ت: ٨٢٦هـ) مطبوع.

وكتاب (تقريب الأسانيد) جمع فيه العراقي أحاديث الأحكام الواردة من طرق أصح الأسانيد.

٧ ـ نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار: لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت: ١٢٥٥هـ) مطبوع.

٨ ـ الكاشف عن حقائق السُّنن (شرح مشكاة المصابيح): لشرف الدين الحسين بن محمد بن عبد الله الطيبي (ت: ٧٤٣هـ) وهو من أفضل شروح المشكاة، وعليه اعتمد كل من شرحها. مطبوع.

وغيرها من الكتب.

* * *

مختلف الحديث ومشكله

أولاً ـ مختلف الحديث: «هما الحديثان المقبولان المتعارضان في المعنى ظاهراً ويمكن الجمع بين مدلوليهما بغير تعسف»

وهو فن مهم يضطر إليه جميع طوائف العلماء، وإنَّما يملك القيام به الأئمة من أهل الحديث والفقه والأصول الغوَّاصون على المعاني والبيان[1].

مثاله:

حديث: «إذا بلغ الماء قلَّتين لم يحمل الخبث»[2].

وحديث: «الماء طهور لا ينجسه شيء إلاّ ما غيَّر طعمه أو لونه أو ريحه»[3].

فظاهر الحديث الأول أن الماء إذا بلغ مقدار قلتين فأكثر لا ينجس سواء تغيَّر أحد أوصافه أم لم يتغير، وظاهر الحديث الثاني أَنَّ الماء يتنجس إذا تغيرت إحدى أوصافه سواء كان قليلاً دون القلتين أو كثيراً أكثر من قلتين، فظاهر كل حديث معارض للحديث الآخر ، ولكن يمكن الجمع بين الحديثين بالقول: إنَّ كل حديث منهما يخصِّصُ عموم الحديث

---

(١) الخلاصة للطيبي: (٥٩).

(٢) مرَّ تخريجه في بحث غريب الحديث.

(٣) أخرجه ابن ماجه في الطهارة وسننها، باب الحياض [٥٢١] والبيهقي (١/٢٥٩).

الآخر، فالماء إذا بلغ قلتين لا ينجس إلا إن تغيَّرت إحدى أوصافه، وإذا لم يبلغ قلتين تنجَّسَ وإن لم تتغيّر إحدى أوصافه، وبذلك نكون قد عملنا بالحديثين معاً ودفعنا عنهما إشكال التَّعارض[1].

ثانياً ـ مشكل الحديث: «هو الحديث الذي يوهم ظاهره معنىً باطلاً بمخالفته لنصِّ القرآن الكريم، أو لحقيقة علمية، أو لإيهامه التشبيه في حق الله تعالى.».

ومعرفة هذا الفن والتَّضلع فيه من أهم المهمات، وذلك للرَّد على الزَّنادقة والمبتدعة والملحدين الذين راشوا من هذه النصوص والأحاديث سهاماً طعنوا فيها على الدين الإسلامي ونبيِّه ﷺ، وطعنوا فيها بعدالة الصحابة وحملة هذه العلم من العدول.

مثاله:

الحديث الذي يرويه أبو هريرة عن النبي ﷺ قال: قال الله عز وجل: «من تقرَّب إليّ شبراً تقربت منه ذراعاً، ومن تقرَّب مني ذراعاً تقرَّبت منه باعاً، ومن أتاني يمشي أتيته هرولة»[2].

فظاهر هذا الحديث يوهم التجسيم والتشبيه في حق الله تعالى، وقد بيَّن المعنى المراد منه ابن قتيبة فقال: «إنَّ هذا تمثيل وتشبيه، وإنما أراد: من أتاني مسرعاً بالطاعة أتيته بالثَّواب أسرع من إتيانه، فكنَّى عن ذلك بالمشي وبالهرولة... وكذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ سَعَوْا فِي ءَايَاتِنَا

---

(١) فإن تعارض حديثان ولم نتمكن من الجمع بينهما بوجه من وجوه الجمع المقبولة لجأنا إلى تاريخ ورود الحديثين فجعلنا المتقدم منهما منسوخاً بالمتأخر، وإلاّ رجحنا بالحفظ، فنأخذ حديث الأحفظ، ونترك حديث الآخر، وهو الذي نسميه «شاذاً» والله أعلم.

(٢) أخرجه البخاري في التوحيد، باب ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ [آل عمران: ٢٨] رقم [٧٤٠٥]، ومسلم في الذكر والدعاء والتوبة، باب: الحث على ذكر الله، رقم: [٢٦٧٥].

﴿مُعَاجِزِينَ﴾[الحج: ٥١] والسعي: الإسراع في المشي، وليس يراد أنهم مشوا دائماً، وإنَّما يراد أنهم أسرعوا بنيَّاتهم وأعمالهم، والله أعلم»[1].

المصنَّفات في هذا الفن:

عني العلماء منذ عهد متقدم بالتَّصنيف في هذا الفن لأهميته التي أشرنا إليها، ولعل الإمام الشافعي هو أول من أفرده بالتَّصنيف، ومن المصنفات المشهورة في هذا النوع:

١ ـ تأويل مختلف الحديث: في الرَّد على أعداء أهل الحديث، والجمع بين الأخبار التي ادعوا عليها التناقض والاختلاف، والجواب عمّا أوردوه من الشُّبه على بعض الأخبار المتشابهة أو المشكلة، لابن قتيبة أبي محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (ت: ٢٧٦ هـ). وهو مطبوع.

٢ ـ مشكل الحديث وبيانه: لابن فُورَك أبي بكر محمد بن الحسن الأصبهاني (ت: ٤٠٦ هـ).

٣ ـ مشكل الآثار: لأبي جعفر الطحاوي أحمد بن سلامة (ت: ٣٢١هـ) وكتابه أوسع كتب هذا الفن.

ملحوظتان:

الأولى: لم يفرق أكثر العلماء بين مختلف الحديث وبين مشكله وتكلَّموا عنهما في سياق واحد دون تمييز، ومرجع ذلك فيما يظهر أنَّ أكثر من صنَّف في «مختلف الحديث» جاء كتابه مشتملاً عليه وعلى غيره من المشكل، فابن قتيبة مثلاً عرض في كتابه للرد على من طعن في حديث «الذبابة» وحديث «أن موسى لطم عين ملك الموت فأعوره» وحديث «سحر النبي ﷺ» كما ذكر الأحاديث المتعارضة وأجاب عنها.

الثانية: يوجد الكثير من مسائل هذا الفن في كتب شروح الحديث، وممن له عناية بذلك من أصحاب الشروح:

---

(١) تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة: (٢٠٢ ـ ٢٠٣).

١ ـ الإمام الخطابي حَمْد بن سليمان (ت: ٣٨٣هـ) في كتابيه: «أعلام الحديث» شرحه على صحيح البخاري، و«معالم السنن» شرحه على سنن أبي داود.

٢ ـ الإمام المازري محمد بن علي (ت: ٥٦٣هـ) في كتابه «المُعْلِم بفوائد صحيح مسلم».

٣ ـ الإمام القرطبي أحمد بن عمر (ت: ٦٥٦ هـ) في كتابه «المفهم في شرح ما أشكل من تلخيص مسلم».

٤ ـ الإمام النووي في شرحه على صحيح مسلم «المنهاج على صحيح مسلم بن الحجَّاج».

٥ ـ الإمام ابن حجر في «فتح الباري بشرح صحيح البخاري».

وغيرهم.

* * *

ناسخ الحديث ومنسوخه

النَّاسخ: «كل حديث دلَّ على رفع حكم شرعي سابق»[1].

والمنسوخ: «كل حديث رُفع حكمُه بدليل شرعي متأخِّرٍ عنه»[2].

وأمَّا النَّسخ: «فهو رفع الشارع حكماً منه متقدماً بحكم منه متأخر»[3].

كيف يُعرف النَّسخ؟

يعرف النَّسخ في الحديث بواحد من الطرق التالية:

١ ـ بتصريح النبي ﷺ بذلك:

مثاله: قول النبي ﷺ: «كنت نهيتكم عن زيارة القُبور فزوروها.

وكنت نهيتكم عن لحوم الأضاحي فوق الثلاثة، فكلوا ما بدا لكم وادّخروا.

وكنت نهيتكم عن النبيذ إلاَّ في سقاء، فاشربوا في الأسقية كلّها، ولا تشربوا مسكراً»[4].

٢ ـ بقول الصحابي:

---

(١) الخلاصة للطيبي: (٦٠ ـ ٦١).

(٢) الخلاصة للطيبي: (٦٠ ـ ٦١).

(٣) تدريب الرواي: (٢/ ١٧٠).

(٤) أخرجه مسلم في الجنائز (باب: استئذان النبي ﷺ ربَّه في زيارة قبر أمه) رقم: [٩٧٧].

مثاله: قول سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: «كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مسَّت النَّار»[1].

٣ ـ بالتاريخ:

وذلك بأن يرد حديثان متعارضان لا يمكن الجمع بينهما، ويعرف أن أحدهما متقدم والآخر متأخر، فيكون المتقدم منسوخاً والمتأخر ناسخاً.

مثاله: حديث شدَّاد بن أوس عن النبي ﷺ قال: «أفطر الحاجم والمحجوم»[2] منسوخ بحديث ابن عباس: أنَّ النبي ﷺ احتجم وهو صائم[3]، لأَن عبد الله بن عباس رضي الله عنه صحب النبي ﷺ محرماً في حجَّة الوداع سنة عشر، وأما حديث شداد فقد سمعه من النَّبي ﷺ قبل ذلك في سنة ثمان للهجرة، وبذلك يكون حديث شداد متقدماً وبالتالي فهو منسوخ[4]، والله أعلم.

٤ ـ بدلالة الإجماع:

مثاله: حديث شارب الخمر في الرابعة المروي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما وغيره أَنَّ النبي ﷺ قال: «إن شرب فاجلدوه، فإن شرب في الرابعة فاقْتلوه»[5] حيث قال الإمام النووي في شرحه على مسلم: «دلَّ الإجماع على نسخه»[6] وأقرَّ الإجماع ابن حجر العسقلاني في فتح

---

(١) أخرجه أبو داود في الطهارة (باب: في ترك الوضوء مما مسَّت النار) رقم: [١٩٢]، والنسائي في الطهارة (باب: ترك الوضوء مما غيَّرت النار) رقم: [١٨٥].

(٢) أخرجه أبو داود في الصوم (باب: في الصائم يحتجم) رقم: [٢٣٦٨] وغيره.

(٣) أخرجه البخاري في الصوم(باب: الحجامة والقيء للصائم) رقم: [١٩٣٨].

(٤) الإعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار للحازمي: (٣٥٣).

(٥) انظر الإعتبار للحازمي: (٤٦٧) وما بعدها.

(٦) شرح مسلم: (٥/ ٢٩٨).

الباري[1]. وقد سبقهما إلى نقل الإجماع على نَسْخِه الإمام الشافعي رحمه الله تعالى.

ومما يجب التنبيه إليه أنَّ الإجماع لا يَنْسخ، وغاية ما هنالك أنَّه يدل على وجود ناسخ من كتاب أو سنة[2].

المؤلفات في ناسخ الحديث ومنسوخه:

صنَّف في هذا الفن عدد من كبار الأئمة أصحاب الشأن في هذا العلم منهم:

١ ـ ابن شاهين أبو حفص عمر بن أحمد البغدادي الحافظ (ت: ٣٨٥هـ) وكتابه بعنوان: «ناسخ الحديث ومنسوخه» وهو مطبوع.

٢ ـ الحازمي أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان الهمداني (ت: ٥٨٤هـ) وكتابه من أشهر الكتب وأجمعها وعنوانه: «الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار» طبع مرات متعددة، والكتاب سهل التناول لكونه مرتباً على أبواب الفقه، وقد امتاز هذا الكتاب بمقدمته القَيمة.

* * *

(١) فتح الباري: (١٢/ ٧١).

(٢) الخلاصة للطيبي: (٦١)، شرح شرح النخبة: (٣٨٢ ـ ٣٨٣).

المُصحَّف والمُحرَّف

تعريفه: عرَّفه الحافظ ابن حجر بقوله: «تغيير حرف أو حروف مع بقاء صورة الخطّ في السياق، وهذا التغيير الحاصل إمَّا أنْ يكون في النَّقط أو الشكل، فما كان التغيير به سببه النقط فهو: المصحَّف، وإن كان سببه الشَّكل فهو: المحرَّف»[1].

قال الطِّيبي: «هذا فنٌّ جليل إنَّما ينهض بأعبائه الحذَّاق من الحفَّاظ»[2].

أَقسامه وأمثلته:

التصحيف والتحريف إما أَنْ يكون بالمعنى، أَو أن يكون بالحس:

الأول ـ وهو التَّصحيف بالمعنى:

مثاله ما حكاه الدَّارقطني عن أبي موسى محمد بن المثنى العَنزي أنَّه قال: نحن قوم لنا شرف، نحن من عَنزة صلَّى إلينا رسول الله ﷺ، يريد ما ثبت في الصحيح «أَنَّ رسول الله ﷺ صلَّى إلى عَنزة»[3] والعنزة: حربة صغيرة تنصب بين يديه، فتوهم أبو موسى أنَّه ﷺ صلَّى إلى قبيلتهم بني عنزة، وهذا تصحيف عجيب.

---

(١) شرح شرح النخبة: (٤٨٨ ـ ٤٩٠).

(٢) الخلاصة للطيبي: (٥٤)، وقد مشينا في التقسيم الآتي على طريقته.

(٣) أخرج أصل الحديث البخاري في الصلاة (باب: سترة الإمام سترة من خلفه) رقم [٤٩٤]، ومسلم في الصلاة (باب: سترة المصلي) رقم: [٢٥٢].

الثاني ـ التصحيف المحسوس: إمَّا أَنْ يكون محسوساً بالبصر أو بالسمع:

ـ فالمحسوس بالبصر قد يكون في السَّند وقد يكون في المتن.

مثاله في الإسناد: حديث شعبة عن«العوام بن مُرَاجِم» صحَّفه ابن معين إلى «العوام بن مُزاحم» مغيراً موضع النقطة فتصحف الاسم.

ومثاله في المتن: حديث «من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال»[1] صحَّفه الصّولي فقال: «شيئاً من شوال» بدل «ستاً».

ـ وأما التصحيف المحسوس بالسَّمع فهو يقع في الإسناد أو في المتن أيضاً:

فمثاله في الإسناد: حديث يُروى عن «عاصم الأحول» صحَّفه بعضهم إلى «واصل الأحدب» قال الدارقطني: «هذا من تصحيف السمع لا من تصحيف البصر لأَنَّه لا يشتبه في الكتابة».

ومثاله في المتن: ما روته السيدة عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ أَنَّه قال في حديث الكهانة: «تلك الكلمة من الجن يخطفها الجني فيقرُّها في أذن وليِّه قرَّ الدجاجة.»[2]. فصحَّفها بعض من روى الحديث فقال: «قرَّ الزجاجة» أبدل الدال زاياً.

حكم التصَّحيف:

لا يجوز تعمُّد شيء من التصَّحيف وخاصة في المتون لأَنَّه يتوقف

---

(١) مسلم في الصوم (باب: استحباب صوم ستة أيام من شوال) رقم: [١١٦٤].

(٢) البخاري في الأدب (باب: قول الرجل للشيء: ليس بشيء..) رقم: [٦٢١٣] ومسلم في السَّلام (باب: تحريم الكهانة وإتيان الكهان) رقم: [٢٢٢٨] ومعنى قوله: «قرّ الدَّجاجة» أن الجني يقذف الكلمة إلى وليّه الكاهن فتسمعها الشياطين كما تُؤْذِن الدَّجاجة بصوتها صواحباتها.

عليها فهم المراد وإقرار الأحكام ومعرفتها.

وإن وقع من الراوي التصَّحيف سهواً فإِنَّ ذلك لا يُخلُّ بضبطه إلاَّ إن كثر وقوع ذلك منه.

وغالباً لا يقع التصَّحيف إلاَّ ممَّن أَخذ الحديث من المصنَّفات والصُّحف ولم يكن له شيخ يتلَقَّى عنه.

قال ابن كثير: «وأكثر ما يقع ذلك لمن أخذ من الصُّحُف، ولم يكن له شيخ حافظ يوقفه على ذلك»[1].

المؤلفات في هذا الفن:

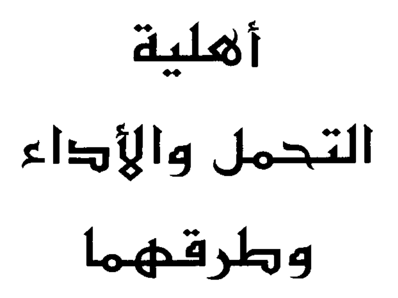
أَشهر ما وصلنا من مؤلفات هذا الفن:

١ ـ التصحيف والتحريف وشرح ما يقع فيه: لأبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري (ت: ٣٨٢ هـ) شرح فيه الأسماء والألفاظ المشكلة التي تتشابه في صورة الخط فيقع فيها التصحيف، إلاَّ أنَّه لم يقتصر فيه على تصحيفات المحدثين بل أضاف إليه ما يقع أيضاً عند أهل اللغة والأدب، والكتاب مطبوع.

٢ ـ إصلاح خطأ المحدثين، للخطابي حَمْد بن سليمان (ت: ٣٨٣ هـ) وهو مطبوع.

* * *

(١) الباعث الحثيث: (١٦٢).



- معرفة صفة من تقبل روايته ومن ترد.
(علم الجرح والتعديل).
- طرق تحمُّل الحديث وأدائه.



معرفة صفة من تقبل روايته ومن ترد
(علم الجرح والتعديل)

أهليـة الرِّوايـة (الأداء):

أجمع جماهير أئمة المسلمين من المحدثين والفقهاء والأصوليين على أنَّه يشترط فيمن يُحتجُّ بحديثه من الرُّواة أَنْ يكون عدلاً ضابطاً:

أَولاً: **العدالة**: «وهي ملكة تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة» أَي تحمله على امتثال الأوامر واجتناب النَّواهي، والوقوف عند محاسن الأَخلاق وجميل الصِّفات.

والعدل: «هو المسلم البالغ العاقل السَّالم من أَسباب الفسق وخوارم المروءة».

وعليه فلا يقبل حديث من كان: صغيراً، أَو مجنوناً، أو كافراً، أَو فاسقاً، أو مرتكباً لما يُخلّ بالمروءة.

هذا وقد قسَّم العلماء ما يخلُّ بالمروءة إلى قسمين:

الأول: الصَّغائر الدَّالة على الخسَّة كسرقة الشيء الحقير، أَو التَّطفيف بالشيء اليسير.

الثاني: المباحات التي تسبب الازدراء من قبل الآخرين وتذهب بالهيبة كفرط المزاح الذي يتجاوز به حدَّ الاعتدال، أَو البول في الطريق.

وأما الفاسق الذي تردُّ روايته فهو: مرتكب الكبيرة، أو المُصرّ على فعل صغيرة.

كما فصَّل العلماء ـ في هذا الموطن ـ القول في مسألة قبول رواية **المبتدع**: «وهو من فُسِّق لاعتقاده ما يخالف عقيدة أهل السُّنة والجماعة» فقسموا البدعة إلى قسمين:

الأول: البدعة المكفِّرة، وصاحبها مردود الرّواية ولا كرامة.

الثاني: البدعة غير المكفرة، وصاحبها:

ـ إما أن يكون ممن يستحلُّ الكذب في نُصرة مذهبه فهذا ساقط العدالة ومردود الرواية.

ـ أَو أن يكون ممن لا يستحل الكذب ولكنَّه داعية إِلى بدعته، فالجمهور أَيضاً على ردِّ روايته وعدم الأَخذ بها.

ـ أَو أَن يكون ممن لا يستحلُّون الكذب وهو غير داعية إِلى بدعته، فهذا تقبل روايته إِذا استكمل باقي صفات العدالة والضبط.

هذا ما عليه الجمهور، وذهب البعض إِلى قبول رواية المبتدع إِذا لم يكن ممن يستحلُّ الكذب سواء كان داعية إِلى بدعته أَم لا.

ثانياً: **الضبط**: «وهو إتقان ما يرويه الرَّاوي بأَن يكون متيقظاً غير مغفَّل، حافظاً إِنْ حدَّث من حفظه، ضابطاً لكتابه إن حدَّث منه، عالماً بما يُحيل المعاني إِن حدَّث بالمعنى».

وقد ظهر من التعريف أن الضَّبط على قسمين:

١ ـ **ضبط الصَّدر**: ويراد به أَن يحفظ الرَّاوي ما سمعه وحفظه في صدره من وقت التَّحمل إلى وقت الأَداء بحيث يتمكَّن من استحضاره متى شاء.

٢ ـ **ضبط الكتابة**: بأن يصون كتابه الذي دوَّن فيه ما تَحمَّلَه من الحديث من وقت تحمله إلى وقت أَدائه بحيث يأمن عليه من التغيّير والتبديل والزيادة والنَّقص.

رواية من اختلط: ويدخلُ في الكلام على الضَّبط الحديثُ عن رواية من اختلط.

والمختلط: «هو من ساء حفظه لعارض من كبر، أو خرف، أو ذهاب بصره، أو احتراق كتبه التي كان يعتمد عليها في روايته».

- فهذا إن حدث قبل الاختلاط قُبلت روايته.

- وإن حدث بعده رُدَّت روايته ولم يُحتج بها.

- وإن لم يتميز ما رواه هل رواه قبل الاختلاط أو بعده توقف فيه.

ويُعرف ما رواه قبل الاختلاط باعتبار الرَّاوين عنه، فمن عُلِم أنَّه لم يسمع منه إلاَّ قبل الاختلاط قبل.

وممن اختلط من المشهورين:

- عبد الله بن لهيعة: اختلط لذهاب كتبه.

- عبد الرزاق الصّنْعاني: اختلط بأخرة بعد أنَ عمي.

- أبو بكر بن مالك القطيعي راوي مسند أحمد: اختلط في كبره وخرف حتى كان لا يدري ما يقول أو يقرأ.

كيف تُعرف عدالـة الرَّاوي وضبطـه؟

أ ـ أما العدالة فتُعرف بأحد شيئين:

١ ـ الشهرة والاستفاضة[١]: فمن اشتهرت عدالته بين أَهل العلم من أَهل الحديث وغيرهم كان عدلاً، ولا يحتاج إلى البحث عن عدالته أو إلى أقوال أَهل الجرح والتَّعديل فيه، ومن هؤلاء ـ أي الذين ثبتت عدالتهم بالشهرة والاستفاضة ـ الأَئمة الأَربعة ـ أصحاب المذاهب المتبوعة ـ وابن عيينة، والثَّوري، والزُّهري، والأَوزاعي، واللَّيث بن سعد، وشعبة بن

---

(١) علوم الحديث: (١٠٥).

الحجاج، وابن المبارك، ووكيع بن الجرَّاح، والبخاري، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، وإسحاق بن راهويه. وأمثالهم ممن عطَّر الله ذِكرهم، ورفع شأنهم.

٢ ـ بتعديل أئمة الجرح والتعديل: بأَن يَنصَّ إِمام ـ من أهل هذا الشأن ممن يُقبل قوله في الجرح والتعديل ـ على عدالة راوٍ، هذا على الصحيح الذي اعتمده ابن الصلاح[١] وغيره، وقيل: لا بد من تعديل اثنين على الأقل.

وقدتوسع ابن عبد البر في هذه المسألة توسعاً لم يرتضه بعض المحققين، وذلك أنَّه قال: «كل حامل علم معروف العناية به فهو عدل محمول أَمره على العدالة حتى يتبين جرحه.»[٢].

ويقبل تعديل العبد والمرأة إذا كانا عارفين بما يجب أَن يكون عليه العدل وما يحصل به الجرح، وذلك لأَنه يقبل خبرهما فيقبل قولهما في الجرح والتعديل.

ب ـ أما الضبط: فيعرف بمقارنة مروياته بمرويات الثِّقات المتقنين الضَّابطين، فإِنْ وافقهم غالباً فهو ضابط ولا تضرّ مخالفته النادرة، فإِن كثُرت مخالفته وندرت موافقته اختلّ ضبطه ولم يحتجّ بحديثه[٣].

قواعد في الجرح والتعديل:

يقوم هذا العلم على مجموعة من القواعد من أَهمها:

القاعدة الأُولى ـ الإجمال في التعديل والتفصيل في الجرح.

فيقبل التعديل من غير ذكر سبب لأَن موجباته كثيرة يصعب

---

(١) علوم الحديث: (١٠٩).
(٢) علوم الحديث: (١٠٥) وانظر منهج النقد: (١٠٣ ـ ١٠٤).
(٣) الخلاصة: (٨٦).

استقصاؤها، وأما الجرح فلا يُقبل إلاَّ مبيَّن السبب، وذلك لأَنَّ المجرِّحين يختلفون فيما يجرح وما لا يجرح، وبعضهم متعنِّت وبعضهم متساهل وبعضهم معتدل في ذلك. فلا بد من ذكر السبب حتى يعرف إنْ كان الجرح بقادح أو بغير قادح، فقد جرح بعض النُّقاد رواةً، فلما سئلوا عن السبب ذكروا ما لا يصلح أن يكون قادحاً، كما روي عن شعبة بن الحجاج أنه قيل له: لم تركت حديث فلان؟ فقال: رأيته يركض على برذون فتركت حديثه.

هذا وقد أورد ابن الصلاح على هذه القاعدة إشكالاً وهو: أَنَّ النَّاس يعتمدون في جرح الرُّواة، وردّ أَحاديثهم على الكتب التي صنَّفها أئمة الحديث في الجرح... وقلَّما يتعرضون فيها لبيان السبب، كقولهم: «فلان ضعيف» أو «ليس بشيء». فاشتراط بيان السبب يُفضي إلى تعطيل ذلك وسدّ باب الجرح في الأغلب الأكثر.

وقد أجاب رحمه الله عن هذا الإشكال بقوله:

«إن ذلك وإن لم نعتمده في إثبات الجرح والحكم به فقد اعتمدناه في أنْ توقَّفنا عن قبول حديثِ مَنْ قالوا فيه مثل ذلك، بناء على أَنَّ ذلك أَوقع عندنا فيهم ريبةً قويةً يوجب مثلُها التَّوقف.

ثمَّ من انزاحت عنه الرّيبة منهم ببحث عن حاله أَوجب الثّقة بعدالته قبلنا حديثه ولم يُتوقَّف، كالذين احتج بهم صاحبا الصحيحين وغيرهم ممن مسَّهم مثل هذا الجرح من غيرهم»[1].

وهذا الإشكال والجواب عليه مخلص حسن ـ كما قال ابن الصلاح ـ فاحرص عليه وافهمه.

القاعدة الثانية ـ تَعارض الجرح والتعديل:

---

(١) علوم الحديث: (١٠٨ ـ ١٠٩) وانظر الباعث الحثيث لابن كثير: (٩٧).

إذا اجتمع في راوٍ جرح وتعديل ـ بحيث جرحه إمام أو أكثر من أهل الفنّ وعدَّله إمام أو أكثر ـ فالمعتمد أنَّ الجَرح مقدم على التَّعديل بغض النَّظر عن عدد المُعدِّلين أو الجارحين، لأنَّ المعدِّل يُخبر عن ظاهر الحال، والجارح يُخبر عن باطنٍ خفِيَ على المعدِّل فكان معه زيادة علم يؤخذ بها.

وإنما يُقدَّم الجرح على التعديل إذا كان مفسراً، ولم يكن الجارح معروفاً بتعنُّته، وبحيث ألاَّ ينفي المعدل السبب المجرّح الذي ذكرهُ الجارح.

وإلاَّ فيقدم التعديل على الجرح، فقد سئل الإمام أحمد بن حنبل عن أحمد بن عبد الملك الحرَّاني فوثقه، فقيل له: «إنَّ أهل حرَّان يسيئون الثناء عليه» فقال الإمام: «أهل حرَّان قلّ أن يرضوا عن إنسان، هو يغشى السلطان بسبب ضيعة له»[1] فأفصح الإمام أحمد بأَنَّ أهل حرَّان كانوا متعنتين في الجرح، وأفصح عن سبب الجرح في أحمد بن عبد الملك، وبيَّن بأنَّه غير قادح، والله أعلم.

القاعدة الثالثة ـ شروط الجارح والمعدِّل:

لا يقبل الجرح إلاَّ ممن توفرت فيه العدالة واليقظة والمعرفة التَّامة بأسباب الجرح والعدالة والضبط، من حسن تطبيقٍ ذلك على الرُّواة وسبرٍ لأحوال الرّواة والمرويات، وقد قرروا أنَّه لا يقبل الجرح ممن أَفرط في التجريح أَو أفرط في التعديل فعدَّل بمجرد ما يظهر من غير اختبار.

ومن شروط المعدِّل ـ زيادة على ما تقدم ـ التقوى والورع والبُعد عن التعصب والهوى.

ومن أشهر المتكلِّمين في هذا الفن ممن اتَّصفوا بالأوصاف المذكورة:

---

(١) هدي الساري: (٥٥٧).

الإمام مالك بن أنس، والإمام الأوزاعي، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، ووكيع بن الجراح (ت: ١٩٦ هـ)، وعبد الرحمن بن مهدي (ت: ١٩٨ هـ)، وأحمد بن حنبل (ت: ٢٣٨ هـ)، والأئمة الستة أصحاب الكتب الستة، وغيرهم، وللإمام شمس الدين السخاوي رسالة بعنوان: «المتكلمون في الرجال». مطبوعة.

المجهول والمستور:

ذكرنا أَنَّ التوثيق لا يكون إلا بالشهرة والاستفاضة، أو بنصٍّ من إمام معتمد، وأَمّا من لم يرد في حقِّه نصٌّ بجرح أو تعديل أو لم يشتهر:

١ ـ فإِنْ كان يروي عنه واحد فقط فهو «المجهول العين» وذلك مثل:

ـ جُبير بن شفاء: يروي عنه معاوية بن صالح فقط، ولم يُذكر فيه جرح أو تعديل.

ـ جرير بن عبد الله: يروي عنه أبو سلمة التَّبوذكي فقط، ولم يوثق أو يجرح.

٢ ـ فإن روى عنه اثنان فأكثر سمي: «مجهول الحال» ويسمى أيضاً «مستوراً» وذلك مثل:

ـ عون بن صالح البارقيُّ: روى عنه عبد الله بن المبارك ووكيع بن الجرَّاح. ولم يوثق أو يُجرح.

ـ عِمران بن محمد بن عبد الرحمن الكوفيّ: روى عنه جماعة منهم ابنه محمد، وابن أخيه، وسهل بن عثمان. ولم يرد في حقه جرح ولا تعديل.

و«مجهول العين» لا تقبل روايته عند الجمهور.

وأما «المستور» فيَحتجُّ بروايته بعض العلماء، ويحسِّن حديثه الإمام الترمذي إذا اعتضد بمتابع أو شاهد. ويذكره ابن حبان في «الثقات» وهو منهج خاصٌّ به.

التعديل على الإبهام:

المقصود بالتعديل على الإبهام قول الراوي في حديثه: «حدثني الثِّقة» دون أن يسميه، فالذي عليه جمهور العلماء أَنَّ هذا التعديل لا يكفي لقبول الرواية، وذلك لأنه قد يكون ثقة عنده ويكون غيره قد اطلع على جرح فيه، فلا بدّ من تسميته حتى يُعرف.

أما إن كان قائل ذلك أحد الأئمة المجتهدين المتبوعين كالإمام مالك والإمام الشافعي كفى في حق موافقه في المذهب.

ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبه:

جعل العلماء لكل من الجرح والتعديل مراتب عبَّروا عن كل مرتبة بألفاظ تنبىء عن تفاوت الرُّواة في اتصافهم بالعدالة أو الجرح، وممن بيّن مراتب الجرح والتعديل وأوضحها الحافظ ابن حجر، وسنذكر هذه المراتب اعتماداً على ما ذكره رحمه الله في تقريب التهذيب(١) أولاً، ثم نذكر هذه المراتب على الوجه الذي استقر في كتب المصطلح عند المتأخرين.

أولاً: مراتب الجرح والتعديل عند ابن حجر:

المرتبة الأولى: الصحابة على اختلاف مراتبهم، وهذه أعلى درجات التعديل.

المرتبة الثانية: من أُكِّد مدحه:

إِمَّا بأفعل: كأوثقِ النَّاس.

أو بتكرير الصّفة لفظاً: كثقة ثقة.

---

(١) تقريب التهذيب: (٧٤). وإنَّما أفردناها بالذكر لأَن أكثر اعتماد المعاصرين في الجرح والتعديل مبنية على أحكام ابن حجر في كتابه المذكور.

أو بتكرير الصفة معنى: كثقة ثَبْت، أو ثقة حافظ.

المرتبة الثالثة: من أفرد بصفة من صفات التوثيق، كثقة، أو متقن، أو ثَبْت، أو عدل.

المرتبة الرابعة: من قصر عن الثالثة قليلاً، وإليه الإشارة: بصدوق، أو: لابأس به، أو: ليس به بأس.

المرتبة الخامسة: من قصر عن الرابعة قليلاً، وإليه الإشارة: بصدوق سيء الحفظ، أو: صدوق يهم، أو: له أوهام، أو يُخطيء، أو تغيَّر بأخرَةٍ. ويلتحق بذلك من رمي بنوع بدعة.

المرتبة السادسة: من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يُترك حديثه من أجله، ويشار إليه بلفظ: مقبول حيث يتابع، وإلا فليّن الحديث.

المرتبة السابعة: من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثَّق، ويشار إليه بلفظ: مستور، أو: مجهول الحال.

المرتبة الثامنة: من لم يوجد فيه توثيق، ووجد فيه إطلاق الضعف، ويشار إليه بلفظ: ضعيف.

المرتبة التاسعة: من لم يرو عنه غير واحد، ولم يوثَّق، ويشار إليه بلفظ: مجهول.

المرتبة العاشرة: من لم يوثَّق البتةَ، وضُعِّف بما يقدح، ويشار إليه بلفظ: متروك، أو: متروك الحديث، أو: واهي الحديث، أو: ساقط.

المرتبة الحادية عشرة: من اتّهم بالكذب.

المرتبة الثانية عشرة: من أطلق عليه اسم الكذب أو الوضع. وهذه أحطّ مراتب الجرح.

هذا ويستخدم العلماء ألفاظاً أخرى في التعديل أو الجرح يمكن عند التأمل إلحاقها بإحدى المراتب السابقة.

ثانياً: مراتب الجرح والتعديل كما ترد عند المتأخرين:

حيث يجعلون مراتب التعديل على حده، وهي ست مراتب، وكذلك مراتب الجرح[1].

أ ـ مراتب التعديل:

١ ـ أرفعها الوصف بما دلَّ على المبالغة، أو عُبِّـرَ عنه بأَفعل: كأوثق الناس، وأضبط الناس، إليه المنتهى في التَّثبت، لا أعرفُ له نظيراً في الدنيا.

٢ ـ ثم ما يليه، كقولهم: فلان لا يسأَل عنه.

٣ ـ ما تأكَّد بصفة دالَّة على التوثيق: كثقة ثقة، ثبت ثبت، ثقة مأمون، ثبت حجّة.

٤ ـ ما انفرد بصيغة دالَّة على التوثيق: كثقة، ثبت، كأَنَّه مُصْحَف، حجَّة، إمام، ضابط، حافظ. والحجَّة أقوى من الثقة.

٥ ـ قولهم: ليس به بأس، لا بأس به[2]، صدوق، مأمون، خيار الخلق.

٦ ـ ما أشعر بالقرب من التجريح، وهو أدنى المراتب كقولهم: ليس ببعيد من الصَّواب، شيخ، يُروى حديثه، يُعتبر به، شيخ وسط، روى عنه النَّاس، صالح الحديث، يكتب حديثه، مقارب الحديث، صويلح، صدوق إن شاء الله، أرجو ألاَّ بأس به.

ب ـ مراتب التجريح وهي ست أَيضاً:

١ ـ ما يدل على المبالغة كقولهم: أكذب النَّاس، إليه المنتهى في

---

(١) نقلاً عن الرفع والتكميل: (١٥٥ ـ ١٨٦) بتصرف.

(٢) وذلك عند غير ابن معين، وأما إذا قال ابن معين: «لابأس به» فهو «ثقة».

الكذب، وهو ركن الكذب، منبع الكذب، معدن الكذب.

٢ ـ ما هو دون ذلك كقولهم: دجَّال، كذَّاب، وضّاع، يضع، يكذب.

٣ ـ ما يليها، كقولهم: فلان يسرق الحديث[١]، متهم بالكذب، متهم بالوضع، ساقط، متروك، هالك، ذاهب الحديث، تركوه، لا يعتبر به.

٤ ـ ما يليها، كقولهم: فلان رُدّ حديثه، مردود الحديث، ضعيف جداً، واهٍ بمرَّة، طرحوه، مطروح الحديث، لا يكتب حديثه، ليس بشيء، لا شيء.

٥ ـ مادونها، وهي: فلان لا يحتجُّ به، ضعَّفوه، مضطرب الحديث، له مناكير، ضعيف، منكر الحديث.

٦ ـ ما يليها ـ وهي أسهلها ـ كقولهم: فيه مقال، ضُعِّف، ليس بذلك، ليس بالقوي، فيه شيء، غيرُه أوثق منه، سيء الحفظ، فيه لين، تكلموا فيه، سكتوا عنه، فيه نظر، ليس بالحافظ، فيه جهالة.

روايـة التائب عن الكـذب:

من المعلومات الضرورية في علم الجرح والتعديل أَنَّ من اتُّهم بالكذب يُردُّ خبره، ويُترك، ولا يحتجّ به، سواء كان كذبه في الحديث النبوي أَو في أحاديث النَّاس، ولكنَّه إذا تاب واستقام حاله هل تُقبل توبته ويُقبل حديثه ويحتج برواياته أو لا؟

قال الطيبي: «التائب من الكذب وغيره من أسباب الفسق تُقبل روايته إِلاَّ التَّائب من الكذب في حديث رسول الله ﷺ فلا تقبل روايته أَبداً وإِن حَسُنت توبته، كذا قال أَحمد بن حنبل والحميدي شيخ البخاري»[٢].

---

(١) سبق في بحث المقلوب أَنَّ هذا اللَّفظ يطلق على من يتعمد القلب في الأسانيد للإغراب.

(٢) الخلاصة: (٩٢).

روايـة من عُرف بالتَّساهل في التَّحمل والأداء:

قال العلماء: لا تقبل رواية من عُرف بالتَّساهل في سماع الحديث أَو إِسماعه، كمن ينام حالة السَّماع أو ينشغل أَو يحدّث من أَصلٍ غير مصحّح، أو عُرف بكثرة السَّهو في رواياته، هذا كلّه راجع إِلى ضَعْفِ الضَّبط والإِتقان[1].

رجوع الراوي عن مرويـه أو نسيانـه لـه:

إذا روى ثقة حديثاً ثم رجع المروي عنه فنفاه:

ـ فإن جزم بأَنّه لم يرو ذلك الحديث بأن قال: ما رويته، أو هو كذب عليّ. وجب ردّ ذلك الحديث الذي نفاه، ولا يقدح في باقي رواياته.

ـ وإذا روى ثقةٌ حديثاً ثمَّ نسيه لم يسقط العمل به عند جمهور المحدثين والفقهاء، لأَنَّ المروي عنه بصدد النّسيان، والرَّاوي عنه ثقة جازم فلا ترد روايته بالاحتمال، ومن ثمّ روى بعض المحدثين أَحاديث عن تلاميذهم الذين سمعوا تلك الأحاديث منهم، ويقول أَحدهم في ذلك حدثني فلان عني أَنّي حدَّثته. وللخطيب البغدادي كتاب لطيف جمع فيه أَحاديث من حدث ونسي، واختصره السيوطي بكتاب سماه: «تذكرة المؤتسي فيمن حدَّث ونسي» مطبوع.

ومن أمثلته:

١ ـ أخرج الشافعي قال: حدثنا ابن عُيينة عن عمرو بن دينار عن أبي معبد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «كنت أعرفُ انقضاء صلاةِ رسول الله ﷺ بالتكبير».

قال عمرو بن دينار: ثمَّ ذكرته لأَبي معبدٍ، فقال: لم أُحدّثكهُ.

---

(١) الخلاصة: (٨٩).

قال عمرو: قد حدَّثنيه، وكان من أصدق موالي ابن عباس رضي الله عنهما.

قال الشافعي: كأنَّه نسيَهُ بعد ما حدَّثهُ إياه[1].

٢ ـ أخرج الترمذي: حدثنا محمد بن حميد: حدثنا جرير قال: حدثنيه علي بن مجاهد عني وهو عندي ثقة عن ثعلبة عن الزهري قال: «إنَّما كُره المنديل بعْدَ الوضوء لأَنَّ الوضوء يوزن»[2].

المؤلفات في الجرح والتعديل:

صنَّف الأئمة في الكلام على الرُّواة جرحاً وتعديلاً كثيراً من الكتب، ومن هذه المؤلفات ما أُفرد للثقات، أو الضعفاء، ومنها ما جمع بينهما، فمن تلك المصنَّفات:

١ ـ الضعفاء الكبير: للعُقيلي أبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى (ت: ٣٢٢ هـ)، ترجم فيه لكثير من الضعفاء والكذابين مع إيراد بعض مروياتهم.

٢ ـ الكامل في الضعفاء: لابن عدي أبي أحمد عبد الله بن عدي الجُرجاني (ت: ٣٦٥ هـ) وهو كتاب كبير ترجم فيه لكل من تكلم فيه، وقد رتب التراجم فيه على حروف المعجم. مطبوع.

٣ ـ الثّقات: لأبي حاتم بن حبان البُستي (ت: ٣٥٤ هـ) إلاَّ أنَّه ذكر فيه عدداً كثيراً من المجهولين، وعليه فإنَّ توثيقه للرجل بمجرد ذكره في هذا الكتاب من أدنى درجات التوثيق.

---

(١) انظر الأم للشافعي (٢/ ٢١٩) رقم [١٥٦١] وأصله في الصّحيحين. وراجع تذكرة المؤتسي للسيوطي رقم [٤].

(٢) الترمذي في الطهارة، باب ما جاء في التمندل بعد الطهارة بعد الوضوء، رقم [٥٤] وانظر تذكرة المؤتسي رقم [٣٠].

٤ ـ الجرح والتعديل: لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرَّازي (ت٣٢٧ هـ) امتاز بمقدمةٍ هامةٍ في الجرح والتعديل، يحسن أَن تفرد بالطبع.

٥ ـ ميزان الاعتدال: للحافظ شمس الدين الذهبي، ذكر فيه كلَّ من تُكلِّم فيه وإن كان ثقة، وذكر في بعض التراجم حديثاً أو أكثر من غرائب صاحب الترجمة ومناكيره. وهو مرتب على حروف المعجم في أسماء الرواة، مفيد جداً وسهل التناول، وللحافظ العراقي عليه ذيل.

٦ ـ لسان الميزان للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢ هـ) ضمَّنه كتاب «ميزان الاعتدال» وذيل العراقي وزاد عليه زيادات واستدراكات هامة.

٧ ـ الرفع والتكميل في الجرح والتعديل: لأبي الحسنات محمد بن عبد الحي اللكنوي (ت: ١٣٠٤هـ) وهو في قواعد الجرح والتعديل، مطبوع في مجلد، وهو كتاب حسن نافع في بابه.

* * *

طرق تحمل الحديث وأدائه

١ ـ **التَّحمل**: «تلقي الحديث عن راويه أو الشيخ».

ويشترط في المتحمِّل أَنْ يكون مميزاً صحيح السماع.

ويحصل التمييز بفهم الخطاب وردّ الجواب على ما عليه أَهل التحقيق من أئمة المحدثين.

ـ فلا يشترط في المتلقي أن يكون بالغاً، فيصح سماع الصبيّ المميز، ولا اعتبار للسنِّ خلافاً لمن حدَّد سن السَّماع بخمس سنوات استدلالاً بحديث محمود بن الربيع رضي الله عنه الذي يقول فيه: «عقلت من النبي ﷺ مجَّة مجَّها في وجهي وأنا ابن خمس سنين من دلو»[1]، لأنَّ هذا الحديث لا يدل على أكثر من أَنّه كان في هذ السّن مميزاً، وعليه فلو كان مَنْ دون هذا السن مميزاً صحَّ سماعه، وأما إن تجاوز هذه السن ولم يميز فلا يصحّ سماعه.

قال ابن الصلاح: «الصَّواب اعتبار التمييز، فإن فهم الخطاب وردَّ الجواب كان مميزاً صحيح السَّماع وإِنْ لم يبلغ خمساً»[2].

ـ ولا يشترط في صحة التَّحمل «الإسلام» فمن تحمَّل قبل الإسلام حديثاً ورواه بعد أَن أسلم قُبِلَ منه، ومن أمثلة ما تُحمِّل في حالة الكفر وروي بعد الإسلام:

ما روي في الصحيحين عن جبير بن مطعم: «أنّه سمع النبي ﷺ يقرأ

---

(١) أخرجه البخاري في العلم، باب: متى يصحّ سماع الصغير، رقم [٧٧]

(٢) انظر: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح: (١٣٩).

في المغرب بالطور»[1] وكان قد جاء المدينة في فداء أَسرى بدر قبل أن يُسلم، وفي رواية أنَّه قال: «وذلك أول ما وقر الإيمان في قلبي»[2].

٢ ـ الأداء: «هو تحديث الرَّاوي الشيخ ما كان قد تحمَّله».

ويشترط في المحدِّث المؤدي لما تحمله أَنْ يكون عند أدائه قد بلغ أهلية الأداء حتى يقبل منه ويحتجّ بحديثه، وهذه الأهلية أَتت تفصيلاتها في بحث الجرح والتعديل، ومجمل القول فيها أن يكون المؤدي: «مسلماً، بالغاً، عاقلاً، سالماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة، ضابطاً».

طرق التَّحمل والأداء[3]:

وأما طرق التَّحمُّل فقد حصرها العلماء بثمانية طرق، وهي:

١ ـ السماع من لفظ الشيخ:

وهذه الطريق أعلى طرق التحمل عند الجمهور، وهي تنقسم إلى:

أ ـ إملاء: ويقصد به أَنْ يتَّخذ المحدث موعداً محدداً يجتمع إليه فيه طلاب الحديث يقوم بينهم ويملي عليهم الحديث وهم يكتبونُ، وبعد أن يفرغ من إملائه يقابل ما أملاه لإصلاح ما يمكن أن يقع فيه من الخطأ.

وللإملاء آداب منها: أَنْ يتحرّى بإملائه الأحاديث: الواضحة المعاني، العالية الإسناد، القصيرة المتن، وأن يُتْبع روايته للحديث ببيان درجته، ويضبط غريبه، ويشرح مشكله، ويبين ما يستفاد منه[4].

---

(١) البخاري في الجهاد والسِّير، باب: فداء المشركين، رقم [٣٠٥٠]، ومسلم في الصلاة، باب القراءة في الفجر، رقم [٦٤٣].

(٢) أخرجه البخاري في المغازي، باب: شهود الملائكة بدراً، رقم [٤٠٢٣].

(٣) العمدة في هذا البحث على كتاب الإلماع للقاضي عياض.

(٤) انظر الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي (٢٣٠).

وقد جُمِعَت أمالي عدد كبير من المحدثين في كتب ومصنفات حديثية سميت بـ «الأمالي»[1] منها:

١ ـ الأمالي لأبي الفضل محمد بن ناصر السلامي (ت: ٥٥٠هـ).

٢ ـ الأمالي الشارحة لمفردات الفاتحة: لعبد الكريم بن محمد القزويني الرافعي (ت: ٦٢٣هـ) وهي ثلاثون مجلساً أملى فيها ثلاثين حديثاً بأسانيدها وتكلّم عليها وشرحها.

٣ ـ الأمالي: لأبي عبد الله المحاملي الحسين بن إسماعيل (ت: ٣٣٠هـ) وهي في ستة عشرَ جزءاً.

٤ ـ الأمالي: لابن بشران أبي القاسم عبد الملك بن محمد (ت: ٤٣٠هـ) وغيرهم.

ب ـ التحديث من غير إملاء: أي بسرد الحديث متتابعاً.

وهذه الصُّورة هي الأكثر شيوعاً.

وفي الحالين يمكن أن يكون تحديث الشيخ من حفظه أو من كتابه.

كما أَنَّ الإملاء أعلى من التحديث من غير إملاء لما فيه من شدّة التَّحري والضبط.

ويجوز لمن تحمَّل بالسَّماع أن يؤدي بقوله: حدثنا، أو أخبرنا، أو أنبأنا، أو أملى علينا، أو سمعت من فلان، أو قال لنا فلان. . . أو ما شاء من الألفاظ التي تعبر عن تحقق السماع.

٢ ـ القراءة على الشيخ:

ويسميها بعض المحدثين: «العرض» إذ إن القارىء يعرض ما يقرؤه على الشيخ كما يُعرض القرآن على المقرىء، والرّواية بها صحيحة وجائزة عند جمهور العلماء لا خلاف عندهم في الاعتداد بها عند من يعتدُّ به عند

---

(١) انظر: الرسالة المستطرفة للكتاني: (١١٩) وما بعدها (ط/ دار الكتب العلمية).

أهل الفن. وذلك سواء أكان الراوي يقرأ من حفظه أم من كتابه، أم سمع من غيره يقرأ على الشيخ، بشرط أن يكون الشيخ حافظاً لما يُقرأ عليه، أو يقابل على أَصله الصحيح، وسواء أَكان أصله بيده أم بيد ثقة آخر.

وإذا أَراد أَن يحدّث بما تحمله بالقراءة على الشيخ جاز أن يقول: قرأتُ، أو قُرىء على فلان وأَنا أسمع فأَقرَّ به، أو أخبرنا، أو: حدَّثنا قراءة عليه.

٣ ـ الإجــازة:

وهي الإذن بالرّواية لفظاً أو كتابة، وهي دون السماع أو القراءة في المرتبة.

والإجازة على أوجه منها:

أ ـ إِجازة معيّن لمعيّن: مثل أَن يقول لتلميذه: أجزتك برواية كتابي أو مروياتي ـ ويحددها ـ أو يقول: أَجزت فلاناً برواية: «كتاب الصحيح للبخاري».

وهي جائزة عند الجماهير.

ب ـ إجازة غير معين لمعيّن: كأَنْ يقول الشيخ: «أَجزت فلاناً برواية مسموعاتي أو مروياتي» دون أن يحدد له تلك المسموعات أو المرويات.

وفي الرواية بها خلاف، والرَّاجح جواز الرّواية بها إذا عرف تلك المرويات أو تحدَّدت المسموعات.

ج ـ الإجازة لغير معيّن: مثل أَنْ يقول: «أجزت للمسلمين» أو «أَجزت للموجودين». أو «أجزت لمن قال: لا إله إلا الله» وتسمى «الإجازة العامة» وقد اعتدّ بها طائفة من الحفاظ أمثال الخطيب البغدادي وغيره.

د ـ الإجازة للمجهول بالمجهول: مثل أن يقول: «أجزت لمحمد بن خالد» وهناك عدد من الأشخاص بهذا الاسم دون أن يحدد واحداً منهم.

أو يقول: «أجزت لفلان أن يروي عني السنن» وهو يروي مجموعة من

كتب السنن، ولم يحدد أي كتاب يريد.

ومثله مالو قال: «أجزت لمن يشاء فلان» فإن فيها جهالة وتعليقاً.

وهذا الوجه من الإجازة فاسد لا تصح الرّواية به على الصحيح.

هـ ـ الإجازة للمعدوم: كأَن يقول المجيز: «أجزت لمن يولد لفلان».

فإن أضاف المعدوم للمجهول، كأَنْ يقول: «أجزت لفلان ولمن سيولد له» فقد صححها بعضهم. وممن قال بها من المحدِّثين أبو بكر بن أبي داود السجستاني.

وأمَّا إن لم يضف المعدوم إلى الموجود فقد صحَّح الإجازة بها الخطيب البغدادي، ووضع في تصحيحها رسالة، ولم يوافقه على ذلك جماهير المحدثين من المتأخرين.

و ـ إجازة مالم يتحمله: كأن يجيز بكتاب صحيح البخاري وهو ليس من مروياته أصلاً، وذلك كأَن يقول: «أجزتك برواية صحيح البخاري إن رويته» فهذا الوجه من الإجازة لا يصح.

ز ـ إجازة المجاز: مثل أَن يقول: «أجزت لك رواية ما أرويه بالإجازة» أو «أجزتك مجازاتي».

والصحيح صحة هذا الوجه من الإجازة، والله أعلم.

ومن صيغ الأداء بالإجازة أن يقول: «أجازني فلان» أو «أنبأني إجازة» أو: «حدثنا إجازة» أو: «أخبرنا إجازة».

٤ ـ المناولـــة:

وهي «إعطاء الشيخ الطالب شيئاً من مروياته بيده وإخباره أَنّه من مروياته».

وهي على نوعين:

أ ـ المناولة المقرونة بالإجازة: وحكمها ما تقدَّم عند الكلام عن إجازة

المعين بمعين، وقد جعلها بعضهم بمنزلة السَّماع.

وصورتها: أن يناول الشيخُ الطالبَ كتابه ويقول له: هذا سماعي فاروه عني، ثم يبقيه معه إما تمليكاً أو لينسخه.

ولها صورة أخرى، وهي أن يأتي الطالبُ إلى الشيخ بكتاب فيه مرويات الشيخ أو مسموعاته فيتناوله الشيخ ويتأمله ثم يعيده للطالب، ويقول له: هو حديثي فاروه عني، أو هو سماعي وقد أجزتك بروايته عني.

وقد استحسن العلماء تسمية هذه الصورة من التحمل «عرض المناولة».

ب ـ المناولة المجرَّدة عن الإجازة: مثل أَنْ يناوله كتاباً ويقول له: «هذا سماعي» أو «هذا من مروياتي» أو «هذا من حديثي» وفي جواز الرواية بها خلاف. وصحح النووي عدم جواز الرواية بها.

ومن صيغ الأداء بها: أن يقول: «ناوَلَني فلان وأجازني» أو: «ناولني مع الإجازة» أو: «حدثني فلان بالمناولة» أو «أنبأنا فلان بالمناولة والإجازة».

٥ ـ الكتابة أو المكاتبة:

وهي: «أَن يكتب الشيخ للطالب شيئاً من مسموعاته أو مروياته بخطه، أو بخط ثقة يأمره بذلك، سواء أكان الطالب حاضراً أم غائباً».

وهي على نوعين أيضاً:

أ ـ كتابة مقرونة بالإجازة، فهي كالإجازة المقرونة بالمناولة من حيث صحة التَّحمل والرِّواية بها.

ب ـ كتابة مجردة عن الإجازة: وقد صحح الرّواية بها كثيرون إذا عُرف خط الكاتب. وقد جعلها بعضهم أقوى من الإجازة، واختار ذلك السيوطي، وقد روى بها صاحبا الصحيح البخاري ومسلم في صحيحهما.

ومن صيغ الأداء بها قولهم: «حدثني فلان مكاتبة أو كتابة» أو «كتب إليّ فلان قال. . .».

٦ ـ الإعـلام:

«إعلام الشيخ الطالب أَنَّ هذا الحديث أو الكتاب من سماعه أو من مروياته».

أي: من غير أن يصرح له بالإجازة. كأن يقول الشيخُ لبعض من حضر عنده: «أروي صحيح البخاري عن فلان، وصحيح مسلم عن فلان.» أو يقول: «أروي حديث الإفك عن فلان».

وفي صحة الرواية بها خلاف، ولعل الصحيح عدم صحة الرواية بها.

وصيغة الأداء بها عند من يقول بها: «أعلمني فلان».

٧ ـ الوصيـة:

وهي «أن يوصي الشيخ عند موته أو سفره لشخص معين بكتاب، أو حديث، أو أحاديث رواها ذلك الشيخ».

وقد صحّح الرِّواية بها بعض العلماء، والصَّحيح الذي عليه ابن الصلاح والنَّووي أنَّها لا تصح.

وصيغة الأداء بها عند من يجوزها: «أَوصى إليَّ فلان».

٨ ـ الوِجـادة:

وهي «أن يقف على أحاديث أو كتاب من مرويات شيخٍ، بخطه أو مكتوب بحضرته».

قال ابن كثير: له أن يرويه على سبيل الحكاية، فيقول: «وجدت بخط فلان: حدثنا فلان..» ويقع هذا في مسند الإمام أحمد، يقول ابنه عبد الله: «وجدت بخط أبي: حدثنا فلان».

وله أَنْ يقول: «قال فلان» إذا لم يكن فيه تدليسٌ يوهم اللِّقيى.

ثم قال: «والوِجادة ليست من باب الرِّواية وإنَّما هي حكاية عمّا وجده في الكتاب[1]».

والحمد لله أولاً وآخراً

* * *

(١) اختصار علوم الحديث: (١٢٥).

المصادر والمراجع

- أثر الأدلة المختلف فيها في اختلاف الفقهاء: د. مصطفى البغا، دار الإمام البخاري، دمشق.
- الأجوبة الفاضلة عن الأسئلة العشرة الكاملة: محمد عبد الحي اللكنوي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، نشر مكتب المطبوعات الإسلامي، حلب (1964م).
- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: ابن بلبان الفارسي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت (1408هـ).
- الإحكام في أصول الأحكام: ابن حزم الظاهري، نشر زكريا علي يوسف، القاهرة.
- الأربعين النووية: صححه حسن السماحي سويدان، مكتبة دار الفجر، دمشق (1416هـ).
- إرشاد الساري شرح صحيح البخاري: شهاب الدين القسطلاني، مطبعة بولاق، مصر.
- إرشاد طلاب الحقائق: الإمام النووي، تحقيق: د. نور الدين عتر، مطبعة الاتحاد، دمشق (1988هـ).
- الإرشاد في معرفة علماء الحديث: أبو يعلى الخليلي، ضبطه عامر أحمد حيدر، دار الفكر، بيروت (1414هـ).
- الأسرار المرفوعة في الأحاديث الموضوعة: ملا علي القاري، تحقيق د. محمد الصباغ، المكتب الإسلامي، بيروت (1986م).
- الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار: الحازمي الهمداني، تحقيق د.

عبد المعطي قلعجي، نشر جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي - باكستان (1410هـ).
- إعلام الموقعين عن رب العالمين: ابن قيم الجوزية، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت.
- الاقتراح في بيان الاصطلاح: ابن دقيق العيد، طبع دار الكتب العلمية بيروت (1406هـ).
- ألفية الحديث: زين الدين العراقي، مع فتح المغيث للسخاوي.
- ألفية الحديث: جلال الدين السيوطي، مع شرحها لأحمد شاكر.
- الإلماع إلى أصول الرواية وتقييد السماع: القاضي عياض، تحقيق السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة (1389هـ).
- الأم: الإمام محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق د. أحمد حسون، دار قتيبة، دمشق (1416هـ).
- الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي وجهود في الحديث وعلومه: د. بديع السيد اللحام، طبع دار قتيبة، دمشق (1415هـ).
- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير: أحمد شاكر، صححه بديع السيد اللحام، دار الفيحاء، ودار السلام، دمشق والرياض (1414هـ).
- تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت.
- التاريخ الصغير: الإمام البخاري، تحقيق محمود زايد، دار الوعي ودار التراث، حلب والقاهرة (1397هـ).
- تأويل مختلف الحديث: ابن قتيبة الدينوري، تحقيق عبد القادر عطا، دار الكتب الإسلامية، القاهرة (1402هـ).
- تحذير الخواص من أكاذيب القصاص: جلال الدين السيوطي، تحقيق د. محمد الصباغ، المكتب الإسلامي، بيروت (1984م).
- تدريب الراوي شرح تقريب النواوي: جلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد عمر هاشم، دار الكتاب العربي، بيروت (1409هـ).

- تذكرة الحفاظ: الذهبي، مصورة دار إحياء التراث العربي، بيروت (1399هـ).
- التذكرة في الأحاديث المشتهرة: بدر الدين الزركشي، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت.
- تذكرة المؤتسي فيمن حدث ونسي: جلال الدين السيوطي، تحقيق عبد الله درويش، مطبوع ضمن مجموع تحت عنوان عالم التراث، دمشق.
- تسهيل المدرج إلى معرفة المدرج: عبد العزيز الغماري، بعناية بسام الجابي، دار البصائر، دمشق.
- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، ابن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية، بيروت.
- التعليقات الحافلة على الأجوبة الفاضلة: عبد الفتاح أبو غدة، مطبوع مع الأجوبة الفاضلة.
- تفسير الطبري: دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- تفسير القرآن العظيم: ابن كثير، البابي الحلبي، القاهرة.
- تقدمة الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم الرازي، مصورة بيروت عن طبعة حيدر آباد الدكن.
- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير: النووي، مطبوع من شرحه المنهل الراوي.
- تقريب التهذيب: ابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد، حلب (1406هـ).
- تقييد العلم: الخطيب البغدادي، تحقيق يوسف العش، دار الوعي، حلب.
- التقييد والإيضاح لمن أطلق وأغلق من ابن الصلاح: زين الدين العراقي، علق عليه راغب الطباخ، المطبعة العلمية، حلب (1931).
- التخليص الحبير: ابن حجر العسقلاني، تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة (1399 هـ).

- تلخيص المستدرك على الصحيحين: الذهبي، مطبوع مع المستدرك للحاكم.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: ابن عبد البر، وزارة الأوقاف المغربية.
- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة: ابن عراق الكناني، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الله الغماري، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت (1981م).
- تنوير الحوالك على موطأ الإمام مالك: جلال الدين السيوطي، البابي الحلبي، القاهرة (1952م).
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال: أبو الحجاج المزي، تحقيق بشار معروف، طبع مؤسسة الرسالة، بيروت (1403هـ).
- توجيه النظر إلى أصول الأثر: طاهر الجزائري، دار المعرفة، بيروت.
- جامع بيان العلم وفضله: ابن عبد البر، صححه عبد الرحمن عثمان، نشر المكتبة السلفية، المدينة المنورة (1388هـ).
- جامع التحصيل في أحكام المراسيل: الكيكلدي العلائي، تحقيق حمدي السلفي، وزارة الأوقاف العراقية (1398هـ).
- حجية السنة: د. عبد الغني عبد الخالق، دار الوفاء، المنصورة ـ مصر (1413هـ).
- حلية الأولياء وطبقة الأصفياء: أبو نعيم الأصفهاني، دار الكتاب العربي، بيروت.
- خصائص المسند: أبو موسى المديني، مطبوع مع المسند بتحقيق أحمد شاكر.
- الخلاصة في أصول الحديث: الطيبي، تحقيق صبحي السامرائي، عالم الكتب بيروت (1405هـ).
- الدر المنثور في التفسير بالمأثور: جلال الدين السيوطي، مصورة محمد أمين دمج، بيروت.

ـ دراسات تطبيقية في الحديث النبوي (العبادات): د. نور الدين عتر، طبع جامعة دمشق.
ـ دلائل التوثيق المبكر للسنة والحديث: د. إمتياز أحمد، نشر جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي باكستان (1989هـ).
ـ دليل القاري إلى مواضع الحديث في صحيح البخاري: عبد الله محمد الغنيمان، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
ـ الرسالة: الشافعي، تحقيق أحمد شاكر، مصورة بيروت.
ـ رسالة الإمام أبي داود إلى أهل مكة في التعريف بسننه: تحقيق محمد الصباغ، المكتب الإسلامي، دمشق.
ـ الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة: محمد بن جعفر الكتاني، تحقيق محمد المنتصر الكتاني، دار البشائر الإسلامية، بيروت، كما رجعنا أحياناً إلى مصورة دار الكتب العلمية، بيروت.
ـ الرفع والتكميل في الجرح والتعديل: محمد عبد الحي اللكنوي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب (1407هـ).
ـ زوائد الزهد لابن المبارك: نعيم بن حماد، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، نشره محمد عفيف الزعبي، حمص.
ـ سنن أبي داود السجستاني: عني به عزت عبيد الدعاس، طبع دار الحديث، حمص (1969م).
ـ سنن الترمذي: تحقيق أحمد شاكر، دار إحياء الكتب العربية، مصر (1398هـ).
ـ سنن النسائي، مع تعليقات السيوطي وحاشية السندي: الناشر حسن جعنا، بيروت.
ـ السنن الكبرى: النَّسائي، تحقيق عبد الغفار البنداري وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت (1411هـ).
ـ السنن الكبرى: البيهقي، تصوير دار الفكر، بيروت.

- سنن الدارمي: تحقيق د. مصطفى البغا، دار القلم، دمشق (1412هـ).
- سنن المصطفى: ابن ماجه القزويني، تحقيق فؤاد عبد الباقي، طبع البابي الحلبي، مصر (1372هـ).
- السنة المطهرة والتحديات: د. نور الدين عتر، مطبعة الاتحاد، دمشق (1986هـ).
- شرح ألفية السيوطي: أحمد شاكر، مكتبة السنة، مصر.
- شرح صحيح مسلم: النووي، مصورة دار الفكر، بيروت.
- شرح علل الترمذي الصغير: ابن رجب الحنبلي، تحقيق د. نور الدين عتر، طبع دار الملاح دمشق (1389هـ).
- شرح شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: ملا علي القاري المكي، تحقيق محمد تميم وهيثم تميم دار الأرقم، بيروت.
- الشمائل النبوية: الترمذي، تحقيق عزت عبيد الدعاس، دار الترمذي، حمص.
- صحيح البخاري: دار السلام، الرياض (1417هـ).
- صحيح مسلم بن الحجاج: تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث بيروت.
- صحيح ابن حبان انظر الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان.
- صحيح ابن خزيمة: تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت.
- الضعفاء الكبير: العقيلي، تحقيق د. عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت (1404هـ).
- الطبقات الكبرى: ابن سعد، دار صادر، بيروت.
- علل الحديث: ابن أبي حاتم الرازي، مصورة بيروت عن الطبعة المصرية التي أصدرها محب الدين الخطيب.
- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية: ابن الجوزي، تحقيق إرشاد الحق الأثري، دار نشر الكتب الإسلامية، لاهور ـ باكستان (1979م).

- العلل الواردة في الأحاديث النبوية: الدارقطني، تحقيق د. محفوظ الرحمن السلفي، دار طيبة، الرياض (1405هـ).
- علوم الحديث: ابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، طبع دار الفكر، دمشق (1984م).
- فتح الباري شرح صحيح البخاري: ابن حجر العسقلاني، المكتبة السلفية، مصر.
- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: السخاوي، تحقيق د. حسين علي حسين، دار الإمام الطبري، بيروت (1992م).
- الفرج بعد الشدة: ابن أبي الدنيا، تحقيق ياسين السواس، دار البشائر، دمشق (1412هـ).
- الفرق بين الفرق: عبد القاهر البغدادي، تحقيق محي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة.
- الفصل في الملل والأهواء والنحل: ابن حزم الظاهري، تحقيق د. محمد إبراهيم نصر ود. عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت.
- فض الوعاء في رفع اليدين في الدعاء: جلال الدين السيوطي، تحقيق محمود شكور آمرير، مكتبة المنارة، عمان (1985م).
- الفضل المبين في المسلسل من حديث النبي الأمين: الشاه ولي الله الدهلوي، علق عليه محمد عاشق إلهي البرني، مكتبة الشيخ، كراتشي (1410هـ).
- القصيدة الغرامية: ابن فرح الإشبيلي، مع شرحها للشيخ بدر الدين الحسني، بعناية بسام الجابي، دار البصائر، دمشق.
- قطف الأزهار المتناثرة: جلال الدين السيوطي، تحقيق خليل الميس، المكتب الإسلامي بيروت (1982م).
- قواعد التحديث في فنون الحديث: محمد جمال الدين القاسمي، تحقيق محمد بهجت البيطار، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة (1380هـ).

ـ كشف الأحوال في نقد الرجال: عبد الوهاب المدراسي، طبعة حجرية بالمطبع العلوي، لاهور ـ باكستان.
ـ كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس: إسماعيل العجلوني، بعناية أحمد القلاش، مكتبة التراث الإسلامي، حلب.
ـ كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال: علي المتقي الهندي، ضبطه بكري الحياني وصححه صفوة السقا، مكتبة التراث الإسلامي، حلب.
ـ اللآليء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: جلال الدين السيوطي، دار المعرفة، بيروت (1979م).
ـ لمحات في أصول الحديث: د. محمد أديب الصالح، المكتب الإسلامي، بيروت (1399هـ).
ـ ما تمس إليه الحاجة لمن يطالع سنن ابن ماجه: محمد عبد الرشيد النعماني، حققه عبد الله الأنصاري، طبع قطر.
ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: نور الدين علي الهيثمي، تحقيق عبد الله درويش، دار الفكر بيروت (1412هـ).
ـ محاسن الاصطلاح: سراج الدين البلقيني، تحقيق: د. عائشة عبد الرحمن، دار المعارف، مصر.
ـ المراسيل: أبو داود السجستاني، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت.
ـ المرض والكفارات: ابن أبي الدينا، تحقيق يوسف علي بديوي ومحمد منير جلال، دار ابن كثير دمشق (1413هـ).
ـ مساوىء الأخلاق ومذمومها: أبو بكر الخرائطي، تحقيق مصطفى الشلبي، مكتبة السوادي، جدة (1412هـ).
ـ المستدرك على الصحيحين: الحاكم النيسابوري، مصورة دار المعرفة، بيروت.
ـ المسند: الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق أحمد شاكر، دار المعارف

مصر، كما رجعنا إلى مصورة المكتب الإسلامي ودار صادر بيروت، وأحيانا إلى طبعة دار إحياء التراث العربي بيروت.
- المسند: أبو يعلى الموصلي، تحقيق إرشاد الحق أثري، دار القبلة ومؤسسة علوم القرآن، جدة ودمشق (1408هـ).
- المسند: أبو عوانة الإسفراييني، مصورة بيروت عن الطبعة الهندية.
- المصنف: أبو بكر بن أبي شيبة العبسي، صححه عبد الخالق الأفغاني، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي - باكستان (1406هـ).
- المصنف: عبد الرزاق الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت (1390هـ).
- معالم السنن شرح مختصر سنن أبي داود: الخطابي، تحقيق أحمد شاكر وحامد الفقي، مطبعة أنصار السنة المحمدية، القاهرة (1367هـ).
- المعجم الأوسط: الطبراني، تحقيق د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض (1405هـ).
- المعجم الكبير: الطبراني، تحقيق حمدي السلفي، نشر وزارة الأوقاف العراقية.
- معرفة السنن والآثار: البيهقي، تحقيق سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت (1412هـ).
- معرفة علوم الحديث: الحاكم النيسابوري، صححه وعلق عليه د. معظم حسين، المكتب التجاري للطباعة، بيروت (1977م).
- المغني في الضعفاء: الذهبي، تحقيق د. نور الدين عتر، دار المعارف، حلب (1391هـ).
- مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة: جلال الدين السيوطي، تحقيق عبد الرحمن فاخوري، دار السلام، حلب (1399هـ).
- المقاصد الحسنة: السخاوي، تحقيق محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت (1985م).
- المنار المنيف في الصحيح والضعيف: ابن قيم الجوزية، تحقيق عبد

الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.
- منظومة غرامي صحيح انظر القصيدة الغرامية.
- منهج النقد في علوم الحديث: د. نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق (1979م).
- المنهل الراوي على تقريب النواوي: د. مصطفى الخن، دار الملاح، دمشق.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال: الذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت.
- الموضوعات الكبرى: ابن الجوزي، تحقيق عبد الرحمن عثمان، تصوير المكتبة الأثرية، لاهور - باكستان.
- الموطأ: الإمام مالك بن أنس، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، مصر (1370هـ).
- نزهة النظر شرح نخبة الفكر: ابن حجر العسقلاني، مطبوع مع شرح شرح النخبة لملا علي القاري.
- نظم المتناثر من الحديث المتواتر: محمد بن جعفر الكتاني، دار المعارف، حلب.
- نصب الراية لأحاديث الهداية: الزيلعي، المكتب الإسلامي، بيروت (1339هـ).
- النكت على ابن الصلاح: ابن حجر العسقلاني، تحقيق د. ربيع عميرة، دار الراية، الرياض (1413هـ).
- النهاية في غريب الحديث: ابن الأثير الجزري، تحقيق محمود الطناحي وطاهر الزاوي، مصورة إيران.
- هدي الساري مقدمة فتح الباري: ابن حجر العسقلاني، مطبوع مع فتح الباري.
- الوضع في الحديث: د. عمر فلاتة، دار الغزالي ومؤسسة مناهل العرفان، دمشق (1401هـ).



الفهارس الفنية

١ ـ فهرس الآيات .

٢ ـ فهرس الأحاديث .

٣ ـ فهرس الأعلام .

٤ ـ فهرس المصطلحات .

٥ ـ فهرس الموضوعات .



(١)

فهرس الآيات القرآنية

(٢)

فهرس الأحاديث

* * *

(٣)

فهرس المصطلحات

المصطلح	الصفحة

(٤)

فهرس الأعـلام

(حرف الهمزة)

(حرف الباء)

(حرف التاء)

(حرف الثاء)

(حرف الجيم)

(حرف الحاء)

حرف الخاء

(حرف الدال)

(حرف الراء)

(حرف الزاي)

(حرف السين)

(حرف الشين)

(حرف الصاد)

(حرف الطاء)

(حرف العين)

(حرف الغين)

(حرف الفاء)

(حرف القاف)

(حرف الكاف)

(حرف اللام)

(حرف الميم)

(حرف النون)

(حرف الهاء)

(حرف الواو)

(حرف الياء)

(٥)

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة